جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم إقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

تشخيص واقع الصيرفة الاسلامية في البنوك الجزائرية

دراسة حالة في مجموعة من البنوك خلال 2010 – 2021

من إعداد الطالبتين:	تحت إشراف الأستاذ
بلجودي سوهيلة	**الدكتور:** حنيش فتحي
قريزة فاطمة الزهراء	

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/14

أمام اللجنة المكونة من السادة

الرقم	الإسم واللقب	الصفة	الجامعة
1.	د.حميدات عمر	رئيساً	غرداية
2.	د.حنيش فتحي	مشرفا ومقرراً	غرداية
3.	د.بن ساحة علي	ممتحناً	غرداية

السنة الجامعية:2023/2022

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وإمام المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

أهدي ثمرة هذا الجهد العلمي الذي وفقنا الله عز وجل في إنجازه وإتمامه:

إلى روح معلم البشرية وخير البرية سيدنا ومولانا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم

- إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من تعب كثيرا من أجل راحتي وتعليمي " **والدي الكريم** "

إلى من كان دعاؤها مصباحا أنار لي دروب الحياة، إلى قرة عيني، أمي العزيزة حفظها الله تعالى.

إلى الذين علموني ومنحوني زاد التقوى والصمود والتحدي، إلى الذين تقاسموا معي متاعب الحياة إخوتي وأخواتي حفظهم الله.

إلى كل الأهل والأقارب، إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة اخوتي، زملائي وأصدقائي الأعزاء، إلى جميع طلبة العلم.

إلى أساتذتي الكرام من الابتدائي وصولا إلى الجامعة، لهم مني فائق الاحترام والتقدير.

إلى كل من أعرفهم من قريب أو من بعيد، ونسي أن يذكرهم قلمي.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

فاطمة الزهراء

الإهداء

حمد الله حمدا كثيرا والصلاة وسلام على أشرف المرسلين حبيب المصطفى واهله ومن وفا

اما بعد: حمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية لمذكرتنا هذه ثمرة

الجهد والنجاح بفضله تعالى. مهداة الى الوالدين الكريمين. حفظهما الله واطال الله في

عمرهما.

إلى إبني وقرة عيني "**عبد الصبور**"

لكل عائلة بلجودي الكريمة من إخوة واخوات الذين شاركونا هذه اللحظات رعاهم الله

وحفظهم

الى كل قسم ماستر 2 اقتصاد نقدي وبنكي دفعة 2023

الى كل من كان لهم أثر على حياتنا والى كل من أحبهم قلبنا ونسيهم قلمنا.

سوهيلة

شكر وتقدير

بعد الشكر والحمد لله العلي العظيم الذي من علينا ووفقنا لإنجاز هذا العمل، نتقدم بخالص عبارات الشكر والاحترام لأستاذنا الفاضل "**حنيش فتحي**" الذي قبل بصدر رحب الإشراف على هذا البحث وعلى حسن توجيهاته القيمة، كما نشكر كل من ساعدنا أو ساهم سواء من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة.

كما نشكر السادة **أعضاء لجنة المناقشة** على تشريفهم لنا بقبولهم مناقشة مذكرتنا.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نرد الجميل ولو بكلمة شكر طيبة لأساتذتنا الأفاضل.

لهم منا أسمى آيات الشكر والتقدير لمجهوداتهم التي بذلوها معنا، وجعلها الله في ميزان حسناتهم وعظيم الشكر موصول إلى كل الأحباب والأصدقاء ممتنين ومقدرين لنصيبهم في الإسهام لتحقيق هذا الإنجاز المتواضع.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع الصيرفة الاسلامية في البنوك الجزائرية من خلال دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية والاسلامية جزائرية، وذلك من خلال استعراض الأدبيات النظرية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية، النوافذ الإسلامية، و مداخل توسع نشاط الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية كسبيل لتفعيلها، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي لاستخلاص النتائج، وتوصلت الدراسة الى أنه التحول إلى الصيرفة الإسلامية يساهم في تحسين الأداء المالي للمصرف مما يؤدي إلى تشجيع المصارف التقليدية الأخرى للتحول إلى الصيرفة الإسلامية والنهوض بمستويات البنوك الجزائرية.

الكلمات المفتاحية:

صيرفة إسلامية، بنوك تقليدية، نوافذ إسلامية، نظام 20-02، مصرف البركة الجزائري، مصرف السلام – الجزائر–

The abstract:

This study aims to diagnose the reality of Islamic banking in Algerian banks through an applied study on traditional and Islamic Algerian banks by reviewing theoretical literature on Islamic banking, windows of an Islamic and the entrances to the expansion of Islamic banking activity in traditional banks as a way to activate them, responds to s financial performance, encouraging other traditional banks to shift to Islamic banking and upgrading Algerian banking levels.

Key-words:

Islamic Banking, Traditional Banks, Islamic Windows, 20-02 System, Al Baraka Bank, Al Salam Bank, Algeria

الفـــهـــرس

المحتـــــوى	الصفحة
الإهـــــــــداء	I
الشـــــــــكر	III
الملـــــــخص	IV
الفهرس	V
قائمة الجـداول	VII
قائمة الأشـكال	VIII
مقدمة	أ.ب.ت.
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للصيرفة الإسلامية وتطبيقها في المصارف التقليدية	
تمهيد	04
المبحث الاول: مدخل نظري للصيرفة الإسلامية	05
المطلب الأول: مفهوم ونشأة الصيرفة الإسلامية	05
المطلب الثاني: أسس وضوابط العمل المصرفي الإسلامي ومصادر أموالها	07
المطلب الثالث: الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ التمويل القائمة عليها	13
المبحث الثاني: مداخل توسع نشاط الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية كسبيل لتفعيلها	17
المطلب الأول: التحول إلى بنوك إسلامية	17
المطلب الثاني: فتح الفروع الإسلامية	22
المطلب الثالث: فتح النوافذ الإسلامية وبيع منتجات إسلامية	24
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية	28
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	28
المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	34
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: تشخيص العمل المصرفي الإسلامي في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010-2021	
تمهيد:	36
المبحث الاول: واقع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر	37

الفـــهـــرس

المطلب الأول: مبررات التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر	37
المطلب الثاني: الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري	39
المطلب الثالث: الشروط الخاصة بممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر	40
المبحث الثاني: شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية	45
المطلب الأول: القوانين المنظمة لعمل شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية	45
المطلب الثاني: البنوك الجزائرية الخاصة المقدمة لخدمات الصيرفة الإسلامية	46
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية وفق خصوصية النوافذ الإسلامية	49
المبحث الثالث: واقع العمل المصرفي الإسلامي لمجموعة من البنوك خلال الفترة من: 2010–2021	50
المطلب الأول: مصرف البركة الجزائري	50
المطلب الثاني: مصرف السلام –الجزائر–	68
المطلب الثالث: تقييم أداء المصارف العمومية والخاصة الناشطة في الجزائر خلال الفترة (2017/2021)	77
خلاصة الفصل	82
خاتمة عامة	83
المراجع	87

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01، 01)	مراحل نشأة التمويل والصيرفة الإسلامية	07
(01، 02)	مجموعة الدراسات السابقة الوطنية	29
(01، 02)	مجموعة الدراسات السابقة العربية والاجنبية	32
(01.02)	تطور التمويل بمصرف البركة حسب صيغ التمويل المعتمدة بالصرف للفترة 2010-2017	62
(02.02)	مجموع الأصول بمصرف البركة سنتي 2018-2019	65
(03.02)	تطور التمويل بمصرف البركة خلال الفترة 2020-2021	66
(04.02)	يوضح تمويلات بنك البركة وكالة غرداية على المدى الطويل والمتوسط والقصير	67
(05.02)	صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام-الجزائر خلال الفترة:2013-2017	75
(06.02)	التمويلات الممنوحة من المصرف خلال سنة 2018	75
(07.02)	إجمالي الودائع في المصارف العمومية والخاصة خلال الفترة (2017-2021).	78
(08.02)	إجمالي القروض الممنوحة من طرف المصارف العمومية والخاصة خلال الفترة(2017-2021)	79

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01.02)	الهيكل التنظيمي لمصرف البركة الجزائري	53
(02.02)	صيغة التمويل عن طريق المرابحة في مصرف البركة الجزائري	55
(03.02)	التمويل عن طريق الإستصناع في مصرف البركة الجزائري	55
(04.02)	التمويل عن طريق المشاركة في مصرف البركة الجزائري	56
(05.02)	التمويل عن طريق السلم في مصرف البركة الجزائري	57
(06.02)	التمويل عن طريق الإجارة في مصرف البركة الجزائري	58
(07.02)	الهيكل التنظيمي لمصرف السلام	63
(08.02)	طريقة التمويل بصيغة المرابحة في مصرف السلام	64
(09.02)	طريقة التمويل بصيغة المضاربة في مصرف السلام	70
(10.02)	طريقة التمويل بصيغة الإجارة في مصرف السلام	71
(11.02)	طريقة التمويل بصيغة المشاركة في مصرف السلام	71
(12.02)	طريقة التمويل بصيغة الإستصناع في مصرف السلام	72
(13.02)	طريقة التمويل بصيغة السلم في مصرف السلام	73
(14.02)	طريقة التمويل بصيغة البيع بالتقسيط في مصرف السلام	73
(15.02)	التمثيل البياني لإجمالي القروض الممنوحة من طرف المصارف العمومية والخاصة	74
(16.02)	نسبة هيمنة المصارف العمومية على النشاط المصرفي سنة2021	74
(17.02)	التمثيل البياني لإجمالي القروض الممنوحة من طرف المصارف العمومية والخاصة	81
(18.02)	نسبة هيمنة المصارف العمومية على النشاط المصرفي سنة 2021	81

مقدمة

شهد نشاط الصيرفة الإسلامية في العالم توسعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، مما جعلها أحد أهم مكونات النظام المالي العالمي، حيث استطاعت أن تفرض نفسها في الساحة المالية العالمية لتصبح من بين أهم القطاعات المالية ديناميكية ونمواً، وهذا راجع لخصائصها التي تميزها عن باقي الأنظمة المالية العالمية القائمة كونها ترتكز على مبدأ التعامل بأحكام الشريعة الإسلامية.

وشكلت النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية منذ سنوات عامل جذب للبنوك التقليدية للأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية ولو في بعض صورها، فقد جعلت العديد من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية على المستوى الدولي تراجع حساباتها بشأن التعامل مع هذا السوق المصرفي الجديد ومحاولة اقتحامه، لهذا سعت البنوك التقليدية إلى تبني الصيرفة الإسلامية والتي تعددت صور ممارستها في البنوك التقليدية.

والجزائر كغيرها من الدول التي سعت إلى تطوير منظومتها المصرفية بفتح مجال النشاط أمام البنوك الإسلامية سنة 1991 بناءا على إصلاحات قانون النقد والقرض لسنة 1990، أين تم اعتماد تأسيس البنوك الإسلامية نتيجة هذه الإصلاحات، وتواصلت جهود الجزائر في تطبيق الصيرفة الإسلامية باعتمادها مجموعة من الإصلاحات أهمها إصدار النظام 20-02 المؤرخ في 20رجب 1441هـ الموافق ل15 مارس 2020م المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي يسمح بإنشاء النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك العمومية الجزائرية، فقد اعتمدت السلطات النقدية الجزائرية على آلية فتح النوافذ الإسلامية لتقديم مختلف المنتجات المصرفية الإسلامية جنبا إلى جنب مع الخدمات التقليدية، من أجل مسايرة التطور الحاصل في هذا المجال و تلبية رغبات واحتياجات مختلف فئات المجتمع لمحاولة جذب شريحة كبيرة من الزبائن.

إشكالية البحث:

قامت الجزائر كغيرها من الدول بتفعيل الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية التقليدية، كحل للمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال استقطاب الأموال خاصة بعد أزمة النفط وذلك باستهداف الشريحة من المجتمع التي تتجنب التعامل مع البنوك التقليدية والتي تجد الأسواق الموازية كمنفذ لها.

وبناءا على ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

❖ **ما هو الاثر الذي تلعبه النوافذ والبنوك الإسلامية؟**

الأسئلة الفرعية:

ضمن الإطار العام لهذه الإشكالية يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ التمويل القائمة عليها؟
- ماهي مداخل توسع نشاط الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية؟
- ماهي القوانين المنظمة لعمل شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية؟

فرضيات البحث:

انطلاقاً من مشكلة وأهداف الدراسة وبناء على الإشكالية السابقة فقد تمت صياغة الفرضية الرئيسة الآتية:

❖ تواجه عملية تحول المصارف نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر عقبات قانونية وشرعية وإدارية تحول دون نجاحها.

❖ إعتمدت السلطات النقدية الجزائرية لتفعيل الصيرفة الإسلامية على فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية.

أسباب اختيار الموضوع: يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- ارتباط الموضوع بمجال تخصصنا وهو الاقتصاد نقدي والبنكي.
- الحرص على معرفة وتوضيح واقع الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية.
- محاولة إبراز أهم التحديات التي تواجه الصريفة الإسلامية في الجزائر ومتطلبات جناحها.
- رغبة منا في إثراء المكتبة الجامعية بموضوع جديد في الصرفة الاسلامية.

أهمية البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله كونها تسلط الضوء على مواضيع الفكر المالي والنقدي الحديث والبنوك الإسلامية، حيث تعرف المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري بالمحدودية وبحداثة الأخذ بها من طرف المصارف التقليدية الجزائرية مما يتطلب توضيح الكثير من التفاصيل واقتراح بعض الإجراءات التي تمكن هذه الأخيرة في الخوض في هذه التجربة، خاصة بعد الإصلاحات المصرفية الأخيرة التي ترخص للمصارف التقليدية بتسويق المنتجات الخاصة بالصيرفة الإسلامية.

أهداف البحث:

الهدف الرئيسي لهذا البحث هو إبراز واستعراض واقع الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية مع عرض تجربة الشبابيك الإسلامية في البنوك الخاصة في الجزائر الذي أتمت عملية التحول من خلال فتحها لنوافذ إسلامية لتسويق المنتجات الإسلامية الموافقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

حدود الدراسة:

تحصر حدود الدراسة المكانية في بعض البنوك التجارية والاسلامية الجزائرية بهدف معرفة واقع الصيرفة الإسلامية فيها، أما فيما يخص حدود الدراسة الزمانية فتمثلت في الفترة (2010-2021).

منهجية البحث:

للإجابة عن إشكالية البحث المطروحة؛ ونظرا لأهمية الدراسة وطبيعة الموضوع وللإلمام بأهم جوانبه تم استخدام المنهج الوصفي و التحليلي؛ فهو أكثر المناهج موافقة مع موضوع الدراسة والأكثر شيوعا وانتشارا واستخداما في الدراسات الاقتصادية والمالية؛ إذ يركز على ما هو كائن في الوصف والتفسير للظاهرة المدروسة؛ حيث يقوم على جمع البيانات الكمية وتبويبها وتحليلها وتفسيرها ومن تم استخلاص النتائج بالإضافة إلى الجمع ما بين الدراسة النظرية التطبيقية؛ ولتحقيق أهداف هذا البحث تم الاستعانة ببعض مصادر البيانات والمعلومات كالمسح المكتبي بالاطلاع على المراجع التي لها علاقة بجوانب الموضوع في الجانب النظري، والاستعانة بالوثائق الخاصة المتحصل عليها من مواقع البنوك الإسلامية في الجزائر محل الدراسة.

هيكل الدراسة:

حسب الإشكالية العامة للدراسة، ومن أجل الإجابة على التساؤلات المختلفة المترتبة عنها، ومع الأخذ بالفرضيات التي ينطلق منها البحث وتطبيقا للمنهج الذي تم تحديده في هذا الإطار قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للصيرفة الإسلامية وتطبيقها في المصارف التقليدية، حيث قسمنا هذا الأخير إلى ثلاث مباحث: تم التطرق في المبحث الأول إلى مدخل نظري للصيرفة الإسلامية، اما المبحث الثاني تطرقنا الى مداخل توسع نشاط الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية كسبيل لتفعيلها، وفي المبحث الثالث تم التعرض الأدبيات التطبيقية، تطرقنا فيه الى الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع والقيمة المضافة.

- **الفصل الثاني**: بعنوان تشخيص العمل المصرفي الإسلامي في البنوك الجزائرية خلال الفترة 2010-2021 تم فيه إسقاط الجانب النظري في قالب تطبيقي حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

  تم التطرق في المبحث الأول إلى واقع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر، بينما تناول المبحث الثاني شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية. وفي المبحث الثالث تم تطرق الى واقع العمل المصرفي الإسلامي لمجموعة من البنوك خلال الفترة من: 2010-2021.

تمهيد:

شهدت الصيرفة الإسلامية في الفترة الأخيرة تطورا كبيرا إضافة إلى النظرة الايجابية التي تلقتها وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية نظرا لما تساهم به هذه الأخيرة في استقرار النظام المالي كونها لا تتعامل بالربا الذي أكدت الدراسات على أنه سبب حدوث الأزمة، فقد استطاعت البنوك الإسلامية النجاة من الآثار الحادة للازمة وكانت الأقل ضررا مقارنة بالبنوك التقليدية، وباعتبار الصيرفة الإسلامية ترتكز على المبادئ الأخلاقية والشفافية والمنفعة المتبادلة في عملياتها أصبحت أحد أهم عناصر النظام المالي العالمي.

فقد وضعت البنوك الإسلامية منهجا في التمويل تختلف به عن غيرها من البنوك الأخرى، فهي تلتزم في عملها بالقواعد والمبادئ العقيدية المستقرة والثابتة التي يحددها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة بخصوص المعاملات الاقتصادية. ونتيجة للنجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية منذ سنوات شكل ذلك عامل جذب للبنوك التقليدية لتطبيق الصيرفة الإسلامية من خلال أشكال ومداخل مختلفة.

وعليه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى الأدبيات النظرية للصيرفة الإسلامية وتطبيقها في المصارف التقليدية من خلال الثلاث مباحث التالية:

- المبحث الاول: مدخل نظري للصيرفة الإسلامية.
- المبحث الثاني: مداخل توسع نشاط الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية كسبيل لتفعيلها.
- المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية.

المبحث الاول: مدخل نظري للصيرفة الإسلامية

إن للاقتصاد الإسلامي دور كبير في إرساء دعائم الاستقرار المالي بضوابطه ومؤسساته المالية والمصرفية وآلياتها التمويلية، واعتبارا لما تحظى به الصيرفة الإسلامية ومؤسساها المصرفية التي تعد جزءا من المالية الإسلامية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي وهي في ذلك ليست المكون الوحيد. سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى بيان مفهوم ونشأة الصيرفة الإسلامية، ثم نعرج إلى تبيان أسس وضوابط العمل المصري الإسلامي التي تستمد منها المصارف الإسلامية مبادئ عملها في معاملاتها المالية، ومن ثم نعكف على تقديم أهم الخدمات المصرفية الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة الصيرفة الإسلامية

من خلال هذا المطلب سنحاول تحديد مفهوم الصيرفة الإسلامية مع بيان النشأة التاريخية للصيرفة الإسلامية.

الفرع الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية

يقصد بالصيرفة أو المصرفية الإسلامية كل أشكال الخدمات المصرفية القائمة على أساس المبادئ الإسلامية، التي لا تسمح بأخذ أو دفع فوائد ربوية بل هي قائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، وتركز على تحقيق عوائد من خلال أدوات استثمارية تتوافق وأحكام الشريعة". [1]

عرف معجم أكسفورد الصيرفة الإسلامية بأنها: نظام مصرفي قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية، أهمها تحريم الربا (ويعني عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء)، كما أنها تتعامل في العادة وفقا لمبدأ تقاسم الأرباح. [2]

كما يقصد بالصيرفة الإسلامية النظام أو النشاط المصري المتوافق مع الشريعة الإسلامية حيث أن الفائدة التي تدفعها المصارف عن الودائع أو التي تأخذها عن القروض تدخل في حكم الربا، الذي يعد من الكبائر. [3]

وعليه يمكن القول بأن الصيرفة الإسلامية تعبر عن النظام أو النشاط المصرفي الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أين تعتبر جزءا من المالية الإسلامية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي، وليست المكون الوحيد لهذا النظام، وتحظى بأهمية بالغة كونها التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي، حيث أنها أوجدت مجالا لتطبيق فقه المعاملات المالية الشرعية في الأنشطة المصرفية، وتعد المصارف الإسلامية المرتكز الأساسي القائمة بأعباء الصيرفة الإسلامية وتمثل التطبيق العملي لفكرها وهي ضمن مكونات النظام المالي الإسلامي.

---

[1] محمد النوري، **التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا: المسارات، التحديات والآفاق**، مؤتمر المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في دورته التاسعة عشر، 30 جوان – 04 جويلية 2009، تركيا: إسطنبول، ص04.

[2] أحمد النجار، **منهج الصحوة الإسلامية: بنوك بلا فوائد**، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1989، ص 95.

[3] موسى عبد العزيز شحاده. "**فلسفة ومنهجية العمل المصرفي الإسلامي**". مجلة المصارف العربية: عدد خاص بالمصارف الإسلامية. 1991، ديسمبر، المجلد 11، العدد 132، ص 37.

الفرع الثاني: النشأة التاريخية للصيرفة الإسلامية

يمكن تقسيم تاريخ نشوء الصيرفة الإسلامية إلى أربع مراحل، وهي كالآتي: [1]

– **المرحلة الأولى:** امتدت هذه المرحلة خلال عقد الأربعينيات من القرن العشرين، وتمثلت بظهور فكرة العمل المصرفي الإسلامي وظهور الحاجة إلى أعمال البنوك من جهة، ونبذ الفائدة في تلك البنوك من جهة أخرى على اعتبار أن الفائدة حرام، لأنها الربا بعينه سواء عند الاقتراض أو الإيداع، إضافة إلى ذلك فقد شهدت تلك الحقبة تطبيقا محدودا لهذا الفكر في شكل إنشاء شركات إسلامية للمعاملات أو صندوق للقرض الحسن، على الرغم من ذلك لم تشهد هذه المرحلة دراسة مباشرة حول المصارف الإسلامية، إلا أنها شهدت تحليلا اقتصاديا لأعمال البنوك، وأضافت مساهمات كان لها دور كبير في بناء تصور لنموذج غير ربوي للمصرف .

– **المرحلة الثانية:** امتدت هذه المرحلة خلال حقبة الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين، وشهدت تطورا كبيرا على مستوى الفكر والتطبيق، حيث تميزت بدراسات لعدد من الاقتصاديين، كدراسة "أحمد النجار (مصر) سنة 1960م ودراسات "محمد عبد الله العربي" (مصر) و"محمد باقر الصدر" (العراق) سنة 1961م، كان لها دورا في وضع الأرضية العملية للمصارف الإسلامية.

وتبلورت محاولات تطبيق الفكرة عبر تجربة بنوك الادخار المحلي بمصر في مدينة (ميت غمر) سنة 1963م التي عدت أول محاولة تطبيقية في العالم الإسلامي لبنك بلا فوائد، حيث تعود فكرة تأسيس هذه البنوك إلى نشاطات وتصورات الدكتور "أحمد النجار" على غرار بنوك الادخار المحلية الألمانية، إلا أنه لم يكتب لهذه التجربة النجاح، لتعارضها مع النظام الاشتراكي السائد آنذاك.

– **المرحلة الثالثة:** بدأت هذه المرحلة في بداية الربع الأخير من القرن العشرين، حين شهدت نموا كبيرا في أعداد المصارف الإسلامية في مختلف الدول، من أبرزها بنك دبي الإسلامي سنة 1975م، وتأسيس البنك الإسلامي للتنمية في نفس السنة ليكون مؤسسة دولية إسلامية للتمويل الإنمائي وتنمية التجارة الخارجية، وهكذا توالت المصارف الإسلامية حتى أصبح هناك ما يزيد عن 90 مصرف في نهاية سنة 1992م تعمل جميعها وفق الأسس والمبادئ الإسلامية...إلخ.

– **المرحلة الرابعة:** وهي المرحلة التي يمكن وصفها بمرحلة الانتشار الكبير، إذ أنه وفقا للبيانات الإحصائية لتومسون رويترز حول التمويل الإسلامي، فإن عدد المؤسسات المالية الإسلامية قد بلغ 1291 مؤسسة سنة 2015م، تتواجد أغلبها في دول الخليج العربي وجنوب شرق آسيا ودول الشرق الأوسط.

[1] حسان بخيت، عبد الحميد لخديمي. **"قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي"**. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية: قسم العلوم الاقتصادية والقانونية. 2014، جانفي، العدد 11، ص44.

ويلخص الجدول الموالي هذه المراحل كما يلي: [1]

الجدول رقم (01، 01): مراحل نشأة التمويل والصيرفة الإسلامية

المرحلة	إسم المرحلة	الفترة الزمنية	خصائص المرحلة
الأولى	ظهور الفكرة	1940م-1949م	– ظهور فكرة التمويل الإسلامي – الحاجة إلى الصيرفة الإسلامية
الثانية	محاولات تطبيق الفكرة	1950م-1967م	– تأطرت الفكرة بدراسات الاقتصاديين في التمويل الإسلامي – وضعت الأرضية العملية للمصارف الإسلامية – 1963م: تجربة بنوك الادخار المحلي بمصر
الثالثة	التطبيق الفعلي وإنشاء المصارف الإسلامية	1968م-2000م	– إنشاء بنك دبي الإسلامي (أول مصرف إسلامي حديث) – إنشاء البنك الإسلامي للتنمية جدة وإنشاء عدة بنوك
الرابعة	الانتشار الكبير	2001م-2015م	– بلغ عدد المصارف الإسلامية سنة 2015م، 527 مصرف حسب تقرير تومسون رويترز*

المصدر: نافذ فايز الهرش. **إنجازات التمويل والصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها: واقع النمو والتوقعات المستقبلية**. في: المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر حول الصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها، 3-4 ماي 2017. الأردن: جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ص 108.

المطلب الثاني: أسس وضوابط العمل المصرفي الإسلامي ومصادر أموالها

تتفرع الضوابط والأسس التي تعمل بها البنوك الإسلامية عن قاعدة أساسية عامة هي "الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية".

الفرع الأول: أسس وضوابط العمل المصرفي الإسلامي

فيما يلي نتعرض باختصار إلى أهم الضوابط والأسس التي تحكم عمل البنوك الإسلامية وتميزها عن غيرها:

أولا: ضوابط القواعد الكلية: من أهم القواعد الكلية التي تحكم العمل المصرفي الإسلامي ما يلي: [2]

– قاعدة الغنم بالغرم : ويقصد بها أن الحق في الحصول على النفع أو الكسب العائد أو الربح يكون بقدر تحمل المشقة أو التكاليف (المصروفات أو الخسائر أو المخاطر) ، ومعنى هذا أن على المستثمر أن يتحمل الخسائر إن وقعت تماما كما يتحمل الأرباح التي تكون غير مؤكدة الوقوع وغير معلومة المقدار. وبعبارة أخرى فان الحق في الربح يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة، وهذه القاعدة تمثل أساسا فكريا قويا لكل المعاملات، حيث يكون لكل طرف فيها حقوقا تقابل أو تعادل ما عليه من التزامات: التزام بمال أو التزام بعمل أو التزام بضمان.

---

[1] نافذ فايز الهرش. **إنجازات التمويل والصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها: واقع النمو والتوقعات المستقبلية**. في: المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر حول الصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها، 3-4 ماي 2017. الأردن: جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ص 108.

[2] ناصر الغريب. **التمويل المصرفي الإسلامي**. في: ندوة حول التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، 5-8 ماي 1998. المغرب: الجمعية المغربية للدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي بالدار البيضاء، ص 239.

– قاعدة الخراج بضمان: ويقصد بها أن من ضمن أصل شيء جاز له لن يحصل على ما تولد عنه من عائد، وهذا ما يعني أن من اشترى شيئا له غلة ثم اطلع منه على عيب رده إلى بائعه بخيار العيب كانت غلته السابقة للمشتري، لأنه كان مالكا وضامنا له، فلو هلك لهلك عليه، والضمان المقصود هنا هو ضمان ملك وليس ضمان المحض.

ثانيا: الضابط العقائدي والأخلاقي: يظهر الالتزام العقائدي في البنوك الإسلامية من خلال ما يلي: [1]

– الالتزام بقاعدة الحلال والحرام : الأصل في العقود الجواز والإباحة، فحرية التعاقد مضمونة للناس ما لم تشمل على أمر نهى عنه الشارع، وحرمه بن ضاو قياس أو بمقتضى القواعد المقررة.

–عدم التعامل بالربا (الفائدة) : فعدم التعامل بالربا هي سمة مميزة للبنك الإسلامي من اجل تطهير المال من شبهة الظلم والاستغلال الذي هو سمة أساسية من سمات القروض الربوية التي تقوم بها البنوك غير الإسلامية، وذلك على الرغم من أن الإسلام لم يبتدع قضية تحريم الربا وإنما جدد حرمة الربا التي نزلت في جميع الرسالات السماوية وفي الوحي القديم.

– الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات : يتفق اغلب المفكرين على ضرورة ارتباط النشاط الاقتصادي بالقيم الخلقية التي دعا إليها الإسلام في المعاملات، وأنها الضمان الوحيد لنجاح هذا النشاط، وعلى اعتبار أن البنوك الإسلامية لا تعمل إلا في الوساطة المالية فقد يكون موضوع عملها المتاجرة في السلع والبضائع والاستيراد والتصدير، ولا يمكننا جمع كل القيم الأخلاقية التي حث عليها الإسلام و المنهيات لكن نشير إلى أهمها:

- ✓ عدم التعامل بالاحتكار وحبس السلع عن المستهلك.
- ✓ عدم الغش والترويج المزيف في المعاملات.
- ✓ عدم التعامل بالرشوة.

– الالتزام بالأولويات الإسلامية في التمويل والاستثمار: لا ينبغي للبنك أن يجعل من المردود المالي هدفا أسمى لقيامه، فان المردودية التجارية لا تعدو أن تكون سوى مؤشر من المؤشرات المالية المساعدة في المفاضلة واتخاذ القرار الاستثماري . بالإضافة إلى:

–تحمل المخاطرة : أغلقت الشريعة باب الكسب الذي يستند إلى مبدأ الضمان وتحمل التبعة وهو الربا، حيث تنشا عنه فئات تحصل على المال دون بذل جهد أو تحمل مخاطرة، وفي الوقت نفسه قدمت الشريعة بدائل وهي المشاركات بأنواعها والمبادلات بأنواعها تحقق التوازن بين الربح والمخاطرة.

– الالتزام بالشفافية والنزاهة : تتجنب البنوك الإسلامية الغرر والترويج المزيف والرشوة لما فيها من أكل لأموال الناس بالباطل، وتلتزم بالنزاهة والشفافية.

[1] سليم موساوي. **المصرفية الإسلامية في الجزائر مبررات التحول، ومتطلبات النجاح**، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 13، جوان 2018، الجزائر، ص 12.

– اجتناب المنافسة غير الشرعية.

– تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع: تختلف نظرة الإسلام للنقود عن نظرة الفكر الوضعي الذي ينظر إليها على أنها سلعة تتم المتاجرة فيها بيعا وشراء، بينما الفكر الإسلامي يرى أن النقود هي مجرد وسيلة للتبادل ومخزن للقيم وأداة للوفاء .

ثالثا: ثالثا: ضوابط الأحكام الشرعية:

الأحكام الشرعية التكليفية خمسة أحكام هي: الواجب، المندوب، المباح، المكروه، الحرام. وتكون الضوابط للمؤسسات مثلها مثل الأفراد بحث تكون معاملاتها في نطاق هذه الضوابط، وتخضع لها جميع الأنشطة والأعمال التي تجر بها المؤسسات عامة والبنوك الإسلامية خاصة، ويمكن تحديد أهم هذه الآثار فيما يلي: [1]

– التأثير في صياغة الأهداف والمقاصد والأولويات.

– التأثير في الإدارة الكلية لموارد البنوك الإسلامية في كيفية توزيع النتائج.

– التأثير في نظم وإجراءات العمل والعقود والنماذج وفي مجال التوظيف والخدمات وأساليبها.

– التأثير في التزام البنوك الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية.

الفرع الثاني: مصادر أموال البنوك الإسلامية

تتفق البنوك الإسلامية وغير الإسلامية في أن مصادر الأموال في كليهما تتكون أساسا من: [2]

أولا: المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية: تتضمن مصادر الأموال الداخلية أو الذاتية في البنوك الإسلامية، الأموال المتأتية من حقوق الملكية أو حقوق المساهمين، ومن الأموال الناشئة عن نتائج أعماله كالاحتياطات النقدية بأنواعها المختلفة التي يحتفظ بها المصرف التزاما بالقوانين السائدة، وذلك الجزء من الأرباح التي يحققها من نشاطاته ولا يوزعها على المساهمين، بالإضافة إلى ما قد يتفق عليه من مخصصات.

أ–حقوق الملكية أو حقوق المساهمين:

1–رأس المال: يتمثل رأسمال المصارف الإسلامية في الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الإسمية للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها المصارف من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة، وعادة ما يستغرق جزء كبير من رأس المال في الأصول الثابتة بما لا يمكن من الاستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل.

2–الاحتياطيات: وهي المبالغ التي يخصمها البنك من صافي أرباحه المحققة والمعدة للتوزيع على المساهمين، لتدعيم وتقوية مركزه المالي، ومن ثم فهي حق من حقوق الملكية، وتوجد عدة أنواع من الاحتياطيات منها الاحتياطي القانوني أو الإلزامي

---

[1] عبد الرزاق بلعباس، **صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي**، (المعهد والاسلامي للبحوث والتدريب، المحرر) مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 02، 2013، الجزائر، ص 19.

[2] جعوني، س، **معوقات التمويل بصيغة المضاربة وسبل معالجتها في المصارف الإسلامية في الجزائر**، ب. أ. المالية مجلة بيت المشورة، العدد 12، أفريل 2020، الجزائر، ص 22.

الذي يلتزم البنك بتكوينه بنص القانون والتعليمات الصادرة من البنك المركزي أو السلطات النقدية، وذلك من أجل تدعيم مركزه المالي وزيادة قدرته على الوفاء بالتزاماته، والاحتياطي الخاص أو الاختياري هو احتياطي يكونه المصرف من تلقاء نفسه غير أن القانون يفوضه عليه بدافع تدعيم المركز المالي للمصرف في مواجهة المتعاملين والجمهور.

3-الأرباح المحتجزة: تمثل الأرباح المرحلة أو المحتجزة أو الأرباح غير الموزعة تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع، وهي أيضا حق من حقوق الملكية أي تخص المساهمين ومن ثم فلا يجب اقتطاعها إلا مما آل إلى المساهمين من صافي الأرباح، حيث تلجأ الإدارة في المصرف الإسلامي أحيانا إلى احتجاز نسبة من أرباحها وترحيلها إلى سنوات قادمة، وذلك بموافقة الجمعية العامة للبنك، بهدف إعادة استخدامها وتوظيفها في مختلف أنشطة وعمليات المصرف.

ب-المخصصات: تعد المخصصات مبالغ تخصم من مجمل الربح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، لكنه لا يكون معلوم المقدار أو وقت الحدوث بدقة، ولذا يقول البعض أن المخصصات هي تحميل على الأرباح مثل المصروفات والخسائر، ولا تعد المخصصات حقا من حقوق الملكية لأنها تمثل تكلفة أو إنفاق لم يصرف بعد، فإذا ما أتيح توظيفه لحين الحاجة إليه فإن الأرباح التي قد تتولد عنها لا تضاف إلى نصيب المساهمين وحدهم ولكنها تضاف إلى وعاء التوزيع الكلي الذي يوزع بين المساهمين والمودعين.

ونفرق هنا بين نوعين من المخصصات وهما مخصصات اهتلاك الأصول، ومخصصات المؤونات الموجهة لمقابلة مخاطر محتملة في نقص قيمة الأصول المتداولة كالديون المشكوك في استعادها ومخاطر التقلبات في أسعار الصرف.

وتمثل المخصصات مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للمصارف الإسلامية وذلك خلال الفترة من تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها في الغرض الذي أنشئ من أجله وخاصة المخصصات ذات الصفة التمويلية مثل مخصص اهتلاك الأصول[1].

ثانيا: المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية: تمثل الموارد الخارجية أهم مصادر الأموال في البنوك، سواء التقليدية أو الإسلامية، ومصدر هذه الأهمية يرجع لدور الوساطة المالية، الذي يمكن البنوك من الحصول على أموال المدخرين أصحاب الفوائض المالية في شكل ودائع مصرفية، إلى جانب الودائع والتمويلات من الحكومة والهيئات المصرفية وتشمل أهم هذه الموارد ما يلي: [2]

أ-الودائع المصرفية:

1-الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية): وهي الأموال التي يضعها الأشخاص لدى البنك الإسلامي، والتي يتعهد بردها عند الطلب، ويفتح لها البنك حسابات جارية لإجراء مختلف العمليات عليها، من طلبات السحب أو التحويل لقاء

[1] احمد صبحي العيادي، **أداوت الاستثمار الإسلامية-البيوع-القروض-الخدمات المصرفية**، دار الفكر، عمان، 2010، ص 83.

[2] بن حدو فؤاد، **البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية**، ألفا للوثائق، قسنطينة، 2018، ص 51.

أجرة أو عمولة يتلقاها نظير إدارته لها. فهي لا تختلف عن الودائع الجارية في البنوك التقليدية، من حيث أنها لا تستحق أي عائد، فهي عبارة عن خدمة تقدمها المصارف للمتعاملين معها من أجل تسهيل معاملاتهم المالية وتبسيطها.

وفي ظل أحكام الشريعة الإسلامية فإن حكم هذا النوع من الحسابات الجارية أنها أمانة يتركها المودع عند المصرف ليستردها في أي وقت أراد، أما التكييف الشرعي لهذه الودائع في المصارف الإسلامية فإنها تعتبر قرضا، ومن ثم يجب أن يخضع لأحكام القرض كافة، وتقوم المصارف الإسلامية باستثمارها وضمانها، أما عوائد استثمارها فهي خالصة للمصرف الإسلامي، ولا يجوز دفع أي عوائد لأصحاب هذه الودائع، لأنها تعتبر قروضا، واي قرض جلب منفعة لصاحبه (المودع) فهو ربا، وتجدر الإشارة أن ملكية هذا المال المودع يصبح ملكا للمصرف، ويعتبر كدين عليه تجاه صاحب المال، وفي حالة حدوث خسارة للمصرف فلا يتحملها العميل المودع ونفس الشيء في حالة تحصل المصرف الإسلامي على أرباح نتيجة استثمار أموال تلك الودائع، فلا يحصل العميل المودع على أي عوائد طبقا للقاعدة الشرعية التي تقول "إن الخراج بالضمان" أي أنه من ضمن شيئا فإنه يستفيد مما تولد عنه ويتحمل خسارته.

2-الودائع الادخارية (حسابات التوفير والادخار): وهي الحسابات التي تفتح لتشجيع صغار المدخرين وهي تختلف عن تلك المتعامل فيها بالبنوك التقليدية، بكونها لا تدر فوائد ربوية بنسب مسبقة، وإنما تتيح لأصحابها المشاركة في نتيجة التوظيفات الاستثمارية التي يقوم بها البنك الإسلامي من خلال استخدام هذه الودائع. كما أن المصرف الإسلامي لا يقوم باستثمار جميع المبالغ المودعة في هذا الحساب، بل يحتفظ بجزء منها على شكل نقدي لمواجهة عمليات السحب المتوقعة منه، وتجدر الإشارة إلى أن لهذه الودائع وظيفة هامة في المصارف ألا وهي توفير السيولة بالرغم من كونها قابلة للسحب في أي وقت إلا أنها تتسم بالثبات وطول الأجل في مجموعها وإن كانت صغيرة وقصيرة الأجل في مفرداتها.

3-الودائع لأجل (حسابات الاستثمار): تمثل هذه الودائع أو الحسابات الوعاء الرئيسي الذي تتدفق من خلاله الأموال من المودعين إلى البنك الإسلامي بغرض قيام البنك باستثمارها، وبذلك تكون شروط وقواعد هذا الحساب مستمدة من عقد المضاربة، مما دعا البعض لتسميتها بحسابات المضاربة، وسماها البعض الآخر بحسابات المشاركة. حيث تمثل عقد اتفاق يقوم العميل بمقتضاه بإيداع مبلغ من المال لمدة معينة (سنة مثلا) لدى البنك الإسلامي لاستثماره في أوجه الاستثمار الحلال البعيدة عن الربا نظير جزء من الربح. وهناك تأكيد على بيان نصيب كل من المودع (صاحب رأس المال) والبنك الإسلامي (المضارب بالعمل في هذه الحالة). وهناك نوعان من الودائع الاستثمارية أو حسابات الاستثمار وهي: [1]

3-1-حسابات الاستثمار العام (المطلق): وهي النوع الأكثر شيوعا واستخداما في البنوك الإسلامية، إذ أنه يجعل المستثمر في جانب الأمان بسبب اشتراك الاستثمارات المتنوعة كلها في وعاء واحد، فإذا خسر إحداها عوضه الآخر، بينما المستثمر في نظام الوديعة المقيدة تكون مخاطره أعلى إذ أنه مقيد بربح أو خسارة مشروعه فقط.

[1] جلال وفاء البدرى محمدين، **البنوك الإسلامية-دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 74.

3-2-حسابات الاستثمار الخاص (المقيد): وهي الودائع التي يحدد صاحبها المجال الذي يرغب استثمار أمواله فيه، وفي هذه الحالة يتحمل المودع نتائج هذا الاستثمار، وينظم العلاقة بين البنك والمودع عقد المضاربة الخاص المبرم بينهما وهو طلب فتح حساب وديعة استثمارية.

أ-شهادات الإيداع: تعد الشهادات أحد التقنيات المستحدثة لدى البنوك الإسلامية من أجل تعبئة الموارد المالية، وتمثل أوراق مالية للتداول تمنح نظير إيداع العميل لمبلغ مالي محدد على شكل وديعة استثمارية إلى أجل محدد، تثبت مشاركة حامل الورقة لحصة من الربح الذي حققه البنك خلال فترة استحقاق الورقة، وفق عقد المضاربة. غير أنها تكون غير قابلة للاسترداد حتى تاريخ استحقاقها، وفي المقابل تكون قابلة للتسييل عبر التداول. وتتراوح مدة الشهادة من سنة إلى ثلاث سنوات.

ب-الصكوك الاستثمارية: تعد صكوك الاستثمار أحد مصادر الأموال بالمصارف الإسلامية، وهي البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات. وصكوك الاستثمار تعد تطبيقا لصيغة عقد المضاربة، حيث أن المال من طرف أصحاب الصكوك والعمل من طرف المصرف. وقد تكون الصكوك مطلقة أو مقيدة، ويرجع ذلك إلى نوعية الصك، وتحكم قاعدة "الغنم بالغرم" توزيع أرباح صكوك الاستثمار. وتأخذ صكوك الاستثمار الأشكال التالية: صكوك الاستثمار المخصصة لمشروع حدد؛ صكوك المقارضة المخصصة؛ صكوك الاستثمار المخصصة لنشاط معين؛ صك الاستثمار العام. [1]

ج-الودائع والتمويلات من الحكومة والهيئات المصرفية: وتتكون من[2]:

1-الودائع الحكومية: حيث عادة ما تعمد الحكومات إلى وضع نسبة من فوائضها المالية في حسابات لدى المصارف بقصد تنميتها، ويمكن للبنوك الإسلامية أن تستفيد من هذه الودائع، إذا ما تمكنت من زرع درجة من الثقة والأمان في الوسط الذي تنشط به. كما يمكنها الاستفادة من هذه الودائع لرغبة الحكومات في تنمية وتحفيز العمل المصري الإسلامي.

2-التمويل من البنك المركزي: بصفته "بنك البنوك" يمثل البنك المركزي الملجأ الأخير أمام البنوك للحصول على التمويل، ويمكن للبنوك الإسلامية أن تلجأ له شريطة أن يكون التعامل مبني على قواعد غير ربوية.

3-التمويلات والودائع المتبادلة بين البنوك: وتمثل السوق بين البنوك أحد أهم وسائل الحصول على التمويل من طرف البنوك، ويمكن للبنوك الإسلامية أن تتعامل فيما بينها في ذلك، في حال كان الجهاز المصرفي يحتوي على عدد من البنوك الإسلامية، في حين أنها تكون معزولة ومحرومة من هذه الأداة في حالة نشاط بنك إسلامي وحيد في السوق.

---

[1] شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية-دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 55.

[2] عصام عمر احمد مندور، **البنوك الوضعية والشرعية-النظام المصرفي-نظرية التمويل الإسلامي-البنوك الإسلامية**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013، ص 102.

المطلب الثالث: الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ التمويل القائمة عليها

يعد نجاح البنك الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته على جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، وحتى يحقق البنك الإسلامي ما يصبو إليه من مقاصد فانه يقوم بمجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والصيغ التمويلية.

الفرع الأول:

-أولا: مجموعة الخدمات المصرفية

تقوم البنوك الإسلامية بتقديم جميع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية والتي لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية والمتمثلة في: [1]

1-خدمة قبول الودائع من العملاء.

2-خدمة التحويلات المصرفية لصالح العملاء.

3-خدمة تحصيل خصم الأوراق التجارية.

4-خدمة التعامل بالأوراق المالية: والتي لا تتضمن سعر الفائدة كالأسهم العادية.

5-خدمة صرف العملات الأجنبية.

6-خدمة تأجير الصناديق الحديدية.

7-تقديم الاستشارات المالية والاستثمارية للعملاء.

-ثانيا: مجموعة التسهيلات المصرفية

تقوم البنوك الإسلامية بتقديم التسهيلات الائتمانية المتمثلة في: [2]

1-فتح الاعتمادات المستندية.

2-إصدار خطابات الضمان.

ثالثا: مجموعة الخدمات الاجتماعية

يتميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك بتقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية والتي أهمها: [3]

---

[1] محمد محمود المكاوي، **أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة**، المكتبة العصرية، مصر، 2008، ص 75.

[2] محمود الأنصاري، حسن إسماعيل، مصطفى متولي سمير، **البنوك الإسلامية**، الرسالة للإعلام، الإسكندرية، 2002، ص 63.

[3] محمد عبد الله شاهين، **البنوك الإسلامية أساس التنمية الاقتصادية والخلاص من المعاملات الربوية**، المكتبة العصرية، المنصورة، 2015، ص 105.

1- القرض الحسن: يعد القرض الحسن مشروع خيري لغايات إنسانية ذات طابع اجتماعي، كتغطية حالات الزواج، والعلاج الصحي، وإيفاء الديون وغير ذلك مما يخضع لتقدير اللجان المتخصصة في البنك، ويعد القرض الحسن من أهم أدوات البنك الإسلامي في تنفيذ غايته الاجتماعية.

فالقرض الحسن هو ما يعطيه المقرض من المال إرفاقا بالمقترض ليرد إليه مثله دون اشتراط زيادة، ويطلق هذا اللفظ كما جاء في القرءان على المال الذي ينفق على المحتاجين طلبا لثواب الآخرة.

ويمكن تعريف القرض في مؤسسة مالية إسلامية على انه: "إقراض محتاج لأجل تمويل مشروع إنتاجي، خاليا من الربا أو المنفعة، يرد في اجل مسمى" فدخل بذلك ما يسمى (القرض الحسن) بالمفهوم القرآني.

والقرض الحسن في البنوك الإسلامية يقدمه البنك للعملاء، ويمنح للأفراد أصحاب الدخل القليل بدون فوائد ويسدد على أقساط بسيطة وشروط ميسرة متفق عليها، ولا يأخذ البنك أي زيادة على مبلغ القرض عند سداده من قبل المقترض، وهو القرض الذي يأتي في إطار البعد الاجتماعي لعمل البنوك الإسلامية وينشر الرخاء الاقتصادي، كما انه بديل عن الربا ويساعد كثيرا في حل مشاكل المعسرين، وبما أن البنوك الإسلامية أسست للاستثمار وإفادة الناس في تنمية أموالهم، لذا يجب عليها أن تساعد على إيجاد القرض الحسن.

كما انه تنقسم القروض الحسنة من حيث القرض إلى نوعان: [1]

- قروض اجتماعية : والغاية منها سد الحاجة لواجهة مطالب اجتماعية كحالة المرض والكوارث الطبيعية...

- قروض إنتاجية : تقدم لصغار الحرفيين والعمال والمحتاجين لمساعدتهم في الاعتماد على أنفسهم، والتحول إلى طاقة إنتاجية لإنتاج ما يفي بحاجتهم ويحقق فائضا يسدد بما حصلوا عليه من قرض حسن.

ومن المؤكد أن للقروض الحسنة شروط وإحكام للتعامل تتمثل في:

- كل ما جاز فيه السلم جاز فيه القرض.
- العلم بمقدار القرض وصفته.
- أن يصادف القرض ذمة.
- أن يتم قبض القرض.

2- خدمة إدارة أموال الزكاة: فان الزكاة في اللغة تعرف على أنها "النماء والزيادة" أما في الاصطلاح "هي الركن الثالث من أركان الإسلام فهي مفروضة على المسلمين الأغنياء بالكتاب والسنة والإجماع"، فالإسلام يضع مانع الزكاة من العصاة،

[1] تيقان عبد اللطيف، **تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي-دراسة مجموعة من البنوك**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تمويل ونقود، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2017/2016، ص 189.

فالزكاة هي إخراج جزء من مال الأغنياء المفروض شرعا في وقت معين، فهي حق مخصوص من مال بلغ نصاب لمستحقيه أن تم الملك والحول، فهي قدر معين من النصاب لحول يخرجه الغني المسلم الحر إلى الفقير المستحق.

وما يهمنا هنا هو كيفية قيام البنوك الإسلامية بتحصيل الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وهنا يجب النظر إلى أموال البنك الإسلامي وفق ثلاث أسس: [1]

– رأس المال النقدي، وهو يمثل الأموال المستثمرة في مشروع ما، وتجب عليها الزكاة عندما يحول عليها الحول.

– رأس المال العامل، كالمباني والآلات والمعدات للاستعمال، فهذه لا تجوز عليها الزكاة، ولكنها تجوز عن الأرباح المتأتية نتيجة استغلالها.

– رأس المال العامل في دورة الإنتاج، ويشمل المواد الأولية وتلك القابلة للبيع وهذه تجب فيها الزكاة.

– ويقوم البنك الإسلامي من خلال لجنة الزكاة التابعة له، بتوزيع أموال الزكاة لمستحقيها، وبذلك يكون قد قام بأداء واجبا دينيا مفروضا وواحدا من أركان الإسلام الخمسة، ومن ثم هي محاولة لردم الهوة بين مختلف طبقات المجتمع (الأغنياء والفقراء).

الفرع الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية:

تقوم المصارف التجارية بعمليات القروض والسلفيات لعملائها مقابل فائدة ربوية محددة مقدماً. أما في المصارف الإسلامية فيتم استخدام الأموال عن طريق صيغ التمويل المتعددة والمشروعة والتي تناسب كافة الأنشطة سواء أكانت تجارية، صناعية، زراعية، عقارية، مهنية، حرفية. ويعد نشاط التمويل من أهم الأنشطة بالمصارف الإسلامية حيث تمثل عوائده أهم مصدر للأرباح.

أولا: صيغ التمويل القائمة على الملكية

1–صيغة المشاركة: هي عقد بين المتشاركين في رأس المال والربح.

2–صيغة المضاربة: تعتبر صيغة المضاربة من أقدم صيغ المعاملات الشرعية في الفقه المالي الإسلامي، وهي البديل الشرعي لعمليات البنوك التجارية قبل صيغتي المرابحة و المشاركة.

3–صيغة المزارعة: عقد استثمار أرض زراعية بين صاحب الأرض وآخر يعمل في استثمارها على أن يكون المحصول مشتركا بينهما بالحصص التي يتفقان عليها.

ثانيا: صيغ التمويل القائمة على المديونية:

1–صيغة المرابحة: هي عبارة عن أحد أشكال البيوع التي تبنى على البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح يتفق عليه الطرفان بشرط أن يكون معلوما لهما.

[1] عمر الطاهر حسين، **البنوك الإسلامية وأثرها في مشاريع الدعوة إلى الله–بالتطبيق على بنكي فيصل والبركة الإسلامي**، أم درمان، 2009، ص 49.

2-صيغة التأجير: بدأت البنوك الإسلامية بممارسة صيغة الإجارة كأحد صيغ استثمار الأموال وتمويل رجال الأعمال ولقد تطورت بشكل ملحوظ لحاجة الناس إليها لذا ارتأينا وجوب تعريفها وإبراز دليل شرعيتها.

مفهوم الإجارة: هي عقد يتم بموجبه تمليك منفعة معلومة لأصل معلوم من قبل مالكها لطرف آخر مقابل عوض(ثمن) معلوم لمدة معلومة.[1]

3-صيغة الإستصناع: توفر هذه الصيغة تمويلا لتلبية احتياجات تصنيع سلع محددة كما يمكن استعمالها لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الاستثمارية.

هو عقد بين طرفين يقوم أحدهما بموجب هذا العقد بصنع شيء محدد الجنس والصفات للطرف الآخر على أن تكون المواد اللازمة للصنع من عند الصانع. وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع للصانع إما حالا مقسطا أو مؤجلا.

4-بيع بالسلم: عقد السلم من العقود المسماة في الشريعة الإسلامية, هو بيع شيء موصوف في الذمة بلفظ السلم أو السلف وهو نوع من البيوع يستثنى منه بيع المعدوم و ما ليس عند الإنسان و من هنا يتضح أن المعنى هو بيع الآجل بالعاجل كأن يبيع الشخص شيئا يحين أجله آجلا و يقبض ثمنه عاجلا نظرا لحاجته.

[1] عبير ضفدعي الطوال، **التمويل التأجيري**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص14.

المبحث الثاني: مداخل توسع نشاط الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية كسبيل لتفعيلها

لم يقتصر تقديم العمل المصرفي الإسلامي على البنوك الإسلامية فقط، فلقد سارع عدد من البنوك التقليدية إلى تطبيق الصيرفة الإسلامية بأشكال ومداخل متعددة، وانتشرت هذه الظاهرة عربيا وإسلاميا، ثم انتقلت إلى بنوك عالمية في الغرب خاصة في أوروبا وأمريكا وفي دول متعددة.

المطلب الأول: التحول إلى بنوك إسلامية

إن انتشار ظاهرة التحول إلى الصيرفة الإسلامية أدى إلى ظهور أشكال ومداخل متنوعة إلى ذلك، فسنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التحول ومبادئه، دوافع وهيئات هذا التحول ثم إلى أشكال ومداخل تحول البنوك التقليدية إلى إسلامية.

الفرع الأول: مفهوم ومبادئ تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية

إن تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية يلزم وجود مبادئ وإتباعها إذا سنتعرف فيما يلي على مفهوم التحول ومبادئه:

أولا: مفهوم تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية: نعني بالتحول الانتقال من وضع المصرفية التقليدية المبنية على سعر الفائدة إلى المصرفية الإسلامية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ويكمن عمل البنوك التقليدية في التعامل بأنواع من المعاملات المصرفية المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، أما الوضع المطلوب التحول إليه فهو إبدال المعاملات المخالفة للشريعة بما أحله الله من معاملات مصرفية تنطوي على تحقيق العدل بين المتعاملين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية. [1]

ثانيا: مبادئ التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي: حتى يتمكن البنك التقليدي من تحقيق النجاح المرغوب فيه من خلال عملية التحول وجب عليه إتباع جملة من المبادئ ومن أهمها ما يلي: [2]

1) إعداد خطة استراتيجية للتحول ذات رؤيا واضحة محددة المراحل: بحيث يتبنى هذه الخطة مجلس الإدارة والإدارة العليا، وتشمل هذه الخطة على:

- إعداد جدول زمني محدد ومعلن رسميا.
- التأكيد على أهمية الالتزام التام بالتطبيق العملي للجدول الزمني المحدد.

[1] هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتماني في المصارف الإسلامية–دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص 76.

[2] بنوجعفر عائشة، **الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المركز الجامعي علي كافي تندوف، المجد 07، العدد 01، مارس 2020، ص 62.

– الالتزام الفعلي في الفصل التام بين أموال وأنشطة الفروع الإسلامية وأموال وأنشطة المركز الرئيسي والفروع الأخرى التجارية.

– العمل على إنشاء إدارة مستقلة تقوم بشؤون الفروع وبانشغالاتها.

– تطوير وابتكار منتجات مصرفية إسلامية.

– التنسيق بين الوحدات التي تم تحويلها للعمل المصرفي الإسلامي.

2) **إعداد الخطط اللازمة لتدريب العاملين:** من خلال عدة مراحل لتزويدهم بالمفاهيم الأساسية لفقه المعاملات والإجراءات الفنية لتطبيق المنتجات المصرفية الإسلامية.

3) **تعيين هيئة للرقابة الشرعية:** تعمل على التثبت من شرعية العقود وصيغ الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية المحولة فيتمكن المراقب الداخلي الشرعي أو الإدارة الداخلية للرقابة الشرعية من قياس مدى التزام الوحدات المحولة بتنفيذ قرارات الهيئة الشرعية.

4) **التدرج في التطبيق:** لا يمكن النجاح في تنفيذ تجربة التحول بسرعة لان الطبيعة التشابكية للأعمال المصرفية تحول دون ذلك، وبالتالي فإتباع منهج تدريجي يعني للقائمين على هذا العمل الوقت اللازم لتدريب العاملين على الآليات الضرورية.

5) **الاستمرار وعدم التراجع:** اتخاذ قرار التحول وإعلانه للمجتمع يحتم على البنك الاستمرار في هذا التوجه وليس هناك ضرر في تباطؤ عملية التحول بسبب مواجهتها لبعض العقبات لكن لا يجب العدول على الفكرة.

الفرع الثاني: الدوافع والجهات المسؤولة عن التحول إلى الصيرفة الإسلامية

إن التحول نحو الصيرفة الإسلامية ينبع عن دوافع معينة كما تقوم عليه جهات مسؤولة عن ذلك.

أولا: دوافع تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية: تتمثل دوافع التحول إلى البنوك الإسلامية فيما يلي: [1]

1– دوافع شرعية: تعتبر قضية الفوائد كعامل ديني هي الدافع المباشر في تنمية الوعي الإسلامي الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية وغير الإسلامية، وتحول الأعمال المصرفية من الربوي إلى ما يتوافق والشريعة الإسلامية، ومثال ذلك تحويل النظام المصرفي في السودان بأكمله إلى النظام الإسلامي.

2– دوافع اقتصادية: بالإضافة إلى الأسباب الشرعية المقدمة للتحول هناك أسباب اقتصادية تدعو بإلحاح إلى تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، أهمها:

–تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة.

[1] حمزة داودي، **تحليل قدرة المؤسسات المصرفية الإسلامية على مواجهة الأزمات–دراسة مقارنة مع اتفاقيات بازل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مناجمنت المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019–2020، ص 144.

- الحد من تركيز السلطة.
- الحد من التضخم.
- الحد من البطالة.
- الحد من المضاربات المصطنعة.

3- دوافع قانونية: تتمثل الأسباب القانونية لتحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي فيما يلي:

-الدعم الحكومي الرسمي لعملية التحول، إما بإصدار نصوص تشريعية لترخيص عملية التحول وتنظيمها، أو بالمساهمة المادية لمؤسسات حكومية بحصة في رأس مال المؤسسة المتحولة بهدف إنجاحها.

- تقييد البنوك التقليدية بقوانين منظمة في مختلف الدول بأن تلتزم بنشاط الوساطة المالية بين طرفي العجز والفائض وفق استراتيجية الإقراض والاقتراض بالربا، في حين أن البنوك الإسلامية تتميز بالطبيعة الخاصة للمصرفية الإسلامية من خلال نشاط الاستثمار المباشر إلى جانب الوساطة المالية، الأمر الذي يعد قيمة استراتيجية مضافة إلى أداء البنوك التقليدية فالبنوك الإسلامية تستثمر بشتى أنواع الاستثمار المباشر لنفسها أو للغير "بنوك تجارة" أو "بنوك شاملة" وهو ما ترغب فيه البنوك التقليدية في الاستفادة من هذه الميزة الاستراتيجية وهي الاستثمار.

ثانيا: الجهات المسؤولة عن التحول إلى الصيرفة الإسلامية: تصنف هذه الجهات إلى ثلاثة وهي: [1]

1- القائمين على إدارة البنك (القرار داخلي): يجمع مجلس إدارة البنك بضرورة التحول للصيرفة الإسلامية، إما بداعي التوبة وتحكيم جميع أعمالهم إلى الشريعة أو بداعي مسايرة تطورات الصناعة المصرفية و تلبية احتياجات العملاء.

2- جهات خارجية: حالة شراء البنك من أطراف خارجية أو شراكة مع جهات ترغب في تحويل نشاطه وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

3- اعتماد قرار التحول للصيرفة الإسلامية بقرار من السلطة: أي بموجب إصدار قوانين تسمح بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية إما كليا أو جزئيا.

الفرع الثالث: أشكال ومداخل التحول إلى الصيرفة الإسلامية

يرتكز تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية على الانتقال من الأعمال المخالفة للشريعة الإسلامية إلى الأعمال الموافقة لها ويأخذ ذلك عدة أشكال ومداخل.

[1] اشعلال سارة وخالفي وهيبة، **دور الصيرفة الإسلامية في جذب الودائع ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، عدد خاص، 2018، ص 59.

أولا: أشكال التحول إلى الصيرفة الإسلامية: يأخذ التحول إلى الصيرفة الإسلامية شكلين: [1]

1- التحول الكلي: قامت بعض البنوك بالتحول الكلي للصيرفة الإسلامية، ومما ساعد على ذلك هو الرغبة في التخلص من المعاملات الربوية هذا من جهة، ومن جهة ثانية رغبة في توسيع قاعدة العملاء ومن ثم الأرباح، وقد يأخذ التحول الكلي نحو الصيرفة الإسلامية سببين، حيث يكون الأول بقرار سياسي، والثاني بقرار نقدي.

وقد يكون قرار التحول الكلي وفق مبدأ التدرج في التطبيق، حيث تعلن إدارة البنك عن نيتها في التحول الكامل وفق خطة زمنية معلنة ومحددة الخطوات يخرج خلالها البنك من المنتجات المصرفية المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتحل محلها المنتجات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

2- التحول الجزئي: حسب هذا الأسلوب يقوم البنك التقليدي بتحويل فرع من فروعه برأسمال كامل للبنك التقليدي أو إنشاء فرع جديد للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية كنموذج مصغر لبنك إسلامي ويكون مستقل ماليا وإداريا أو أن يطرح بالإضافة إلى أعماله الربوية بعض صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية كالمحافظ والصناديق الإسلامية ويتولى إدارة شؤونها المركز الرئيسي للبنك، وبعد نجاح تجربة الفرع النموذجي، ونضوج خبرة القائمين عليه يعمم البنك التقليدي التجربة على باقي فروع البنك وفق خطة معينة، ثم يتبعها بعد ذلك تحول المركز الرئيسي مستفيدا من خبرته في تحول جميع فروعه، بحيث يصبح البنك التقليدي بالكامل يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا: مداخل التحول إلى الصيرفة الإسلامية: بينت تجارب الدول والبنوك التقليدية في العديد من المناطق العربية والإسلامية وجود المداخل التالية للتحول إلى الصيرفة الإسلامية: [2]

1- مدخل التحول الكلي لكامل وحدات الجهاز المصرفي: يعني هذا المدخل تحويل النظام المصرفي للبلد إلى نظام مصرفي إسلامي يعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، أي هناك أسلمة كلية للنظام المصرفي والتي يأتي على رأسها البنك المركزي ويرى بعض الباحثين أن بإمكان البنك المركزي التحول إلى إسلامي بتطوير بعض الوظائف في ظل غياب عنصر الفائدة، يمكن القول إن جميع الوظائف قابلة الممارسة في ظل التطور الإسلامي، ويتم تطوير بعض الوظائف وجعل وظيفة بنك البنوك الرقابة على البنوك، أما الوظائف الأخرى والمتمثلة في الإصدار النقدي، المحافظة على قيمة العملة كونه بنك الحكومة فهي لن ينالها تغيير كبير الا في الجوانب الآتية:

- تطوير اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي ليكون على أساس الصيغ الإسلامية.
- تطوير عملية إصدار الحكومة للسندات والأدوات والشهادات لتكون على صيغ إسلامية.

---

[1] مريم رستم سعد، **تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية-نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، 2014، ص 81.

[2] مريم رستم سعد، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

2- مدخل تحول بنك تقليدي بالكامل للعمل المصرفي الإسلامي: يهدف هذا المدخل إلى التحول الكامل للبنك التقليدي إلى بنك إسلامي وذلك من خلال إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة، وبذلك يتحول البنك بالكامل إلى العمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ويتوقف عن ممارسة أي عمل مخالف لمبادئ الشريعة الإسلامية وأهمها التعامل بالفائدة.

ومن الممكن أن تتم عملية التحول الكلي من خلال طريقتين: [1]

- قرار من المؤسسين بتحويل البنك التقليدي إلى بنك إسلامي، وهذا يسمى التحول الكلي من الداخل.
- شراء مستثمرين للبنك التقليدي بغرض تحويله إلى بنك إسلامي، وهذا ما يسمى التحول الكلي من الخارج.

3- تحول فرع تقليدي إلى فرع إسلامي: مدخل هذه الفئة من البنوك لتحقيق هدفها هو انتهاج تحول تدريجي من خلال إنشاء إدارة مستقلة للخدمات المصرفية الإسلامية يديرها خبراء ومتخصصون في الصيرفة الإسلامية، ومن ثم تأخذ هذه الإدارة على عاتقها وضع خطط استراتيجية للعمل مبتدئة بتحويل بعض الفروع التجارية إلى إسلامية، ومن اجل ضمان سلامة التطبيق واكتساب ثقة الجمهور، تقوم هذه الإدارة بتشكيل هيئات مستقلة للرقابة الشرعية على أعمالها، الأمر الذي كان له اثر محمود على سرعة نمو العمل المصرفي الإسلامي، ومن أمثلة ذلك البنك الأهلي التجاري السعودي، بنك مصر الذي افتتح فروع إسلامية بغرض التحول الكامل نحو العمل المصرفي الإسلامي.

4- مدخل إنشاء نوافذ إسلامية: وهذا يعني قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي يختص فقط بممارسة الأعمال المصرفية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية، والملاحظ في هذا الشكل أن البنك التقليدي يمنح العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة شيئا من الاستقلالية المكانية داخل المصرف، حيث يتم فصله عن باقي الأعمال التقليدية من خلال وحدة متخصصة تعنى فقط بالعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة، إلا أنها لا تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية اللازمة، بل تتبع في ذلك البنك التقليدي.

5- مدخل تقديم أدوات تمويل واستثمار إسلامية: لا شك أن هذه هي أبسط وأسرع مدخل إلى العمل المصرفي الإسلامي لجأت إليها البنوك التقليدية التي كان هدفها في الأساس تجاريا صرفا، حيث رأت في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية مجرد إضافة إلى تشكيلة منتجاتها تتيح لها استغلال الفرص السوقية المتاحة بين العملاء الراغبين في التعامل المصرفي الإسلامي. ويقع ضمن هذه الفئة الكثير من البنوك التقليدية على المستويين الإقليمي والدولي، التي بدأت بتطوير بعض صناديق الاستثمار الإسلامية أو تقديم عمليات تمويل إسلامية كبيرة الحجم، ثم تلك التي لجأت فيما بعد إلى فتح نوافذ أو وحدات متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي.

---

[1] مختاري مصطفى، **مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية-دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، 2009/2008، ص 103.

6- إنشاء بنك إسلامي جديد: يعتبر هذا الشكل من أفضل أشكال التحول للعمل المصرفي الإسلامي، ذلك أن تأسيس بنك إسلامي جديد يعين التحكم من البداية في نظام العمل المصرفي، ومبادئه بما يضمن عدم وجود مشاكل و اختلالات، وضمان حسن الأداء، وهو الشكل الذي يسمح بتجنب مشكلات البدائل التي تقوم على تحويل بنك أو فرع حيث يتطلب ذلك ضرورة التخلص من الوضع التقليدي القائم وإحلال البديل الإسلامي من خلال بنك مستقل بإدارته وأعماله عن البنك التقليدي، ويلتزم في جميع أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية من البداية.

المطلب الثاني: فتح الفروع الإسلامية

سنتطرق في هذا المطلب إلى الفروع الإسلامية من حيث نشأتها، مفهومها، الآراء الاقتصادية حولها وضوابطها.

الفرع الأول: نشأة ومفهوم الفروع الإسلامية

لتناول الفروع الإسلامية يجب التطرق أولا لنشأتها ومفهومها كما يلي: [1]

أولا: نشأة الفروع الإسلامية: نشأة فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية مع نمو البنوك الإسلامية وانتشارها عالميا وعربيا وإسلاميا، حيث بدا أول نموذج من هذه الفروع في مصر بمبادرة من بنك مصر أحد بنوك القطاع العام للتجارة المصرية سنة 1980 بإنشاء فرع الحسين للمعاملات الإسلامية وهو فرع تقليدي ثم تحويله بالكامل إلى فرع إسلامي وقد تلا ذلك افتتاح بنك مصر لعدد من الفروع المماثلة حتى بلغ فروعه الإسلامية 33 فرع سنة 1996.

ثانيا: مفهوم الفروع الإسلامية: يعرف الفرع الإسلامي بأنه كيان مالي مملوك لبنك تقليدي، مستقل في نشاطه عن نشاطات البنك الأم، يقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ولديه هيئة رقابة شرعية تفتي وتراقب أعماله.

الفرع الثاني: الآراء الاقتصادية حول إنشاء الفروع الإسلامية والضوابط الشرعية لأنشطتها

إن موضوع البنوك الإسلامية لاق آراء مختلفة من طرف المهتمين بالصيرفة الإسلامية وشرعيتها.

أولا: الآراء الاقتصادية حول إنشاء الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية: لقد أثار هذا الموضوع جدالا واسعا حول الموقف من تلك الفروع الإسلامية لبنوك ذات طبيعة مختلفة، فانقسمت وجهات النظر نحوها إلى مجموعتين: [2]

- المؤيدون لإنشاء الفروع الإسلامية: ذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن إنشاء البنوك التقليدية لفروع إسلامية يعتبر اعترافا عمليا منها بنجاح النظام المصرفي الإسلامي والبنوك الإسلامية في الواقع العملي، وأن تلك الفروع تعتبر مكسبا دعائيا للبنوك الإسلامية، وان إنشاء تلك الفروع بمثابة رد عملي على الادعاءات التي يروجها الغرب عن الإسلام ومنهجه الاقتصادي.

---

[1] أسماء خيضر ياس واحمد صبحي جميل، **دور المصارف الإسلامية العراقية في تقديم خدمات التمويل الإسلامية-دراسة حالة في مصرف النهرين الإسلامي والمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية**، مجلة الدنانير، المجلد 01، العدد 19، 2020، ص 176.

[2] بعزيز سعيد ومخلوفي طارق، **تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 07/06 ديسمبر 2017، ص 13.

– المعارضون لإنشاء الفروع الإسلامية: يرى أصحاب هذا الرأي أن هذه الفروع لا تعدو أن تكون واجهة شكلية أرادت بها البنوك التقليدية إلا تفوتها فرصة الفوز بحصة من هذا السوق المصرفي الإسلامي، التي يتزايد الإقبال عليه بشكل كبير، وذلك تحت مسميات وشعارات إسلامية، ويميل معظم القائلين بهذا الرأي إلى عدم جواز التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية.

–القائلون بالتعامل مع الفروع الإسلامية بالضرورة: فقد ذهب فريق ثالث إلى أن التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية قد يؤدي إلى دعم وإعانة هذه البنوك وفي ذلك دعم وإعانة للباطل واستمرار له، إلا أنه في حالة عدم وجود البديل الشرعي فإن التعامل مع تلك الفروع يكون للضرورة، أي في حالة عدم وجود مصارف إسلامية أو أي بديل شرعي آخر، فإذا احتاج المسلم للخدمات المصرفية كإيداع الأموال للحفاظ عليها من الضياع أو السرقة أو غير ذلك من الخدمات ولم يجد مصرفا يتعامل معه، فإنه يكون في حكم المضطر، وفي هذه الحالة يمكن له التعامل مع الفروع الإسلامية.

ثانيا: الضوابط الشرعية لنشاط الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية: لنشاط الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط يجب الالتزام ا تتمثل في: [1]

1- يحصل فرع المعاملات الإسلامية مقابل تأدية الخدمات المصرفية عمولة أو اجر أو إجارة وهذه جائزة شرعا ويؤديها الفرع وفقا لعقد الوكالة أو الإجارة.

2- يحكم حسابات الاستثمار (الإيداعات) عقد المضاربة الإسلامي، حيث يعتبر أصحاب هذه الحسابات بمثابة "رب المال" ويعتبر الفرع الإسلامي "رب العمل" ويقتسما ما يسوقه الله من ربح بينهما بنسبة شائعة، ولا يضمن الفرع الإسلامي لا المال ولا الربح.

3- يحكم توظيف الأموال بمعرفة الفرع الإسلامي عقود المرابحة أو المشاركة أو المضاربة أو السلم أو الاستصناع أو الإجارة، هذه كلها جائزة شرعا وفقا لقواعد الشريعة.

4- يحكم توزيع الأرباح والخسائر بين أصحاب المال "المودعين" وبين الفرع الإسلامي مبدأ الغنم بالغرم والغرم بالغنم، والأخذ بالعطاء، والخراج بضمان.

5-إذا اختلطت أرباح الفرع الإسلامي بمال حرام خبيث يجب تجنبه وإعادة توزيعه على أصحاب الحسابات الاستثمارية أو المساهمين، ويتم التخلص منه في وجوه الخير من باب تطهير الأموال، لان الله طيب لا يقبل إلا طيبا.

[1] رشام كهينة، **تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية–الآليات والمعوقات**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة محمد أكلي اولحاج–البويرة، العدد 03، مارس 2016، ص 48.

6-ليس هناك من حرج في تعامل الفروع الإسلامية مع البنوك التقليدية، ولكن طبقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ولكن من الأولى أن يكون تعامل الفروع الإسلامية مع شقيقاتها الإسلامية ولا سيما بعدما انتشرت البنوك والفروع الإسلامية في كل مكان.

7- إذا ورد في النظام الأساسي لفروع المعاملات الإسلامية نص يخول لها حساب الزكاة وإنفاقها في مصاريفها الشرعية فعليها الالتزام بذلك.

8- يحظر على فروع المعاملات الإسلامية التعامل بالربا أخذا أو عطاءا، أو توظيف الأموال في مجال الحرام والخبائث.

9-لا يجوز لفروع المعاملات الإسلامية خصم الكمبيالات والشيكات المؤجلة أو بيع الديون وما في حكم ذلك، لان ذلك من المعاملات المحرمة شرعا.

10- يجب على الفروع الإسلامية الالتزام بفتاوي هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها ملزمة وليست اختيارية أو استشارية. [1]

المطلب الثالث: فتح النوافذ الإسلامية وبيع منتجات إسلامية

من اجل التوجه نحو الصيرفة الإسلامية تقوم البنوك الإسلامية بفتح نوافذ تتبنى المعاملات الإسلامية.

الفرع الأول: فتح النوافذ الإسلامية

أولا: تعريف النوافذ الإسلامية وأسباب إنشائها في البنوك التقليدية

1.تعريف النوافذ الإسلامية: يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام البنك الربوي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية. [2]

ويهدف هذا الأسلوب أساسا إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحولوا إلى التعامل مع البنوك الإسلامية.

وتعرف أيضا بأنها وحدات تابعة للبنوك التقليدية ومتخصصة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية. [3]

2.أسباب إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: إن الأسباب في إنشاء النوافذ الإسلامية تختلف من بنك لأخر، ولكن هناك مجموعة من الأسباب التي لا يخرج أي بنك أراد إنشاء نافذة إسلامية النظر إليها، أهمها: [4]

-تنامي الوعي الديني لدى المسلمين بتحريم التعامل بالربا.

-أنها وسيلة لاستقطاب رؤوس أموال المسلمين، واستجلاب الاستثمارات المتعددة التي تبحث عن المصرفية الإسلامية.

---

[1] رشام كهينة، مرجع سابق، ص 49.

[2] رشام كهينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

[3] كبيش جمال، قدام جمال. **تحويل البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية بين الإمكانيات والآليات**. في: الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية. الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، 5-6 ماي 2009، ص 10.

[4] أسماء خيضر ياس واحمد صبحي جميل، **مرجع سبق ذكره**، ص 180.

– إثبات وجود البنوك التقليدية في العمل المصرفي، وتقديم جميع صيغ العمل المصرفي ، ومنها الأعمال المصرفية الإسلامية.

– ارتفاع عوائد عمليات التمويل الإسلامي مقارنة بعوائد التمويل التقليدي.

– الحوافز العقائدية والاجتماعية التي قد تكون ضمن أهداف بعض البنوك التقليدية ، وتكون هذه أول خطوة نحو التحول الكامل إلى المصرفية الإسلامية متى توفرت البنية التحتية اللازمة لذلك.

– تمهيد الطريق لتعميم العمل المصرفي على أساس قواعد الشريعة الإسلامية حيث تشكل هذه النوافذ محطة تمهيدية للتمرس على المنتجات المالية الإسلامية المعتمدة لدى البنوك الإسلامية.

– نجاح تجربة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تقديم الخدمات التمويلية والاستثمارية المتنوعة بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

– بالنسبة للبنوك التقليدية في الدول الغربية فان الهدف الرئيسي من افتتاح نوافذ إسلامية هو هدف مادي بحت، وهو التزايد المستمر والكبير في إعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي.

ثانيا: أهداف النوافذ الإسلامية وتحديات إنشائها: للنوافذ الإسلامية أهداف ترتجى منها وتحديات ومعوقات تواجهها، كما يلي:

1. أهداف نوافذ البنوك الإسلامية: يمكن إجمال أهم هذه الأهداف فيما يلي: [1]

- العناية بمقاصد الشريعة في المال من إعمار الأرض، وتحقيق التوزيع الأمثل للثروة، حتى لا تكون دولة بين الأغنياء.
- –استبدال الحلال بالحرام في المعاملات المصرفية.
- توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد.
- إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية.
- تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي.
- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات.
- تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض، وذلك بربط عائد بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا أو خسارة، وعدم قطع المخاطرة وإلقائها على طرف دون الأخر.
- تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.
- مساعدة المتعاملين معها في أداء فريضة الزكاة على أموالهم، والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] غربي عبد الحليم. **تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية**. في: الندوة الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الجزائر: جامعة فرحات عباس بسطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 18-19 أفريل 2010، ص 14.

2.تحديات ومعوقات تواجه إنشاء النوافذ الإسلامية: يواجه تأسيس النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العديد من التحديات منها: [1]

1.2.تحديات تتعلق بالسياسات والنظم: يوجد العديد من البنوك التقليدية التي ترغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي، والتي لا تعطي أهمية للنظم المحاسبية المستخدمة في النوافذ الإسلامية بحيث لا تتناسب مع مبادئ الشرع الإسلامي، وكذلك عدم الاهتمام بالإجراءات والنظم الفنية التي تحتاجها هذه النوافذ.

2.2.تحديات إدارية: تكمن هذه التحديات في عدم وجود رؤية واضحة لدى منسوبي الإدارات عن خطة الإدارة في حال رغبتها العمل بالصيرفة الإسلامية، خاصة إذا كانت هناك توجهات مستقبلية لدى إدارة البنك في التوسع بشكل تدريجي فيما بعد.

3.2.تحديات تتعلق بالكوادر البشرية: عند رغبة البنك التقليدي العمل بالنظام المصرفي الإسلامي، فانه غالبا ما يواجه الكثير من العقبات فيما يتعلق بتأهيل الكوادر البشرية وتدريبها وتأهيلها بالشكل الذي يتناسب مع طبيعة النشاطات المصرفية الإسلامية.

4.2.تحديات تتعلق بتطوير الأسواق: مصرفية مزدوجة، تعمل البنوك على خدمة جميع الشرائح السوقية على اختلافها دون التركيز على شريحة أو قطاعات معينة.

5.2.تحديات تتعلق بتوفير المنتجات: كون القطاع المصرفي الإسلامي حديث التجربة إذا ما قورن بالقطاع المصرفي التقليدي، فانه مازال يعاني من قصور، ومن أهمها المنتجات المالية الإسلامية فهي محدودة جدا والبدائل الإسلامية غير كافية، فهي بحاجة إلى تجديد وتطوير.

6.2.تحديات تتعلق بالعملاء: عادة ما يواجه أي أمر مستحدث الكثير من الشكوك والمخاوف خاصة من قبل العملاء.

7.2.تحديات تتعلق باختلاف الأحكام الشرعية لبعض المنتجات والأدوات: تظهر عدة مخاطر تشغيلية في حال الخطأ باستخدام بعض الصيغ التمويلية، وتزداد هذه المخاطر عند اختلاف آراء الفقهاء وتضاربها حول الحكم الشرعي لهذا المنتج.

الفرع الثاني: بيع منتجات إسلامية

لا شك أن هذه هي أبسط وأسرع مدخل إلى العمل المصرفي الإسلامي لجأت إليه المصارف التقليدية التي كان هدفها في الاساس تجاريا صرفا، حيث رأت في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية مجرد إضافة إلى تشكيلة منتجاتها تتيح لها استغلال الفرص السوقية المتاحة بين العملاء الراغبين في التعامل المصرفي الإسلامي.

[1] اشعلال سارة وخالفي وهيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

ويقع ضمن هذه الفئة الكثير من المصارف التقليدية على المستويين الإقليمي والدولي، التي بدأت بتطوير بعض صناديق الاستثمار الإسلامية أو تقديم عمليات تمويل إسلامية كبيرة الحجم، ثم تلك التي لجأت فيما بعد إلى فتح نوافذ أو وحدات متخصصة في العمل المصرفي الإسلامي. [1]

غير أن هذه الازدواجية في تقديم الخدمات المصرفية قد قوبلت بالكثير من الانتقادات والشك من قبل المهتمين بالعمل المصرفي الإسلامي ومن العملاء على حد سواء، فلم يكن هناك من الضوابط العملية والعملياتية ما يبعث على الاطمئنان في التقيد بالأحكام الشرعية لتقديم هذه المنتجات والخدمات الإسلامية ضمن هذه الازدواجية المفتوحة وغير المقيدة بالضوابط المطلوب مراعاتها شرعا في هذا الخصوص.

[1] الصمادي منتهى نوري سلمان. **الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: شرعيتها وضوابطها–دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الأردنية**. أطروحة دكتوراه في المصارف الإسلامية. الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بعمان، 2010، ص 98.

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية

تشكل الدراسات السابقة مصدرا مهما لجميع الدارسين والباحثين إذ تساعدهم في تكوين خلفيات عملية عن مواضيع دراستهم وأبحاثهم، وبهدف تعزيز مخطط الدراسة وفرضياتها وأهدافها، تم التطرق لعدد من الدراسات التي تخص موضوعنا وقوفا على مضامينها ومدلولاتها المنهجية، فضلا عن ملامستها على نحو مباشر وغير مباشر لمتغيرات دراستنا الحالية وأبعادها.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة الوطنية والعربية والأجنبية.

سيتم عرض ما تم الحصول عليه من الدراسات التي لها علاقة بالموضوع وذلك من خلال متغير واحد أو المتغيرين معا.

الفرع الأول: عرض الدراسات السابقة الوطنية:

1-دراسة عباسي آسية (2023):

كانت هذه الدراسة بعنوان: "**النوافذ الإسلامية مدخل للتحول نحو الصيرفة الإسلامية**"، مقال في مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، 2023.

2-دراسة عبد الرحمان روان، (2021):

كانت هذه الدراسة بعنوان: "**واقع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين التحديات والتطلعات**"، مقال في مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، العدد 09، جامعة زيان عاشور-الجلفة، 2021.

3-دراسة بن زكورة العونية، (2020):

كانت هذه الدراسة بعنوان: "**التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر-آفاق وتطلعات**"، ورقة بحثية في المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجد 07، العدد 02، جامعة مصطفى اسطمبولي – معسكر، 2020.

4-دراسة بنوجعفر عائشة، (2020):

كانت هذه الدراسة بعنوان: "**الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية**"، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد 07، العدد 01، المركز الجامعي علي كافي تندوف، 2020.

5-دراسة سياخن مريم، (2020):

كانت هذه الدراسة بعنوان: "**متطلبات انتهاج الصيرفة الاسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية**"، مقال في مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجد 03، العدد 02، جامعة البليدة 2، 2020.

الجدول رقم (01، 02): مجموعة الدراسات السابقة الوطنية

الرقم	النوع	العنوان	المؤلف	السنة	المنهجية	النتائج	التوصيات
01	مقال	النوافذ الإسلامية مدخل للتحول نحو الصيرفة الإسلامية	دراسة عباسي آسية	2023	تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي	هناك مدخلين لتحول البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية إما كليا بأسلمة كامل الجهاز المصرفي أو الجزئي من خلال فتح نوافذ إسلامية أو فروع تابعة للبنك التقليدي تقدم منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتعمل جنبا إلى جنب المنتجات التقليدية.	أوصت الدراسة بإعادة صياغة القوانين والأنظمة الوضعية بما يشجع البنوك التقليدية لخوض تجربة فتح فروع ونوافذ إسلامية تقدم منتجات تمويل إسلامية وبالأخص قانون النقد والقرض؛
02	مقال	واقع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين التحديات والتطلعات	دراسة عبد الرحمان روان	2021	تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي	إن واقع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية محاط بكثير من التحديات أبرزها تبعية الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية وعدم استقلالها عنها يوضح انه ليس لتلك الفروع رأس مال خاص بها في مزاولة العمل.	أوصت بالقيام بدراسة تقيس مدى التزام الفروع والنوافذ الإسلامية بالضوابط التي تضعها هيئات الرقابة الشرعية.
03	مقال	التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر–آفاق وتطلعات	بن زكورة العونية	2020	تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي	توجهت الجزائر إلى تبني البنوك الإسلامية ضمن منظمتها المصرفية بهذا فهي تسعى إلى تلبية رغبات شريحة هامة من المجتمع في التعامل مع هذا النوع من البنوك من جهة، مع مسايرة تغيرات الساحة المصرفية من جهة أخرى في ظل التحولات الجديدة، تصبح محاولات الجزائر في التحول للصيرفة الإسلامية أكثر تفاؤل بالنظر إلى الخطوات المتقدمة في تبني المنتجات المالية الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية.	أوصت بتحديد خطة استراتيجية واضحة المعالم وفق مبادئ التحول للصيرفة الإسلامية المعتمدة من طرف الهيئات الدولية للمالية الإسلامية.
04	مقال	الفروع الإسلامية كمدخل لتحول	بنوجعفر عائشة	2020	وقد اعتمدت هذه الدراسة على	أن البنوك التقليدية عند ملاحظة تراجع حصصها في السوق المصرفي وجدت من الأفضل أن تدخل ميدان الصيرفة الإسلامية حفاظا على	أوصت بتحرير نشاط البنوك الإسلامية عن طريق تعديل التشريعات الخاصة بعملها.

		البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية			المنهج الوصفي التحليلي	عملائها الحاليين والحصول على شريحة من هذا السوق المتنامي، كما أن هذه البنوك أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي لما في ذلك من أرباح هائلة نظرا لضخامة الأموال المتاحة في هذه الأسواق وانخفاض كلفتها.	
05	مقال	متطلبات انتهاج الصيرفة الاسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية	سياخن مريم	2020	وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي	يعتبر تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية دليل على رغبتها في التخلص من المعاملات المصرفية الربوية واستبدالها بمعاملات مصرفية إسلامية واستغلال مختلف الحلول المالية التي تقدمها الصيرفة الإسلامية والجاذبة للعديد من المستثمرين، كما انه تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر مجموعة من التحديات والعراقيل سواء تلك المتعلقة بالجانب القانوني أو الجانب التنظيمي أو الجانب البشري، وبالرغم من ذلك استطاعت هذه البنوك مواصلة مسيرة عملها وجذب المزيد من المتعاملين والتأثير على بعض البنوك التقليدية وتحفيزها لممارسة العمل المصرفي الإسلامي.	أوصت بالعمل على نشر الفكر المصرفي الإسلامي من خلال إقامة مؤتمرات أو ندوات علمية حول المصارف الإسلامية والتوعية بأهمية ما تقدمه من معاملات وخدمات موجهة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

الفرع الثاني: عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية:

احتوى هذا الفرع مجموعة من الدراسات وتتكون دراسات عربية و أجنبية غير جزائرية قسمت إلى:

أولا: الدراسات العربية:

- عبد الوهاب عبد الله مسعود عياش و هلال يوسف صالح،"**مخاطر صيغ التمويل الإسلامي و أثرها على قرار التمويل (دراسة على عينة من المصارف الإسلامية اليمنية)**"،مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، سنة 2016؛
- منير محمود آدم محمد، "**مخاطر استخدام الصيغ الإسلامية في أداء المصارف العاملة في السودان(دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي 2011/2007)**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي العام ،جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، سنة2012؛
- بهاء الدين بسام مشتهى، "**دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 2008/1996 دراسة تحليلية**"، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير في الاقتصاد، بجامعة الأزهر بغزة، سنة2011.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

- Md.Shafi Alam**" ،Islamic Finance :An Alternative to the conventionalfinancial System**.2015 سنة ،جامعة كوريا،
- Farhad Reyazat, Risk Management Framework in Islamic Banking: Basel II and III, Challenges and Implications in Islamic banking, Journal of Money and Economy, Vol 6, No 2, Monetary and Banking Reasearch Institute (MBRI) , Central Bank of The Islamic Republic of Iran, Iran, 2012
- Imtiaz Najam et Al, Compliance to the basel accord III capital standards and financial performancem islamic vs conventional banks of pakistan, european academic research, Vol. 4, Issue 12, March 2017.

الجدول رقم (01، 03): مجموعة الدراسات العربية والأجنبية

الرقم	النوع	العنوان	المؤلف	السنة	المنهجية	النتائج	التوصيات
مجموعة الدراسات العربية							
01	مقال	مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على قرار التمويل (دراسة على عينة من المصارف الإسلامية اليمنية)	عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود عياش هلال يوسف صالح	2016	تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة، المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة، المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة، المهج الوصفي التحليلي لعرض بيانات العينة، وأسلوب التحليل الإحصائي.	المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية اليمنية ما تزال تعتمد بصورة رئيسية على صيغة المرابحة في التمويل.	ضرورة تنويع صيغ التمويل المشاركة والمضاربة والاستصناع والمزارعة والتأجير التمويلي الاهتمام بالتدريب والتطوير للكادر البشري في المصارف الإسلامية العاملة بالجمهورية اليمنية خصوصا فيما يتعلق بإدارة المخاطر المصرفية.
02	مذكرة	مخاطر استخدام الصيغ الإسلامية في أداء المصارف العاملة في السودان (دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي (2011/2007	منير محمود آدم محمد	2012	يتبع البحث المنهج التاريخي والوصفي التحليلي واستخدام أدوات كمية إحصائية.	مخاطر عدم السلامة الشرعية ومخاطر الائتمان والسوق والتشغيل في صيغة تؤثر سلبا على أداء المصرف الإسلامي و تقلل كفاية استخدام الموارد.	تفعيل الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية من خلال إنشاء دائرة متخصصة في البنك المركزي لمتابعة الالتزام بالنواحي الشرعية وربطها بأشخاص مؤهلين و ذوي كفاءة شرعية و مصرفية.
03	مذكرة	دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 2008/1996 دراسة تحليلية	بهاء الدين بسام مشتهى	2011	قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي بالاعتماد على العديد من المصادر الرسمية بالإضافة إلى المنهج التحليلي مستخدما فيه التحليل الإحصائي المناسب.	غياب دور سلطة النقد في نشر البيانات الخاصة بالمصارف الإسلامية وتشجيعها على الاستثمار.	العمل على التمويل باستخدام صيغ التمويل المتعددة بشتى أنواعها، وعدم الاقتصار على نوع واحد من أنواع التمويل وهو المرابحة.

مجموعة الدراسات الأجنبية							
01	مقال	Islamic Finance :An Alternative to the conventionalfinancial System	Md.Shafi Alam	2015	اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي بتقديم لمحة عامة عن التمويل الإسلامي.	التمويل الإسلامي لديه إمكانات هائلة في البلدان ذات الكثافة السكانية المسلمة إلى حد كبير بسبب المعتقدات الدينية.	تشجيع المزيد من التنويع المالي عن طريق تشجيع الابتكار المالي وتطوير سوق رأس المال الاسلامي
02	مقال	Risk Management Framework in Islamic Banking: Basel II and III, Challenges and Implications in Islamic banking,	Farhad Reyazat	2012	يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي واستخدام أدوات كمية إحصائية.	-تحتاج البنوك الإسلامية إلى الإثبات للعملاء والبنوك التقليدية أن لديها إطار موثوق يمكنها من تقدير مخاطرها وإدارا، لكن لا يمكن القيام بذلك عن طريق نسخ مفاهيم وممارسات إدارة المخاطر من البنوك التقليدي	يجب وضع إطار موحد يحتذى به في إدارة المخاطر بالنسبة للبنوك الإسلامية
03	مقال	Compliance to the basel accord III capital standards and financial performancem islamic vs conventional banks of pakistan	Imtiaz Najam	2017	يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي	ارتفعت معدلات الربحية، السيولة والقدرة على السداد في البنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية، في حين أن نسب الكفاءة لدى البنوك الإسلامية أعلى مقارنة بالبنوك التقليدية؛	كلا النوعين من البنوك (الإسلامية والتقليدية) يحققان أداء أفضل، ولكن يجب أن يستوفيان الحد الأدنى لرأس المال الأساسي وفق اتفاقية بازل

المطلب الثاني: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال ما قمنا به من استعراض وتلخيص لبعض الدراسات السابقة تبين لنا أنها تشترك مع موضوع الدراسة، فهي تشكل لنا أساس للاستفادة أكثر والتوصل إلى نتائج البحث فالعلاقة تكمن في أن موضوعنا والدراسات السابقة تحول كلها حول هدف واحد ألا وهو واقع الصيرفة الاسلامية في البنوك التقليدية. ومن بين هذه الدراسات وهي كالتالي:

بالنسبة للدراسات الوطنية:

- هناك من قام بدراسة واقع الصيرفة الإسلامية عربيا ومحليا كالدراسة (عباسي آسية ودراسة عبد الرحمان روان ودراسة بنوجعفر عائشة)، ومنهم من تمت دراسته على مستوى الوطن كالدراسة (بن زكورة العونية ودراسة سياخن مريم)، بينم الدارسة الحالية الهدف منها تشخيص واقع الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية فقط.
- وتتفق الدراسة الحالية مع كل الدراسات السابقة في دراسة واقع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

وهذه أهم أوجه الاختلاف والتشابه بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة الوطنية.

بالنسبة للدراسات الأجنبية:

- هدفت دراسة كل من (منير محمود آدم محمد، و مقال عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود عياش و هلال يوسف صالح)، التي تم حصرها في التعرف على المخاطر الخاصة بصيغ التمويل الإسلامي فقط على عكس الدراسة الحالية التي تميزت في محاولة الإلمام بالصيغ التمويلية للبنوك الإسلامية في ظل التحول البنوك التقليدية الى الصيرفة الإسلامية في الجزائر في نظام 20-02 المتعلق بالصيرف الإسلامية.

وهذه أهم أوجه الاختلاف والتشابه بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة الأجنبية.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للأدبيات النظرية للصيرفة الإسلامية وتطبيقها للمصارف التقليدية تبين لنا أن الصيرفة الإسلامية لاقت شيوعا كبيرا وطلبا متسارعا خاصة في الآونة الأخيرة، وذلك لما تتميز به البنوك الإسلامية عن غيرها من خصائص في التعامل بالمنتجات التي تقدمها للعملاء.

فقد شملت البنوك الإسلامية العديد من المجالات إن لم نقل كلها، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف متنوعة تعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد الوطني والعميل وعلى البنك في حد ذاته، ذلك وأن عملها تحكمه مجموعة من الضوابط الشرعية التي يجب الالتزام بها.

عملت البنوك الإسلامية على تقديم خدمات مصرفية لاقت إقبالا كبيرا من جميع فئات المجتمع الإسلامي والعالمي ككل، ونظرا للنجاح الذي حققته البنوك الإسلامية وللاختلاف الذي بينها وبين البنوك التقليدية ولعل ابرز ذلك هو الابتعاد عن الربا، أدى كل ذلك إلى رغبت بعض البنوك التقليدية إلى التوجه إلى الصيرفة الإسلامية وتقديم منتجات مصرفية إسلامية جذبا للعملاء وتلبية لاحتياجاتهم، حتى انتشرت مؤخرا ظاهرة التحول إلى الصيرفة الإسلامية إما تدريجيا أو كليا عن طريق مختلف المداخل، كل هذا يدل على أن الصيرفة الإسلامية مقبلة على مستقبل أفضل وانتشار اكبر في العالم ككل.

تمهيد

تعد صناعة التمويل الإسلامي واحدة من أكثر القطاعات المالية ديناميكية وأسرعها نمواً حول العالم. وقد ساهم الإقبال الكبير والمتزايد على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة في بلوغ هذه الصناعة مكانة مرموقة، وكنتيجة لذلك شهدت العقود الأربعة الماضية نمواً متسارعاً للتمويل الإسلامي بشكل عام والصيرفة الإسلامية بشكل خاص وازداد الطلب على المنتجات المصرفية والمالية الإسلامية والتي تستند إلى الشفافية والضوابط الشرعية.

ويجدر بالذكر أن النظام المصرفي الجزائري عرف منذ الاستقلال العديد من الإصلاحات، ويُعد إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990 من أكبر إصلاحاته فقد ساهم في رفع الوعي والانفتاح المصرفي، كما سمح باحتضان مؤسسات مالية إسلامية على غرار المصارف الإسلامية، ولكن دون مراعاة الخصوصية التمويل الإسلامي.

كان تبني نظام الصيرفة الإسلامية مجرد اقتراح تم تداوله في خطابات بعض المسؤولين إلى غاية سنة 2018، أين تم تجسيده من خلال إدخال بعض التعديلات على قانون النقد والقرض والتي حددت المنتجات المصرفية الإسلامية التي يمكن تقديمها من طرف المصارف التقليدية.

وفي هذا الصدد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- المبحث الاول: واقع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر
- المبحث الثاني: شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية
- المبحث الثالث: واقع العمل المصرفي الإسلامي لمجموعة من البنوك خلال 2010-2021.

المبحث الاول: واقع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر

قامت الجزائر بفتح الباب أمام المصارف الإسلامية لممارسة أنشطتها في البلاد، ولكنها تواجه تحديات متعددة في سعيها لتطوير هذا القطاع وزيادة حصتها السوقية. سنتناول في هذا المبحث واقع ومبررات التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر، بالإضافة إلى الشروط الخاصة المتعلقة بممارسة العمليات المصرفية الإسلامية في السوق المحلية.

المطلب الأول: مبررات التوجه نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى مبررات التوجه نحو نظام الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري وكيف هو وضعها بعد تبنيها.

الفرع الأول: مبررات التوجه نحو الصرفة الإسلامية

هذا التوجه نحو توطين الصيرفة الإسلامية يرجع في المقام الأول إلى وجود إرادة سياسة تدفع في هذ الاتجاه، بالإضافة إلى أسباب أخرى منها:

1-الإرادة السياسية: توفر قدر من الإرادة السياسية التي دفعت في اتجاه توطين المصرفية الإسلامية في البنوك الجزائرية؛ وقد عبر عن ذلك رئيس الحكومة الجزائرية بقوله: " أن العمل بالصيرفة الإسلامية يدخل ضمن توجيهات الحكومة لتطوير المنظومة المالية وتنويع منتجاتها وخدماتها، وأكد أن الصيرفة الإسلامية سيتم العمل بها وتعميمها بشكل تدريجي بالاعتماد على طرق علمية ودقيقة في إطار مبادئ الشريعة وذلك لكسب ثقة المواطن".[1]

2-الاستفادة من مزايا التمويل الإسلامي: لعل من أهم أسباب هذا التوجه هو الاستفادة من مزايا التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق الاستقرار المالي، فالتمويل الإسلامي تمويل أخلاقي يلعب دور كبير في تطوير الاقتصاد الحقيقي والوقاية من الأزمات المالية، فهذا التمويل يحظر المتاجرة بالقروض، ويعتمد على مبدأ العدل بتقاسم المخاطر بين المصرف والعميل، وتحريم الربح بدون مخاطرة وتوخي المعايير الأخلاقية في المعاملات، وهو ما جعله أكثر قدرة على التصدي وامتصاص آثار الأزمات المالية.

هذا وقد أقر العالم بصلابة الأسس التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية وصحة القوانين التي تحكمها بل تعدى الأمر إلى الدعوة إلى الأخذ بها، فقد لاقت المصارف الإسلامية اعتراف المجتمع الدولي بها، وإفساح المجال لعملها بل والإشادة الدولية بها خاصة بعد أعقاب أزمة 2008، فقد قال وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن عام 2009م إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية".[2]

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، البنك الوطني الجزائري ينطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، 2020/04/08، http://www.aps.dz/ar/economie.

[2] حسن ثابت فرحان، **أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية**، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع وتحديات المستقبل، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، 20-21 مارس2010.

وقد دعا مجلس الشيوخ الفرنسي إلى ضم النظام المصرفي الإسلامي للنظام المصرفي في فرنسا.[1]

وقال المجلس في تقرير أعدته لجنة تعنى بالشؤون المالية في المجلس إن النظام المصرفي الذي يعتمد على قواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية مريح للجميع مسلمين وغير مسلمين.[2]

وفي نفس السياق، صرحت وزيرة المالية الفرنسية سابقا والمديرة السابقة لصندوق النقد الدولية والمديرة العامة للبنك المركزي الأوروبي (ECB) حاليا كريستان لاغارد بأنها ستكافح لاستصدار قوانين تجعل المصرفية الإسلامية تعمل بجانب المصرفية التقليدية في فرنسا.

3-ضعية الاقتصاد الجزائري: كما هو معلوم أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي مرهون بتقلبات أسعار البترول وقد مرت الجزائر بأزمة اقتصادية حادة منذ سنة 2014 جراء تراجع إيراداتها النفطية، التي تشكل أكثر من 90 في المئة من إجمالي إيراداتها، والتراجع الحاد في أسعار النفط بالأسواق الدولية لتبلغ أدنى مستوياتها منذ عقود في بدية سنة 2020، وتفشي جائحة كورونا بالبلاد وتعطيلها لأغلب مرافق الحياة، أدى إلى تآكل جزء كبير من احتياطات الجزائر من العملة الصعبة لتصل إلى حدود 62 مليار دولار في فيفري 2020.[3] من هذا المنطلق فإن الجزائر تعول على الصيرفة الإسلامية ضمن حملة إصلاحاتها الاقتصادية لدعم اقتصادها وتوفير التمويل اللازم لموازنة الدولة، والاستفادة مما تقدمه الصيرفة الإسلامية من خدمات ومنتجات تعزز وتدعم النمو والتنمية، فبالإضافة إلى تعبئة المدخرات تساهم في ترقية الادخار المحلي وتوفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية ولمختلف المؤسسات من خلال مختلف الصيغ التي تقدمها.[4]

4 محاولة امتصاص السيولة من السوق الموازية: تشير بعض التقديرات أن السيولة المتداولة في القطاع غير الرسمي تتجاوز 50 مليار دولار، وهو ما يقارب حجم ميزانية الدولة حسب تقديرات غير رسمية، وقد حاولت البنوك امتصاص هذه السيولة من قبل لكن كل محاولاتها باءت بالفشل، فقد سبق للجزائر أن أطلقت في إبريل 2016 عملية اقتراض داخلية في شكل سندات خزانة بهدف استقطاب الأموال المتداولة في الاقتصاد الموازي، لكن الغالبية من الجزائريين تجنبت العملية بسبب الفوائد، وبلغ حجم الشراء قرابة 5 مليارات دولار فقط في حين كانت الحكومة تسعى إلى جمع قرابة 27 مليار دولار على الأقل.[5]

---

[1] Clarisse, Y, Le Parlement donne le feu vert aux obligations islamiques, lepoint.fr,17/09/2009. Retrieved from http://www.lepoint.fr/actualites- economie//le-parlement-donne-le-feu-vert-aux-obligations-islamiques/916/0/378138.

[2] محيسن، ف.م، **الأزمة المالية العالمية وآثارها على المؤسسات المالية الإسلامية**، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، سوريا، 01جوان 2019.

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، **مرجع سابق**.

[4] سليم موساوي، **المصرفية الإسلامية في الجزائر مبررات التحول ومتطلبات النجاح**، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 13، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية كلية الشريعة والاقتصاد، قسنطينة، الجزائر، جوان 2018، ص215.

[5] كحال، ح، البنك المركزي الجزائري يجند البنوك لمواجهة أزمة السيولة، Retrieved from https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/2/19

إن مشروعية صيغ التمويل الإسلامي وتنوعها ومرونتها في توفير التمويل بآجال مختلفة، شأنها من تعبئة جزأ كبير من المدخرات المحلية والسيولة النقدية المتراكمة خارج القنوات غير الرسمية وتوجيهها نحو أهداف تمويل الاقتصاد وتنويعه.

5-الوازع الديني: إن اعتماد المصرفية الإسلامية في البنوك يأتي استجابة لرغبات فئة كبيرة من المواطنين الجزائريين الذين يرغبون في توظيف واستثمار أموالهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي تعزيز الأدوات المالية بما يلائم قناعاتهم.

6-صغر حجم السوق المصرفي الإسلامي: هناك سبب آخر لهذا التوجه وهو أن الجزائر كبلد إسلامي لا تتوفر إلى غاية الآن إلا على بنكين فقط (بنك البركة وبنك السلام) الذين يتعاملان بالتمويل الإسلامي مع 3% فقط من الحصة السوقية، وكما هو معلوم توجد بالجزائر 29 مؤسسة بنكية، منها 7 بنوك عمومية (حكومية)، وأكثر من 20 بنكاً أجنبياً.

7-الدفع نحو شمولية البنوك الجزائرية وتعظيم أرباحها: إن من بين مبررات اعتماد الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية العمومية هو السعي نحو زيادة شموليتها من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وزيادة تنافسيتها وتعظيم أرباحها، خاصة إذا علمنا أن معدلات عائد الاستثمارات في الصيغ المصرفية الإسلامية مرتفعة مقارنة بمعدلات العائد في التمويل التقليدي والمعتمد أساسا على الإقراض بالفائدة.

المطلب الثاني: الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري

ترجع أول محاولة لتأسيس بنك إسلامي في الجزائر إلى أواخر عام 1929م، تحت تسمية "البنك الإسلامي الجزائري" بعد أن تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله الاسمي بمبادرة من الشيخ أبي اليقظان" وبعض كبار التجار والأثرياء الجزائريين، لكن سلطات الاحتلال الفرنسية تصدت لهذا المشروع وأجهضته.[1]

واعتمدت الجزائر المستقلة أول بنك هو بنك البركة الجزائري في 1990/12/06، أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك في الجزائر، ثم فتح أبوابه رسمياً في 1991/05/20[2]، برأسمال نصفه من القطاع الخاص الأجنبي وهو يعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر. وقد بلغ عدد فروع المصرف 31 فرعا، وحجم أصوله حوالي 2,15 مليار دولار سنة 2019.[3]

وفي عام 2008 تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال هو مصرف السلام الجزائري، والذي باشر أعماله من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق

---

[1] عبد الرزاق بلعباس، **صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية:** مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي ص01، (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المحرر)، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 02، 2013، ص01.

[2] سليمان ناصر، وعبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد السابع، 2010، ص310.

[3] مجموعة البركة الإسلامية، 2020، التقرير السنوي 2019، ص21.

المصرفية الجزائرية ويقدر رأس مال مصرف" "السلام" الذي تم افتتاحه بتاريخ 20/10/2008 ب 72 مليار دينار جزائري (100مليون دولار) ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة العاملة بالجزائر.[1]

وقد بلغ عدد فروع المصرف 19 فرعا وحجم أصول المصرف حوالي 1096 مليون دولار سنة 2019.[2] كما قامت بعض البنوك التجارية الأجنبية الخاصة بفتح نوافذ إسلامية، قدمت من خلالها بعض التمويلات الإسلامية لشراء عقارات أراض وعقارات وسيارات ومواد استهلاكية وتجهيزات)، فضلاً عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة:

فقد فتحت المؤسسة العربية المصرفية التي تأسست عام 1998 فرع يطلق عليه اسم "بنك ABC الإسلامي" قدمت من خلاله خدمات مصرفية إسلامية بهدف طمأنة العملاء والأطراف المقابلة بشأن استمرار توافق ومصداقية المنتجات والخدمات؛ كما قام

بنك الخليج الجزائر بفتح فرع إسلامي له.[3]

وبعد صدور نظام بنك الجزائر رقم 20-02-الذي رخص للبنوك التقليدية الجزائرية بفتح شبابيك إسلامية.

تم إطلاق نشاط الصيرفة الإسلامية رسميا في 04 أوت 2020 على مستوى البنوك العمومية الجزائرية، بفتح أول شباك للصيرفة الإسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري بهدف تسويق منتجات مطابقة للشريعة.

وقد بلغ حجم الأصول الإسلامية في الجزائر أكثر من 3 مليار دولار سنة 2018، أي حوالي 2% من إجمالي الأصول المصرفية، وهي لا تمثل إلا 15% فقط من مجموع أصول المصارف الخاصة، مع محدودية انتشارها جغرافيا[4].

المطلب الثالث: الشروط الخاصة بممارسة عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

يطلع البنك بمهمة أساسية من حيث التوازن الاقتصادي، أما من الناحية القانونية فإنّ البنك يقوم بعمليات تجارية تشمل الأعمال المصرفية ويتخذها مهنة معتادة وبهذا يعد تاجراً، فلا يجوز للبنك ممارسة نشاط آخر مختلف عن النشاط الرئيسي، ويخضع المصرف الذي يرغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية إلى مجموعة من الشروط المنصوص عليها في نظام بنك الجزائر رقم 02-20 وهي كالآتي:

---

[1] سليمان ناصر، وعبد الحميد بوشرمة، **مرجع سابق**، ص310.

[2] مصرف السلام، 2020، التقرير السنوي 2019، ص10.

[3] عبد الرزاق بوعيطة، **واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 09، 2018، ص248.

[4] ICD, Islamic Finance Development Report 2019. The Islamic Corporation for Development, 2020, p28. Retrieved from: Https://icd-ps.org/uploads/files/IFDI%202019%20DEF%20digital1574605094_7214.pdf.

-أولاً: إنشاء شباك المالية الإسلامية داخل البنك والمؤسسة المالية:

عرفته المادة 17 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02 بكونه يتمثل في هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلّف حصرياً بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية. ويجب أن يكون مستقلاً مالياً عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية. كما يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، وأن يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصرياً لنشاط "شباك الصيرفة الإسلامية".

كما أوجب نظام بنك الجزائر على البنوك التي تمارس نشاط الصيرفة الإسلامية عن طريق الشباك المذكور سابقاً أن تكون حسابات زبائن "شباك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.

ونصت المادة 18 من نظام بنك الجزائر رقم 02-20 على ضمان استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين حصرياً لذلك، بما في ذلك على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة المالية.

يُستخلص هنا أنّ الهياكل التنظيمية والمالية والمحاسبية والبشرية للشباك المذكور سابقاً منفصلة تماماً عن شبابيك البنك الأخرى. حيث يكرّس المشرّع المصرفي من خلال هذه التدابير مبدأ استقلالية الصيرفة الإسلامية عن الصيرفة التقليدية، غير أنها تخضع إلى نفس قواعد الحذر، وهذا ما يُستخلص من نص المادة 3 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02، حيث تفرض على البنك أن يحوز نسباً احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية، وهو إقرار على أن استعمال صيغ الصيرفة الإسلامية لا يُعفي البنك من مخاطر القرض التي يجب أن تغطيها الأموال الخاصة القاعدية للبنك بنسب محددة في النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير سنة 2014، الذي يتضمن الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.[1]

-ثانيا: إنشاء هيئة الرقابة الشرعية داخل البنك والمؤسسة المالية:

إن ممارسة الصيرفة الإسلامية لا تكون إلا في إطار النشاط البنكي ، طبقاً لنص المادة 70 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003[2] الذي يتعلق بالنقد والقرض، ونفس الشيء بالنسبة للمؤسسات المالية؛ غير أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تمارس الأعمال المتمثلة في تلقي الودائع حسب نص المادة 71 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003[3]، ومهما يكن فإن البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في ممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية يتعين عليها أن تُنشئ هيئة الرقابة الشرعية، وهو ما نصت عليه المادة 15 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02، والمادة 16 من مقرّر المجلس الإسلامي

[1] الجريدة الرسمية بتاريخ 25 سبتمبر سنة 2014 العدد 56، ص21-28.
[2] الجريدة الرسمية بتاريخ 27 أوت سنة 2003، العدد 52، ص.12.
[3] نفس المرجع.

الأعلى رقم 20-01 المؤرخ في الفاتح أبريل 2020؛ وتتكوّن هذه الهيئة من ثلاثة (3) أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة.

غير أن نظام بنك الجزائر لم يحدد شروط تعيينهم وحالات عزلهم ومدة عضويتهم، ويُفسر عدم تحديد هذه الإجراءات بترك الأمر للبنك في تحديد المسائل المذكورة سابقا، أما الجهة التي تقترح على الجمعية العامة أعضاء الهيئة الرقابة الشرعية فتتمثل في مجلس إدارة البنك طبقاً لقواعد القانون التجاري.

أما مهام هيئة الرقابة الشرعية فتتمثل على وجه الخصوص في إطار مطابقة المنتجات الشرعية، وفقاً لنص المادة 15 فقرة 2 من نظام بنك الجزائر رقم 20-02، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. ويمكن ذكر بعض المهام المسندة لهيئة الرقابة الشرعية حسب نموذج بنكي ناشط كما يلي: التحقق من امتثال جميع المعاملات المصرفية إلى أحكام الشريعة الإسلامية إصدار الفتاوى الشرعية للمعاملات المصرفية ورقابة سلامة تطبيقها، إعداد العقود المطابقة للأحكام الشرعية ومساعدة الإدارة العامة في تقديم المشورة أو الفتوى الشرعية بخصوص مدى مطابقة المعاملات المصرفية لأحكام الشريعة الإسلامية ومراجعة الاتفاقات والعقود والتأكد من شرعيتها تقديم الإرشادات والنصائح والمشورة حول مطابقة المنتجات الصيرفة للشريعة الإسلامية... وغيرها.[1]

-ثالثاً: شرط مطابقة منتجات الصيرفة الإسلامية لأحكام الشريعة:

إن مطابقة منتجات الصيرفة الإسلامية لأحكام الشريعة شرط أساسي لحصول المصارف البنك والمؤسسات المالية) على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، وهو عكس ما كان عليه الوضع في ظل نظام بنك الجزائر رقم 18-02، حيث يقدم طلب شهادة مطابقة بعد حصول المصرف على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة التشاركية.[2]

تم إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بموجب مقرّر رقم 200-01 صادر عن المجلس الإسلامي الأعلى في الفاتح أبريل 2020، وقد حدّد في الفقرة الثانية من المادة 08 منه عناصر ملف طلب شهادة المطابقة الشرعية مع استعماله تعبير المؤسسات المالية، ويُراد بالمصطلح الشمول أي البنك والمؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات المالية التي تمارس بعض العمليات المصرفية بصفة استثنائية. ويتضمن ملف طلب شهادة المطابقة الشرعية ما يلي:

1-طلب رسمي للحصول على شهادة المطابقة الشرعية للمنتج والإجراءات العملية والعقود ذات الصلة المطلوب تقويمها.

2-المستندات التعاقدية المتعلقة بتنفيذ المعاملة.

---

[1] لمزيد من التفاصيل ارجع إلى الرابط الإلكتروني الآتي: https://www.albaraka-bank.com/finance-islamique/?lang=ar#comite

[2] المادة 4 من النظام رقم 18-2002 المؤرخ في 4 نوفمبر سنة 2018 المؤرخ في 4 نوفمبر سنة 2018، الذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية بتاريخ 9 ديسمبر سنة 2018، العدد 73، ص.21.

3-الإجراءات المالية والإدارية والتنظيمية والتقنية المكتوبة التي تُمكّن من التحقق من الفصل بين المعاملات المصرفية الإسلامية والمعاملات المصرفية التقليدية في البنوك والمؤسسات المالية التي تعرض هذه المنتجات عبر شبابيك متخصصة وغيرها.

4-أي معلومات أو وثائق تراها الهيئة ضرورية لإصدار التصريح بالمطابقة الشرعية للمنتج.

يوجه طلب الحصول على شهادة المطابقة الشرعية إلى رئيس الهيئة[1]، غير أنّ المادة 12 من التعليمة رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحدّدة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية تنص على يحيل رئيس المجلس الطلب والملف المشار إليه في المواد 8، 9، و10 إلى الهيئة لإبداء الرأي الشرعي فيه وإصدار شهادة المطابقة الشرعية، مما يعني أن رئيس المجلس الأعلى الإسلامي هو الذي يترأس الهيئة. وتقوم بدراسة الملف وتقدّم تقريراً تقويمياً مسبباً حول مدى مطابقة المنتجات والإجراءات العملية والعقود ذات الصلة لأحكام الشريعة الإسلامية واقتراح التعديلات اللازمة عند الاقتضاء.[2]

وتُصدر الهيئة رأيها في شكل شهادة المطابقة الشرعية النهائية أو المشروطة، أو بعدم المطابقة، في أجل لا يتعدى ثلاثة (3) أشهر

من تاريخ إيداع الملف، ويكون رأيها مُلزما لهيئات الرقابة الشرعية التي تنشئها البنوك والمؤسسات المالية.[3]

تستند الهيئة في تقويم مطابقة المنتجات المصرفية والمالية على الفتاوى الصادرة عن المجلس الإسلامي الأعلى، وعلى ما استقر عليه الاجتهاد الفقهي في مجال المعاملات المالية، ولاسيما قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي والمعايير الشرعية الصادرة عن المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك قرارات مجلس الخدمات المالية الإسلامية[4] وغيرها؛ مما يفيد الصناعة المالية الإسلامية دون تعارض مع المرجعيات الفقهية المنصوص عليها في المادة 2 من المقرر رقم 20 01 المؤرخ في الفاتح أبريل سنة 2020.

-رابعاً: الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية:

يخضع العمل بالصيرفة الإسلامية إلى الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر الذي يُمنح بناءً على طلب البنك أو المؤسسة المالية الراغبة في تسويقها، وهذا طبقاً للمادة 13 من النظام رقم 20-02، حيث يُعدُّ نظام الترخيص المسبق وسيلة قانونية رقابية سابقة لإجراء تسويق المنتجات الصيرفة الإسلامية؛ ويجد أساسه أي الترخيص المسبق لتسويق المنتجات المصرفية في

[1] المادة 8/1 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحدّدة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

[2] المادة 13 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020.

[3] المادة 15 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020.

[4] المادة 7 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخ في 02 أبريل 2020.

المادة 4 من نظام بنك الجزائر رقم 200-2001 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020 الذي يحدّد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية[1] ، والتي تنص على أنه يجب أن يخضع تسويق أي منتوج جديد أو خدمة بنكية من طرف البنوك أو المؤسسات المالية، لترخيص مسبق صادر عن بنك الجزائر.[2]

حيث نص نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020، الذي يحدّد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية[3]، في المادة 16 منه، على أنّه يتعين على البنك أو المؤسسة المالية تقديم ملف لبنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، ويتكوّن هذا الملف على وجه الخصوص من الوثائق الآتية:

- شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، مُسلّمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بطاقة وصفية للمنتوج.
- رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، طبقاً لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق لـ 28 نوفمبر سنة 2011.
- الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية[4].

تجدر الإشارة إلى أنه يجب على المؤسسة المالية أو البنك الذي تحصل على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية أن يُعلم زبائنه بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تُطبق عليهم كما يجب على البنوك إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم.[5]

ويمكن القول إن ممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية تخضع لمجموعة من الشروط، منها الموضوعية: كإنشاء شباك الصيرفة الإسلامية والهيئة الشرعية للرقابة، ومطابقة المنتوج لأحكام الشرعية، ومنها الشكلية كشهادة المطابقة والترخيص المسبق.

---

[1] الجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس سنة 2020، العدد 16، ص31-32.

[2] تجدر الإشارة إلى أن نظام بنك الجزائر رقم 20-2001 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020 حدّد في المادة 7 منه مبدأ وضع مدونة تحت إشراف مصالح بنك الجزائر، توثق فيها المنتجات والخدمات البنكية المرخصة وإذا كانت المنتجات الصيرفة الإسلامية موثقة في هذه المدونة فإنّ المؤسسات المالية تلتزم بالتصريح فقط أمام بنك الجزائر دون تقديم طلب الترخيص.

[3] الجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس سنة 2020، العدد 16، ص33.

[4] المادتان 17-18 من نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020، الذي يحدّد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس سنة 2020، العدد 16، ص.34.

[5] المادة 19 من النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020.

المبحث الثاني: شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية

من أجل تنويع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني، واستجابة لرغبة شريحة واسعة من المجتمع الجزائري التي تفضل الخدمات المصرفية الإسلامية، أعطيت صلاحيات لعدة مصارف تقدم خدمات الصيرفة الإسلامية وسنت القوانين المنظمة لعمل هذه الشبابيك في البنوك الجزائرية، وحددت أدوات سياستها النقدية وفق خصوصية النوافذ الإسلامية.

المطلب الأول: البنوك الجزائرية الخاصة المقدمة لخدمات الصيرفة الإسلامية

رخص بنك الجزائر لبعض البنوك الخاصة التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى جانب تقدميها خدمات مصرفية تقليدية، تتمثل هذه البنوك في:

1-بنك الخليج-الجزائر Gulf Bank Algérie:

عرفت الجزائر فتح نافذة إسلامية في بنوك تقليدية خاصة مثل بنك الخليج AGB سنة 2009م، حيث أفتتح بنك الخليج بالجزائر سنة 2003 من طرف ثلاث بنوك كبرى (بنك برقان، البنك الأردني الكويتي، البنك الدولي التونسي تحت إشراف الشركة الكويتية القابضة(KIPCO) ، حيث خصص بنك نافذة للخدمات التمويلية المصرفية الإسلامية من خلال خدمة (proline)وتشمل بيع السلم وبيع المرابحة، وخدمة (Leasing) متعلقة بالتمويل الإيجاري.[1]

2-بنك تراست الجزائر TRUST BANK:

هو بنك خاص وفق القانون الجزائري، بدأ أشغاله في 6 أبريل 2003م، أطلق البنك بداية من 2014م نوافذ إسلامية توفر لعملائه حلولاً تمويلية وفق أحكام الشريعة الإسلامية مثل صيغة المرابحة وحساب التوفير التشاركي الذي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع عملائه، وفي 2018 أطلق صيغة الإجارة وفقًا لمبادئ الشريعة من خلال منتوج إسلامي تحت مسمى (TRUST IJAR)[2]

3-بنك الإسكان وللتجارة والتمويل الجزائر Housing bank:

هو شركة مساهمة بين بنك الإسكان والتجارة والتمويل الأردني بـ 85% والشركة الليبية العربية للاستثمار الأجنبي القابضة بـ 15% تم تأسيسه في أكتوبر 2003م، أطلق خدمة الصيرفة الإسلامية في مارس 2015م بناءً على قرار من مجلس إدارة البنك وتنفيذاً لطلب مجموعة من العملاء، ومن بين المنتجات التمويلية التي تقدمها نوافذ هذا البنك المرابحة، بيع السلم والاستصناع، بالإضافة إلى منتجات بديلة خاصة بالودائع لأجل وسندات الاستثمار وحسابات الادخار الإسلامي[3].

[1] موقع بنك الخليج، **الموقع الإلكتروني لبنك الخليج**، الجزائر،2021/01/14: https://www.agb.dz

[2]Trust bank, Rapport d'activité, Algeria, 2019, p11.

[3] Housing bank, Produits Islamique, 06/12/2021, https://housingbankdz.com/index.php/fr/nos-produits/produits-islamique

المطلب الثاني: القوانين المنظمة لعمل شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية

من أجل توسيع انتشار المالية الإسلامية في الجزائر أعطى بنك الجزائر الضوء الأخضر للبنوك التقليدية لعرض منتجات مالية تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية المعمول بها في البنوك الإسلامية.

- النظام رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية في الجزائر:

حيث تم إصدار في الجريدة الرسمية الجزائرية (العدد (73) نظام رقم 18-02 مؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق لـ 4 نوفمبر 2018م، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية وقد حددت المادة (2) من النظام سبع منتجات للصيرفة التشاركية وهي المرابحة المشاركة المضاربة الإجارة، الإستصناع، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار).[1]

ويعتبر هذا النظام أول إطار قانوني وتنظيمي وعملي خاص بالمعاملات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أنه احتوى على بعض النقائص نذكر منها:[2]

- حدد هذا التنظيم سبع منتجات لعمليات الصيرفة التشاركية المادة (2) من النظام السابق)، وهذا يعني أن الشبابيك الإسلامية داخل البنوك التقليدية في الجزائر لا يمكن لها أن تطبق الصيغ الإسلامية الأخرى مثل صيغ التمويل الفلاحي.

- لم يشر هذا التنظيم إلى ضرورة وجود مراقب شرعي لشباك الصيرفة التشاركية أو هيئة رقابة شرعية تتابع وترافق عمل الشبابيك الإسلامية قبل وبعد وأثناء تقديم الخدمة، ولا يقتصر عملها فقط على المطابقة الشرعية للمنتجات الإسلامية.

لم يشر هذا التنظيم إلى ضرورة توفر الإطار البشري المؤهل، وإن كان قد أشار لذلك في (المادة 06) لكن لم يشترطها كضرورة للحصول على ترخي مسبق من بنك الجزائر.

- أشار هذا التنظيم بعد الحصول على الترخيص المسبق من بنك الجزائر، إلى ضرورة الحصول على شهادة مطابقة للمنتوج من طرف الهيئة الوطنية المؤهلة لذلك قانوناً (المادة 04)، لكن لم يشير هذا النظام إلى طبيعة الهيئة المذكورة أو تركيبتها أو لأي جهة تابعة.

- النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر:

حيث تم إلغام أحكام النظام السابق بموجب نص المادة 23 من النظام رقم 20-02 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020م، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وقد حددت المادة (4) من النظام منتجات تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وهي

[1] نظام رقم 18-02، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (73)، 20، 2018/11/04.

[2] سليمان، ناصر، **قراءة عامة في التنظيمات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر**، جامعة البويرة: كتاب جماعي، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، 2020، ص12.

(المرابحة المشاركة المضاربة، الإجارة، الإستصناع، السلم، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار)، وقد تم إلغام أحكام النظام السابق بموجب نص المادة 23.

– شروط تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية بالبنوك والمؤسسات المالية:

وضع بنك الجزائر من خلال نظام رقم 02-20 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، شروط محددة على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية نوجزها فيما يلي:[1]

- يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تحوز على وجه الخصوص، على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وآجال إرسال التقارير التنظيمية؛
- يجب التقيد بمنتجات الصيرفة الإسلامية المحددة وفق المادة (04) وهي المرابحة المشاركة المضاربة، الإجارة، السلم الإستصناع حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار، كما أدرج النظام تعريف مفصل لكل المنتجات السابقة الذكر؛
- ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر من أجل تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية؛
- ضرورة الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تسلم من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهذا قبل تقديم الترخيص لدى بنك الجزائر؛
- ضرورة إنشاء هيئة رقابة شرعية تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، والمقصود هنا تلك البنوك أو المؤسسات المالية التقليدية التي ترغب في فتح شبابيك إسلامية، لأن الهيئة الشرعية موجودة من قبل في المصارف الإسلامية العاملة؛
- يجب أن يتضمن ملف طلب الترخيص من بنك الجزائر ما يلي: شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، شهادة وصفية للمنتوج، رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، وثيقة تثبت الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية لشباك الصيرفة الإسلامية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية؛
- يجب الفصل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصرياً لنشاط شباك الصيرفة الإسلامية، كما يجب أن تكون حسابات زبائن شباك الصيرفة الإسلامية مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن العاديين؛
- يجب تخصيص هيكل تنظيمي ومستخدمين حصرياً لضمان استقلالية شباك الصيرفة الإسلامية؛

[1] نظام رقم 20-02، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 16، 33، 15/03/2020، ص33-35.

- يجب إعلام الزبائن بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم، كما يجب إعلام المودعين خاصة أصحاب الحسابات الاستثمارية بكل خصائص حساباتهم؛
- يجب أن تخضع ودائع الأموال المتلقات من طرف شباك الصيرفة الإسلامية لأحكام المواد 66 إلى 69 من الأمر 03-211 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، باستثناء الودائع في حسابات الاستثمار التي تخضع لموافقة مكتوبة من طرف الزبون.

– الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية:

المعروف أن المنتجات المالية الإسلامية متوفرة في بلادنا عبر فروع لبنوك أجنبية إسلامية تعمل في هذا المجال منذ سنوات، وهي بنك البركة وبنك السلام، إلا أن أهمية إنشاء الهيئة الشرعية على مستوى المجلس الإسلامي الأعلى تكمن في وضع الأطر القانونية لهذه الممارسة[1] وضبط الشروط المتعلقة بها وكذا وضع هيئة شرعية مركزية يمكنها البت في مدى مطابقة المنتجات المعروضة للشريعة الإسلامية، إضافة إلى اشتراط الحصول على رخصة من البنك المركزي للقيام بمثل هذه النشاطات.[2]

وهو ما قامت به الهيئة الوصية حيث صادق المجلس الإسلامي الأعلى على إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، في 6 أبريل 2020م، وستقوم هذه الهيئة بمنح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية وهي المهمة التي ستكون سندا لبنك الجزائر في توطين الصيرفة الإسلامية.

– البنوك والمؤسسات المالية المتحصلة على شهادة المطابقة الشرعية:

منحت الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية شهادة المطابقة الشرعية لفتح نوافذ تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية لسبعة مؤسسات بنكية ومؤسسة مالية إلى غاية نهاية عام 2020م، وهذا بعد استكمال الإجراءات القانونية والشروط الشرعية للملفات التي تطلب شهادة المطابقة الشرعية، وفيما يلي بيان قائمة هذه الهيئات:[3]

- البنوك العمومية: البنك الوطني الجزائري الصندوق الوطني للتوفير، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- البنوك الخاصة: بنك الخليج الجزائر (AGB)، بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر (ABC).
- المؤسسات المالية: مؤسسة (AOM INVEST).

---

[1] محمد بوجلال كمال، بوزيدي، **الأسس الشرعية والقانونية للبنوك الإسلامية بالجزائر**، يوم الدراسي حول لصيرفة الإسلامية "الواقع والآفاق الجزائر: اللجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني، أبريل 2018، الصفحات 3-7.

[2] صالح صالحي، **مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر** بحجم 150 مليار دولار في آفاق 2024م، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، الجزائر: جامعة سطيف، 5-6 ماي 2014، الصفحات 6-10.

[3] المجلس الإسلامي الأعلى، 2021، الموقع الإلكتروني للمجلس الإسلامي الأعلى، 24 01، 2021، http://hci-dz.com

ولحد الآن تقوم الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية" على مستوى المجلس الإسلامي الأعلى بدراسة الملفات التي ترغب في الحصول على شهادة المطابقة الشرعية لفتح شبابيك لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، كما عملت الهيئة على وضع تصور مشترك للعمل عن طريق الاتصال بينها وبين البنوك والمؤسسات المالية.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية وفق خصوصية النوافذ الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بمعاملات تختلف جذرياً عن معاملات البنوك التقليدية خاصة في جانب تسيير السيولة وإدارة السياسة النقدية لذا يجب على البنك المركزي تعديل أدوات السياسة النقدية بما يلائم خصوصية نوافذ الصيرفة الإسلامية.[1]

1-الاحتياطي القانوني: ليس هنالك مشكلة بخصوص نسبة الاحتياطي النقدي على الحسابات الجارية نظراً لانعدام الفروق الجوهرية بين المصرف الإسلامي والتقليدي في هذا الخصوص، ولكن بالنسبة لنسبة الاحتياطي النقدي على الحسابات الاستثمارية فهذه الحسابات مودعه لاستثمارها والبنك ليس مدينا بها لأصحابها وإنما هو مؤتمن عليها فقط، ومن ثم لا وجود لأي التزام عليه بردها كاملة لأصحابها الذين هم شركاء مع البنك فيما يحققه من استثمار هذه الحسابات من عائد أو خسارة وهم متقبلون كامل المخاطرة في هذا الشأن وبالتالي فأن تطبيق نسبة الاحتياطي النقدي سوف يعطل جانب من أموال المودعين.

حيث يواجه البنك الإسلامي في هذه المعاملة المتعلقة بالاحتياطي النقدي الإجباري مشكلة تعيق عمله، وذلك لعدة أسباب منها:[2]

- تطبيق سياسة الاحتياطي القانوني على البنوك الإسلامية يؤدي إلى تعطيل جزء من الأموال المودعة لغرض الاستثمار، والتي هي ليست ودائع بالمفهوم المصرفي بل أموال مقدمة للاستثمار على أساس المشاركة بالغنم والغرم.

- أن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالربا أخذا أو عطاء، وبذلك تفقد عائدا كان من الممكن الحصول عليه لو لم تودع هذه النسبة لدى البنك المركزي.

- أن الاحتياطي لا يمكن المصرف الإسلامي من توظيف كل الأموال في المشروعات الاستثمارية.

2-بديل أداة معدل إعادة الخصم: البنوك الإسلامية لا يمكنها الاستفادة من أداة سعر إعادة الخصم، حيث إنها تتعارض مع منهج عملها القائم على عدم التعامل بالربا أخذا وعطاء، لهذا قدم فقهاء الاقتصاد الإسلامي حلول وتصورات لتطبيق هذه الأداة منها:[3]

---

[1] سعد عبد محمد، **العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية(40)، 2014، ص356.

[2] فهمي، حسين كامل، **أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي**، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2006، ص17.

[3] يوسف عودة غانم، وآخرون، **إشكاليات إخضاع المصارف الإسلامية لوسائل رقابة البنك المركزي التقليدية**: دراسة قانونية مقارنة، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، 433، (30)01، 2007، ص433.

- الاتفاق على نظام خاص بين البنك المركزي والبنك الإسلامي ينص على عدم التعامل بالفائدة على الخصم، أي أن البنك المركزي لا يتقاضى فائدة مقابل الخصم على الأوراق التجارية.
- قيام البنك المركزي باعتماد سياسة تغيير نسب المشاركة في الأرباح للتمويلات الممنوحة، بما يتماشى مع أهدافه الرامية لضبط الائتمان وتنظيم الطلب على التمويل المصرفي بوجه عام.
- التحكم في نسبة المضاربة التي تؤول إلى المصرف الإسلامي عن الأموال المقدمة لعملائه، فيمكن للمصرف المركزي من خلال تغيير هذه النسب التأثير في تكلفة التمويل ومن ثم تشجيع أو تثبيط التوسع في حجم الائتمان.
- تقديم البنك المركزي التمويل للبنوك الإسلامية كقرض حسن عند الحاجة للسيولة، مقابل التزام البنك الإسلامي برد المبلغ عند انتهاء حالة العجز الطارئ، مع إمكانية إلزامه بإيداع مبلغ مماثل في حساب البنك المركزي ولمدة مماثلة وعلى أساس القرض الحسن في حالة وجود فائض في المستقبل.

3-الرقابة على الائتمان: تمثل الرقابة على الائتمان أهمية كبيرة لدى السلطات النقدية وذلك لما تحققه من توازن نقدي والحد من مشاكل ارتفاع الأسعار من خلال التأثير على عملية عرض النقود، وتلجأ البنوك المركزية إلى وضع شروط للائتمان في المصارف الإسلامية على الرغم من أنها ليست بحاجة إلى هذا الأسلوب لأنها لا تمنح قروض تجارية ولكنها تستثمر استثمار مباشر وبذلك لا يحدث نشاطها إلا تأثير ضعيف على الكمية المعروضة من النقود ولكنه في الوقت نفسه تتأثر سلبيا بسريانه عليها نظرا لعدم توفر بدائل شرعية إضافة إلى تعارض هذه السياسة مع أحكام الشريعة الإسلامية الأمر الذي يترتب عليه ضياع فرص الربحية على أصحاب الودائع.

4-الرقابة المزدوجة: المصارف الإسلامية مثلها مثل بقية البنوك ليس لديها مشكلة في خضوعها لرقابة البنك المركزي وتقديمها بيانات بصفة دورية إلى البنك المركزي ولكنها ملزمة بإرسال بياناتها وحساباتها وفقا لنماذج واستمارات أعدت خصيصا بيانات وأرقام خاصة بالبنوك التقليدية، كما أنا ملزمة بإعداد بيانات واستمارات خاصة بنشاطها للبنوك الإسلامية التابعة لها، هذا يؤدي إلى ازدواجية العمل داخل هذه البنوك.

5-المقرض الأخير: تقوم البنوك المركزية بدور المقرض الأخير للبنوك العاملة في الدولة عندما تحتاج إلى سيولة ولكن المصارف الإسلامية لا تستفيد من هذا الأسلوب لاحتوائها على سعر الفائدة.[1]

[1] يوسف عودة غانم، وآخرون، **مرجع سابق**، ص433.

المبحث الثالث: واقع العمل المصرفي الإسلامي لمجموعة من البنوك خلال الفترة من: 2010-2021

عرفت الجزائر العمل المصرفي الإسلامي من خلال مصرفين إسلاميين وهما مصرف السلام ومصرف البركة ومجموعة من النوافذ والشبابيك على مستوى فروع المصارف التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية.

المطلب الأول: مصرف البركة الجزائري

يعتبر مصرف البركة الجزائري أول مصرف إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر، حيث يقدم خدمات مصرفية إسلامية سوف يتم التطرق إليها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تقديم مصرف البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة الجزائري كأول مؤسسة ذات رأسمال مختلط (عام وخاص) في الجزائر.

-أولا: التعريف بمصرف البركة الجزائري:

هو إحدى الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية السعودية التي مقرها البحرين وتنتشر في اثني عشر دولة وتدير نحو 300 فرع.

أنشأ في 1990/12/06 وأفتتح رسميا في 1991/05/20، وبدأ نشاطه محليا في 1991/09/01، وهو أول مؤسسة مصرفية تأسست على ضوء قانون النقد والقرض الصادر في 1990/04/14، اتخذ العاصمة مقرا له وأنشأ 30 فرع منتشرة على مستوى التراب الوطني نهاية 2015.

وقد أنشأ برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري يشترك فيه كل من مصرف الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 50% وشركة حصة البركة القابضة بنسبة 50 % شركة سعودية مقرها البحرين).[1]

في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 فالمصرف بدأ في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات وذلك موافقة مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.

-ثانيا: خصائص مصرف البركة الجزائري: من الخصائص التي تميز البركة ما يلي:[2]

- بنك مشاركة: يستمد مصرف البركة الجزائري مبادئه من الشريعة الإسلامية، والتي وضعها الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامي ضمن إطار أطلق عليه نظام المشاركة بنص القاعدة الفقهية "الغنم بالغرم.

- مصرف مختلط: حيث يختلف عن غيره من المصارف باعتباره حالة استثنائية ونادرة، حيث أنه مؤسس برأس مال مختلط بين شركة خاصة عربية وبنك عمومي جزائري.

---

[1] عبد الرزاق بوعيطة، **مرجع سابق**، ص249.

[2] زيد أيمن، **أثر إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وفقا لمقررات لجنة بازل** -دراسة تطبيقية على مصرف البركة الجزائري خلال الفترة 1995-2019، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2020/2019، ص189.

– مصرف ينشط في بيئة تقليدية: يعمل مصرف البركة تحت إطار مصرف الجزائر ويخضع لقوانينه ونظمه الرقابية المبنية على أساس ربوي مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية مما يجعله يعمل بالنمط التقليدي القائم على الربا المحرم.

–ثالثا: مراحل مصرف البركة الجزائري: مر مصرف البركة الجزائري بمراحل مهمة أهمها:[1]

تأسس مصرف البركة الجزائري سنة 1991، حيث شهد خلال سنة 1994 استقرارا وتوازن ماليين إلى غاية 1999 حيث ساهم في تأسيس شركة التأمينات "البركة والأمان.

وفي سنة 2000 تحصل على المرتبة الأولى بين المصارف ذات الرأس المال الخاص.

عرف بعد ذلك انتشارا في قطاعات جديدة في السوق بخصوص المهنيين والأفراد سنة 2002 يليها إنشاء شركة للترقية العقارية دار البركة" برأسمال 1.550.000.000 دينار جزائري إلى غاية بلوغ رأسمال المصرف 2.5 مليار دينار جزائري سنة 2006 تليها زيادة ثانية بقيمة 10 مليار دينار جزائري سنة 2009.

وفي سنة 2015 تم إنشاء معهد للبحوث والتدريب في الصيرفة الإسلامية IRFI وشركة للخبرات العقارية SATEC IMMO برأس مال قدره 15.000.000 دينار جزائري. وخلال 2016 بلغ المصرف مرتبة الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري تلته زيادة ثالثة لرأسمال الصرف إلى 15 مليار دينار جزائري سنة 2017.

تحصل المصرف على جائزة أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي من تصنيف Global Finance وتم تصنيفه للحسن وحدة من وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية.

وبحلول سنة 2019 أصبح إحدى أبرز المصارف على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية وخلال سنة 2020 شهد زيادة رابعة في رأس ماله إلى 20 مليار دينار جزائري.

–رابعا: الهيكل التنظيمي لمصرف البركة الجزائري:

ويأخذ الهيكل التنظيمي لمصرف البركة الجزائري المستويات الوظيفية التالية:

[1] بنك البركة، تعريف مصرف البركة، متوفر على الموقع https://www.albaraka-bank.dz تاريخ الاطلاع 2023/04/05، الوقت 15:00.

الشكل رقم (01.02): الهيكل التنظيمي لمصرف البركة الجزائري

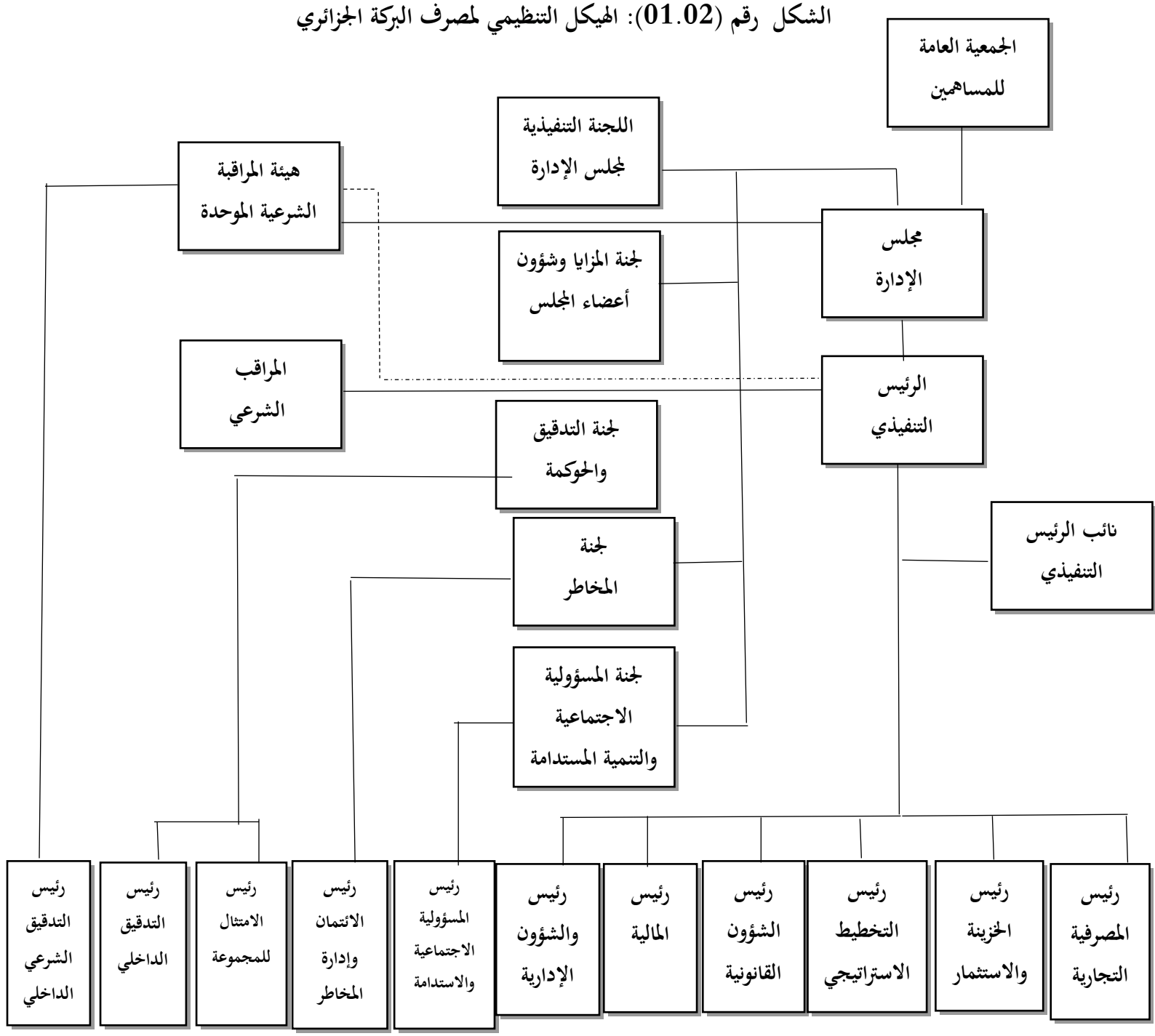

المصدر: مصرف البركة، متوفر على الموقع: https://www.albaraka-bank

تقدم مصرف البركة الجزائري مجموعة متنوعة من الخدمات للمؤسسات والمهنيين وحتى الأفراد كما يلي:[1]

[1] سعيدة تلخوخ، **تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر**: حالة مصرف البركة الجزائري المستدامة، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية، المجلد 06، العدد 01، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، جوان 2021، ص64.

– بالنسبة للمؤسسات:

يوفر مصرف البركة الجزائري مجموعة متنوعة من المنتجات المالية للمؤسسات، يقترح من خلالها صيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف، ومنها المرابحات البيع لأجل بيع السلم الإجارة، الإستصناع، المشاركة، المضاربة، وغيرها تعينها على إنجاز مشاريعها الاستثمارية وتلبية حاجياتها الاستغلالية.

كما يقدم مصرف البركة الجزائري مجموعة من المنتجات التي تسهل تنفيذ عمليات التجارة الخارجية وتوفر حلول فعالة تخدم تطلعات عملائه في إطار وسائل الدفع الدولية.

– بالنسبة للمهنيين:

يوفر مصرف البركة الجزائري توليفة متنوعة من المنتجات المالية للمهنيين، حيث يقترح مصرف البركة الجزائري للمهنيين الراغبين في تنمية أموالهم بالمبالغ والمدد التي يرغبونها ويتم احتساب الأرباح وفق ما هو متفق عليه مسبقا ووفقا الأحكام الشريعة الإسلامية واستجابة لطلبات المتعاملين المتزايدة يوفر لهم لائحة من المنتجات المبتكرة والمتماشية مع التكنولوجيا الحديثة لخدمة تحويل الأموال عن طريق وسائل الدفع الآلية بطاقات الدفع الإلكتروني CIB، محطات الدفع الإلكترونية TPE الشبابيك الآلية GAB 15.

– بالنسبة للأفراد:

يقدم مصرف البركة الجزائري مجموعة من المنتجات البنكية الموجهة للأفراد مثل: سيارة البركة التي تسمح للأفراد باقتناء سيارة سياحية منتجة أو مركبة بالجزائر ودار البركة لاقتناء وبناء وتوسعة وتطوير السكن.

الفرع الثالث: أهم صيغ التمويل الإسلامي في مصرف البركة الجزائري

يوفر مصرف البركة الجزائري توليفة متنوعة من المنتجات المالية للمؤسسات والمهنيين والأفراد ويقترح عليهم صيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف منها المرابحات بيع السلم الإجارة، الإستصناع، المشاركة، المضاربة...

–أولا: تمويل المؤسسات: وتتمثل هذه التمويلات في:

1–تمويل الاستثمار: يوجه هذا النوع إلى أصحاب المؤسسات والراغبين في شراء معدات وتجهيزات جديدة، توسيع المؤسسة،

بناء وحدة جديدة إعادة تهيئة مساحة شاغرة لإضافة خط إنتاج جديد، تنمية النشاط أو شراء أرضية صناعية وتجارية أو بناء مبنى للاستعمال الصناعي أو التجاري.

ويمتاز هذا النوع من التمويلات بالخصائص التالية: صيغ التمويل فيه معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف وفترة سداد تصل إلى 05 سنوات، إصدار التمويل بمجرد تحصيل الضمانات، إمكانية تأجيل الدفعة الأولى، إجراءات سريعة ومكيفة تتماشى مع خطة الاستثمار الخاصة بك ل مؤسسة.

ويتم الاعتماد في هذا النوع من التمويلات على مجموعة من الصيغ وهي المرابحة الإستصناع والمشاركة المتناقصة، يشترط المصرف فيها عمولة تسيير 1% تحسب على مبلغ التمويل وهامش ربح يعادل من 5.5 إلى 8% كما يشترط مصرف البركة توطين كلي أو جزئي لرقم الأعمال بأحد الفروع التابعة لم صرف البركة الجزائري كشرط أساسي للاستفادة من هذا النوع من التمويل.

وتظهر عملية التمويل وفقا للأشكال التالية:[1]

الشكل رقم (02.02) صيغة التمويل عن طريق المرابحة في مصرف البركة الجزائري

المصدر: مصرف البركة، طريقة التمويل بصيغة المرابحة، متوفر على الموقع: https://www.albaraka-bank

الشكل رقم (03.02): التمويل عن طريق الإستصناع في مصرف البركة الجزائري

المصدر: مصرف البركة، طريقة التمويل بصيغة المرابحة، متوفر على الموقع: https://www.albaraka-bank

[1] بنك البركة، تعريف مصرف البركة، متوفر على الموقع https://www.albaraka-bank.dz تاريخ الاطلاع 2023/04/05.

الشكل رقم (04.02): التمويل عن طريق المشاركة في مصرف البركة الجزائري

المصدر: مصرف البركة، طريقة التمويل بصيغة المرابحة، متوفر على الموقع: https://www.albaraka-bank

2-تمويل المواد الأولية والمواد النصف مصنعة وتمويل المنتجات النهائية: يمنح هذا النوع من التمويل للمؤسسات التي تحتاج إلى تشكيل أو تجديد مخزون من المواد الأولية أو تود شراء مواد نصف مصنعة لتكملة تصنيعها وبيعها أو لتمويل المواد الجاهزة للاستهلاك في ظل تزايد الطلب في السوق ولاحتفاظ المؤسسة بمخزون من المنتجات المنتهية التصنيع لمجابهة طلبيات الزبائن بالكمية المطلوبة وبدون تأخير ويمتاز هذا النوع من التمويل بمجموعة من الخصائص:[1]

كون صيغ تمويل معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف هامش الجدية 20 من مبلغ المخزون، صيغ تمويل مرنة وسهلة بالإضافة إلى إجراءات عمل سريعة ومكيفة لتمويل يتماشى مع خطة الاستثمار الخاصة بكل مؤسسة. ويتم الاعتماد في هذا النوع من التمويلات على صيغتين هما المرابحة والسلم يشترط فيهما عمولة تسيير 0.25% تحسب على مبلغ التمويل مع حد أدنى 10.000 دينار وهامش ربح يعادل من 6 إلى 99% كما يشترط مصرف البركة توطين كلي أو جزئي لرقم الأعمال بأحد الفروع التابعة لصرف البركة الجزائري كشرط أساسي للاستفادة من هذا النوع من التمويل. ويظهر ذلك في الشكل التالي:

[1] بنك البركة، https://www.albaraka-bank.dz/المؤسسات-و-المهنيين/تمويل-المؤسسات/تمويل-المنتجات-النصف-المصنعة.ar=lang?/

الشكل رقم (05.02): التمويل عن طريق السلم في مصرف البركة الجزائري

المصدر: مصرف البركة، طريقة التمويل بصيغة السلم، متوفر على الموقع: https://www.albaraka-bank

3-التمويل المسبق للصادرات: يتم منح هذا النوع من التمويل للمؤسسات المصدرة والتي تحتاج إلى سيولة فورية للاستجابة لطلبيات المتعاملين الأجانب والملزمة دون أي تأخير بالإضافة إلى تحمل مصاريف مسبقة قبل إتمام عملية التصدير. ويمتاز هذا النوع من التمويل بمجموعة من الخصائص: [1]

كون صيغ تمويل معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف، هامش الجدية 20 من مبلغ المخزون صيغ تمويل مرنة وسهلة بالإضافة إلى إجراءات عمل سريعة ومكيفة التمويل يتماشى مع مخطط التصدير.

ويتم الاعتماد في هذا النوع من التمويلات على صيغتين هما المرابحة والسلم يشترط فيه ما الصرف ممارسة نشاط التصدير للخارج بالإضافة إلى توطين كلي أو جزئي للمبيعات بأحد الفروع التابعة للمصرف.

4-تمويل الصفقات المرهونة: يمنح هذا النوع من التمويلي للمؤسسات التي تبرم صفقات مع طرف متعاقد صاحب مشروع في قيد الإنجاز وتحتاج للاستفادة من تمويل مصر في يمكنها من تموين حاجيات المشروع والالتزام بالمدة المتفق عليها ويمتاز هذا النوع من التمويل بمجموعة من الخصائص:

كون صيغ تمويل معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف هامش الجدية 20% من مبلغ المخزون صيغ تمويل مرنة وسهلة ويتم الاعتماد في هذا النوع من التمويلات على صيغتين هما المرابحة والسلم يشترط فيهما الم صرف رهن الصفقة لفائدة الصرف وعمولة تسيير % 0.25 تحسب على مبلغ التمويل مع حد أدنى 10.000 دينار وهامش ربح يعادل من 6 إلى 9% بالإضافة إلى توطين كلي أو جزئي لرقم الأعمال بأحد الفروع التابعة لصرف البركة الجزائري.

5-الإجارة: يعتمد هذا النوع من التمويل على صيغة الإجارة ويمنح هذا النوع من التمويل للمؤسسات التي تحتاج إلى شراء معدات مهنية أو سياحية أو نفعية أو عقارات للاستخدام المهني لتقليل العبء الإضافي على الجزائية المالية للمؤسسة. ويمتاز هذا النوع من التمويل بأن صيغة الإجارة فيه معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف.

[1] مصرف البركة، طريقة التمويل بصيغة السلم، متوفر على الموقع: https://www.albaraka-bank

بحيث تمتلك المؤسسة حرية اختيار المعدات وكذلك حيازتها وإعفاء من ضريبة القيمة المضافة عند الشراء الاستفادة من فترة سداد تصل إلى 05 سنوات بالنسبة للمعدات و10 سنوات لتمويل العقارات بحيث تكون هذه الدفعات ثابتة مع إمكانية تأجيل الدفعة الأولى، وكذلك الوعد بالبيع في نهاية فترة الإيجار بقيمة رمزية والشكل التالي يوضح صيغة الإجارة[1]:

الشكل رقم (06.02): التمويل عن طريق الإجارة في مصرف البركة الجزائري

المصدر: مصرف البركة، طريقة التمويل بصيغة الإجارة، متوفر على الموقع: https://www.albaraka-bank

-ثانيا: تمويل المهنيين: وتتمثل في:

1-تمويل التجهيزات المهنية: يعتمد المصرف في هذا النوع من التمويل على صيغة الإجارة ويقدم للمهنيين الراغبين تجسيد مشاريعهم لاستحداث معداتهم القديمة والمهترئة ويتم التمويل على أساس الوضعية المالية النشاط وحسب نوع التجهيزات التي يريدون الحيازة عليها.

ويمتاز هذا النوع من التمويل بصيغ تمويل معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف بالإضافة إلى حرية امتلاك المعدات والحيازة عليها بإيجار ثابت طوال مدة التمويل مع فترة سداد تصل إلى 05 سنوات وإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الشراء مع إمكانية تأجيل الدفعة الأولى ووعد بالبيع عند نهاية فترة الإيجار بقيمة رمزية.

وكشرط أساسي يشترط البنك توطين كلي أو جزئي لرقم الأعمال بأحد الفروع التابعة لبنك البركة الجزائري مع عمولة تسيير 1% تحسب على مبلغ التمويل وهامش ربح يصل إلى ما يعادل 12% كأقصى حد.

2-تمويل المركبات والسيارات النفعية:

يعتمد مصرف البركة على صيغة الإجارة في تقديم هذا النوع من التمويل للمهنيين الراغبين في تجديد تجهيزاتهم المتنقلة القديمة أو مركباتهم النفعية المطلة أو قيد التصليح التي تسبب لهم باستمرار نفقات صيانة غير متوقعة. ويمتاز هذا النوع من التمويل بصيغ تمويل معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف بالإضافة إلى حرية امتلاك المعدات والحيازة عليها بإيجار ثابت طوال

[1] مصرف البركة، طريقة التمويل بصيغة الإجارة، انظر الموقع: https://www.albaraka-bank

مدة التمويل مع فترة سداد تصل إلى 05 سنوات وإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة عند الشراء مع إمكانية تأجيل الدفعة الأولى ووعد بالبيع عند نهاية فترة الإيجار بقيمة رمزية.

ويعتمد المصرف مجموعة من الشروط هي: توطين كلي أو جزئي لرقم الأعمال بأحد الفروع التابعة المصرف بالإضافة إلى تبرير التصريحات الضريبية الحقيقية تبرير الميزانية الضريبية للسنتين الأخيرتين عن النشاط المعني بالتمويل وعمولة تسيير 1% تحسب على مبلغ التمويل وهامش ربح يصل إلى ما يعادل 12 كأقصى حد.

3- تمويل العقارات: يعتمد مصرف البركة على صيغة الإجارة في تقديم هذا النوع من التمويل للمهنيين الذين يرغبون في الحيازة على عقار لإنشاء مؤسسة جديدة أو القيام بأشغال التهيئة أو التوسيع لتلبية رغبات الزبائن ويمنحهم مجموعة من الخصائص منها: أنها صيغ تمويل معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للبنك بالإضافة إلى إمكانية اختيار وحيازة وتملك العقار بحرية تامة والاستفادة من امتيازات ضريبية هامة خاصة الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة عند الشراء بدفعات ثابتة مع إمكانية تأجيل الدفعة الأولى خلال فترة سداد تصل إلى 10 سنوات والوعد بالبيع في نهاية فترة الإيجار بقيمة رمزية.[1]

كما يشترط مصرف البركة الجزائري مجموعة من الشروط أهمها: توطين كلي أو جزئي لرقم الأعمال بأحد الفروع التابعة للمصرف، تبرير التصريحات الضريبية الحقيقية، تبرير الميزانية الضريبية للسنتين الأخيرتين عن ا النشاط المعني بالتمويل بالإضافة إلى عمولة تسيير 1% تحسب على مبلغ التمويل مع حد أدنى 10.000 دينار وهامش ربح يصل إلى ما يعادل 12% على أقصى حد.

4- البركة استئجار للمهنيين: يوفر المصرف صيغة الإجارة للمهنيين الذين يرغبون باستئجار عقار لمزاولة نشاطهم المهني أو التجاري، والذين تتوفر لديهم الشروط التالية: ألا يتعدى 70 سنة عند دفع آخر قس ط، نسخة من الاعتماد لمزاولة نشاط المهنة من طرف الجهة المختصة بالنسبة لأصحاب المهن حرة، نسخة من التسجيل في الجدول لمجلس أخلاقيات المهنة بالنسبة لأصحاب المهن حرة، نسخة من عقد الملكية مسجل ومشهر بالمحافظة العقارية ، هامش ضمان الجدية يبتدئ من 10% من إجمالي قيمة العقار توطين جزئي للنشاط بالإضافة إلى هامش ربح سنوي ثابت يقدر ب 10 % (حسب شروط مصرف البركة لسنة 2022).

كما يضمن لهم الاستفادة من الخصائص التالية:

اعتماد من قبل الهيئة الشرعية للمصرف أقساط شهرية معلومة ومتفق عليها مسبقا مع إمكانية تأجيل الدفعة الأولى من1 إلى3 أشهر في حين تبلغ مدة سداد من 12 إلى 24 شهرا وتصل نسبة التمويل إلى 90% دون أن يتجاوز التمويل 1.5 مليون دينار جزائري.

[1] مصرف البركة، لمؤسسات-و-المهنيين/تمويل-المهنيين/تمويل-العقارات/https://www.albaraka-bank.dz

-ثالثا تمويل الأفراد: وتتمثل في:[1]

1-سيارة البركة: يوفر مصرف البركة لعملائه إمكانية شراء سيارة من خلال اختيارهم من بين مجموعة واسعة من السيارات المنتجة محليا، ويعتمد المصرف في هذا النوع من التمويل على صيغة المرابحة تصادق عليها الهيئة الشرعية وتسهيلات يستفيد العميل من خلالها بأقساط ثابتة ومحددة مسبقا وفترة سداد من 12 إلى 16 شهرا مع إمكانية إشراك الزوج أو الزوجة في التمويل إذا كان الراتب اقل من 50.000 دج.

ويشترط المصرف مجموعة من الشروط أهمها أن يكون عمر العميل لا يتعدى 70 سنة عند دفع آخر قسط ومداخيله الشهرية ثابتة ومنتظمة (50.000 دج وأكثر) أن يمون العميل موظف (مرسم مع أقدمية في العمل لا تقل عن 6 أشهر) أو تاجر أو مهني أو متقاعد أو ذو دخل بالإضافة إلى هامش ضمان الجدية يبتدئ من 20% من قيمة السيارة وهذا عن طريق تسديد مستحقات شهرية لا تتعدى 30% من الدخل الشهري ويطبق البنك هامش ربح إجمالي يعادل 10.5%.

2-دار البركة لاقتناء منزل: يوفر مصرف البركة لعملائه الذين لا يمتلكون الموارد المالية الكافية والراغبين في شراء منزل وذلك من خلال التقرب إلى أحد المرقين العقاريين أو أحد الخواص لاختيار منزل ويعتمد الصرف في هذا النوع من التمويل على صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك تصادق عليها الهيئة الشرعية حيث تحدد الأقساط الشهرية مسبقا مع منح تأجيل سداد 9 أشهر وفترة سداد تصل إلى 20 سنة وإمكانية إشراك الزوج أو الزوجة أو أحد أفراد العائلة (الأصول أو الأبناء) في التمويل إذا كان الراتب أقل من 40.000 دج.

ويشترط الصرف ألا يتعدى عمر العميل 70 سنة عند دفع آخر قسط ويكون موظف أو تاجر أوحر في أو مهني مرسم بعقد لمدة غير محددة وخبرة مهنية لمدة 6 أشهر كحد أدنى ويتمتع بدخل صافي شهري ومستقر كحد أدنى 40.000 دج) بالإضافة إلى تقديم هامش ضمان الجدية يبتدئ من 10% من إجمالي قيمة المنزل.

ويتم تسديد المستحقات الشهرية كما يلي:

33% إذا كان الدخل الشهري الصافي والثابت ما بين 40000 و49000 دج،

40% إذا كان الدخل الشهري الصافي والثابت ما بين 50000 و99000 دج.

50% إذا كان الدخل الشهري الصافي والثابت يفوق أو يساوي 100000 دج. بحيث يستفيد المصرف من هامش ربح من 7% إلى 7.5%.[2]

3-دار البركة لبناء مسكن: يوفر مصرف البركة للأفراد الذين يرغبون ببناء منزل وذلك من خلال اختيارهم لمكان المنزل وإتمام تصميمه بالمواصفات التي يريدونها وذلك من خلال صيغة الإجارة الموصوفة بالذمة مصادق عليها من طرف الهيئة

[1] مصرف البركة، خدمات للأفراد، تاريخ الاطلاع:2023/04/03، الموقع:https://www.albaraka-bank.dz

[2] مصرف البركة، دار البركة لبناء مسكن، تاريخ الاطلاع:2023/04/03، الموقع:https://www.albaraka-bank.dz

الشرعية للمصرف وبأقساط شهرية محددة مسبقا وفترة سداد مسموحة تصل إلى 20 سنة مع إمكانية إشراك الزوج أو الزوجة أو أحد أفراد العائلة الأصول أو الأبناء في التمويل إذا كان الراتب أقل من 40.000 دج.

ويشترط المصرف ألا يتعدى عمر العميل 70 سنة عند دفع آخر قسط ويكون موظف أو تاجر أو حرفي أو مني مرسم بعقد لمدة غير محددة وخبرة مهنية لمدة 6 أشهر كحد أدنى ويتمتع بدخل صافي شهري ومستقر (كحد أدنى 40.000 دج) بالإضافة إلى تقديم هامش ضمان الجدية يبتدئ من 10% من إجمالي قيمة البناء.

50% إذا كان الدخل الشهري الصافي والثابت يفوق 100000 دج بحيث يستفيد الصرف من هامش ربح من 7% إلى 7.5%.

4- دار البركة LPP: يمنح مصرف البركة هذه الصيغة للأفراد الذين يبحثون عن تمويل لدفع القسط الأخير لسكناتهم التي أوشكت على الانتهاء تسمى بصيغة شركة الملك يقوم من خلالها مصرف البركة الجزائر، بناء على طلب المتعامل بمشاركته في شراء أو تملك عقار فيكون لكل منهما حصة شائعة في ملكيته وعلى أساسه يقوم مصرف البركة الجزائر بإيجار هذه الحصة إلى المتعامل إجارة موصوفة في الذمة وهذه الصيغة موجهة للأشخاص الذين لا يقل دخلهم الشهري الثابت عن 120000 دج وبشرط تقييم المنزل من قبل هيئات البركة المختصة وذلك يتم عند بلوغ الأشغال 70% على الأقل وتستمر مدة التمويل من 2 إلى 20 سنة بهامش ربح من 6% إلى 6.5 للمدخرين ومن 7 إلى 7.5% لغير المدخرين بحيث يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى غاية يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى غاية % 80 من قيمة العقار، مع هامش ضمان الجدية لا يقل عن 20% من سعر العقار.

ويتميز هذا النوع من التمويل بسرعة دراسة الملف وعدم اشتراطه لتوطين الراتب وبسقف تمويل غير محدد مع إمكانية دفع الأقساط مسبقا وذلك بعد مرور سنتين (6 أشهر من الهامش+ المبلغ الأساسي المتبقي).

ويقتطع القسط الشهري من الدخل الشهري الثابت كما يلي:

- 30% من الراتب إذا كان يساوي 120000 دج.
- 40% من الراتب إذا تراوح ما بين 120.000 و150000 دج.
- 50% من الراتب إذا فاق 150000 دج.

بحيث يلتزم الموثق برهن العقار لصالح بنك البركة الجزائر مباشرة بعد حصول العميل على وثائق نقل الملكي ة العقارية والحصول على تعهد ممضى من طرف العميل برهن العقار لصالح البنك.

الفرع الرابع: تطور التمويل بمصرف البركة حسب صيغ التمويل المعتمدة بالبنك

-أولا: تطور التمويل بمصرف البركة:

أ-حسب صيغ التمويل المعتمدة بالبنك للفترة 2010-2017: وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01.02): تطور التمويل بمصرف البركة حسب صيغ التمويل المعتمدة بالصرف للفترة 2010-2017

	السنوات / أنواع التمويل	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تمويل قصير الأجل	سلم	3600	4650	7915	5052	9467	5898.1	10389.9	11564.6
	مرابحة	27950	24058	2111	1466	1186	5140	4106	7444.2
	استصناع	-	-	100	-	-	-	100	-
	مشاركة	55	40	56	50	43	202	80	-
	المجموع	31605	28748	10182	6568	10696	11240.1	14675.9	12308.8
	مرابحة	2381	4203	1150	891	439	226.3	9.6	-
تمويل متوسط وطويل الأجل	سلم	113	15	180	465	950	126	-	-
	استصناع	583	81	4	3	-	63.7	85	90
	إجازة منتهية بالتمليك	4614	5384	5779.8	14885.7	17550.8	22436.6	22007.05	13036.3
	المجموع	7691	9683	7113.8	16244.7	18939.8	22852.6	22101.65	13126.3
	المجموع الكلي	39296	38431	17295.8	22812.7	29635.8	34092.7	36777.55	25434.3

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق بنك البركة

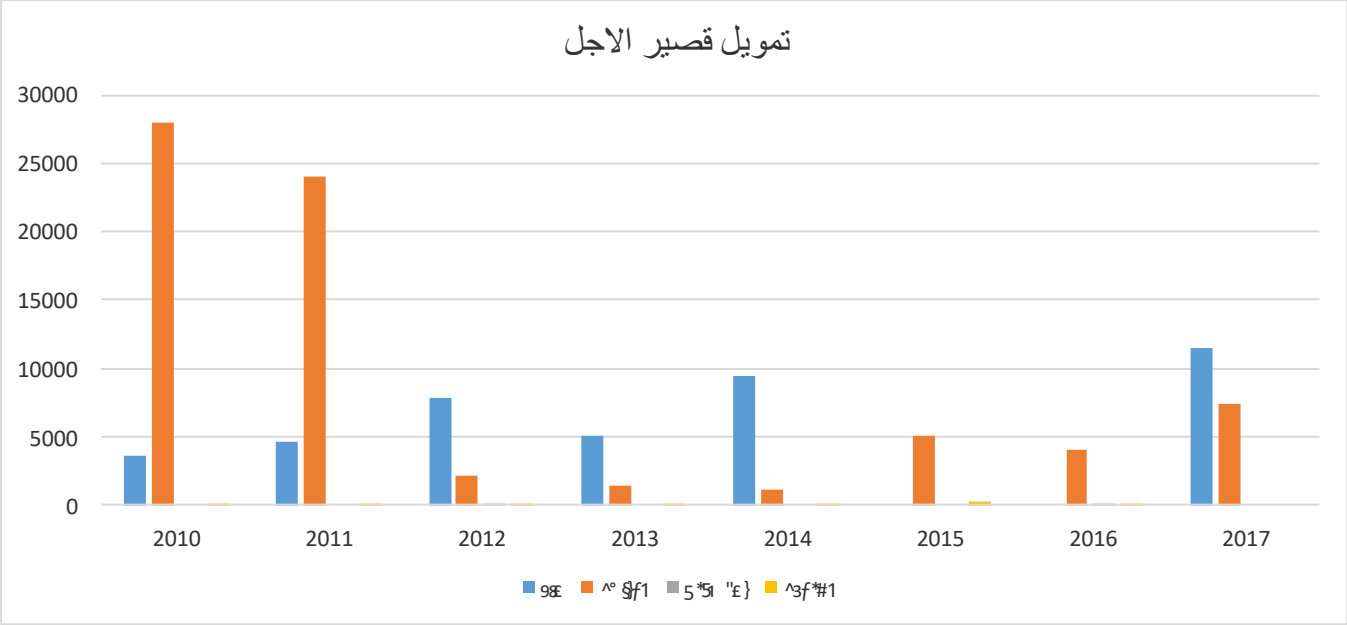

الشكل رقم (07.02): التمويل قصير الأجل

- يعتمد مصرف البركة على مجموعة من صيغ التمويل أهمها صيغة المرابحة السلم، المشاركة، الإستصناع والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها من الصيغ الأخرى حيث احتلت صيغة المرابحة قصيرة الأجل المرتبة الأولى من بين صيغ التمويل الأخرى ب 27950 مليون دينار جزائري خلال سنة 2010 مما يدل على أن المصرف يعتمد بشكل كبير على هذه الصيغة في التمويل سواء كان التمويل استثمار أو استغلال إلا أن التمويل بهذه الصيغة بدأ بالتناقص ابتداء من سنة 2011 ليبلغ أدنى حد سنة 2014 ب 1186 مليون دينار جزائري ويعاود الصعود سنة 2015 ليبلغ 7444.2 سنة 2017.

تلتها صيغة السلم ب 3600 مليون دينار جزائري في خلال 2010 وازداد التعامل بهته الصيغة بقيمة تصاعدية تدريجيا لتبلغ 11564.6 مليون دينار جزائري سنة 2017 أما على المدى المتوسط تراجع التعامل بهته الصيغة إلى 113 مليون دينار جزائري سنة 2010 ليبلغ أدنى قيمة سنة 2011 ب 15 مليون دينار جزائري ليبلغ 126 مليون دينار جزائري سنة 2015.

ثم صيغة الإستصناع التي بدأ التعامل بها سنة 2012 ب 100 مليون دينار جزائري ولم تلقى إقبالا كبيرا خلال السنوات 2013-2014-2015 ليعاود الظهور بها خلال سنة 2016 بنفس المعدل.

مقارنة مع الإستصناع متوسط الأجل فقد ازداد التعامل بهته الصيغة ليبلغ سنة 5832010 مليون دينار جزائري ويعاود التراجع إلى 3 مليون دينار جزائري كأدنى قيمة له سنة 2013 ويعاود الصعود ليبلغ 90 مليون دينار جزائري سنة 2017. وكأدنى صيغة تعامل جاءت المشاركة حيث بلغت 55 مليون دينار جزائري خلال 2010 وتميزت بعدم استقرار في التعامل بهاته الصيغة خلال السنوات 2011-2014 لتبلغ أعلى قيمة سنة 2015 ب 202 مليون دينار جزائري وتعاود التنازل إلى 80 مليون دينار جزائري سنة 2016 مما يوضح أن مصرف البركة يعتمد على صيغ التمويل قصير الأجل نظرا لأرباحه العالية وقلة مخاطره.

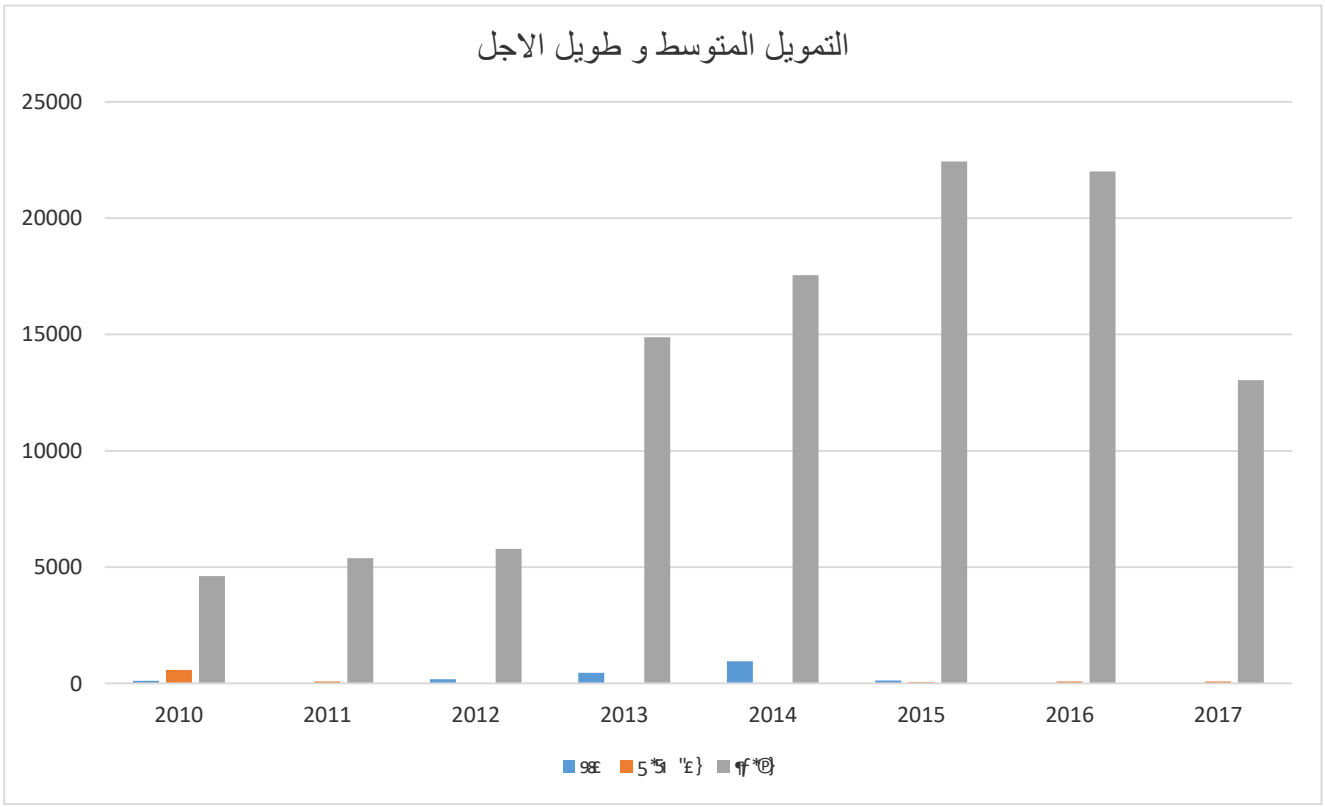

الشكل رقم (08.02): التمويل متوسط وطويل الأجل

في حين بلغت صيغة الإجارة المنتهية بالتمليك الصدارة من بين صيغ التمويل التي يعتمدها المصرف على المدى المتوسط فخلال 2010 بحيث بلغ إجمالي التمويل لهاته الصيغة 4614 مليون دينار جزائري ليستمر في التعامل بها في التصاعد تدريجيا ويبلغ أعلى قيمة سنة 2015 ب 22436.6 مليون دينار جزائري وينخفض إلى 22007.05 و13036.32 مليون دينار جزائري خلال السنتين 2016 و2017 على التوالي.

ب-حسب صيغ التمويل والأصول المعتمدة بالبنك للفترة 2018-2019: وهي موضحة كالآتي:

الجدول رقم (02.02): مجموع الأصول بمصرف البركة سنتي 2018-2019

مليون دج

البند	السنوات المالية	
	2019	**2018**
الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	95 745 974	105 021 946
أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية	0	0
أصول مالية قابلة للبيع	0	0
تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	1 547 484	2 299 974
تمويلات ممنوحة للزبائن	153 053 279	154 159 890
أصول مالية ممسوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق	0	0
ضرائب جارية -أصول	2 185 142	1 371 219
ضرائب مؤجلة-أصول	261 635	234 347
أصول أخرى	2 208 277	1 904 003
حسابات التسوية	568 016	563 965
المساهمة في شركات، مؤسسات ووحدات	1 720 874	1 720 806
عقارات مخصصة كودائع	0	0
أصول ثابتة	4 264 721	3 719 679
أصول غير ثابتة	12 767	0
فارق الاقتناء	0	0
مجموع الأصول	**261 568 166**	**270 995 828**

المصدر: مصرف البركة، التقرير المالي لسنة 2019.

من خلال معطيات الجدول رقم02 نلاحظ أن مجموع الأصول بشكل عام سنة 2018 كان قدر ب828 995 270 مليون دج) ، أما عن سنة 2019 فقد بلغ مبلغ الأصول 166 568 261 (مليون دج) وبالتالي انخفاض طفيف بفارق662 427 9 (مليون دج) بين السنتين.

-

التمويلات خلال الفترة 2018-2019:

بلغ مبلغ التمويلات سنة 2018 حوالي 460 156 مليون دج بينما كان سنة 2019 ما يقارب 600 154مليون دج، ومنه نلاحظ انخفاض رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن سنة 2019 بمبلغ 1860 مليون دينار أي بنسبة 1% مقارنة مع السنة المالية الفارطة لتستقر في حدود 600 154 مليون دج نهاية سنة 2019 مسجلة زيادة قدرها 923 14 مليون دج.[1]

الجدول رقم (03.02): تطور التمويل بمصرف البركة خلال الفترة 2020-2021

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2020	2021
أصول المصرف	1.98	2.04
حسابات العملاء	1.67	1.72
الأصول التشغيلية	1	1.09

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير مجموعة بنك البركة

-ثانيا: تطور التمويل بمصرف البركة خلال الفترة 2020-2021: تميزت هذه الفترة بما يلي:[2]

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة تفشي جائحة كورونا وانخفاض أسعار البترول إلا أن الحكومة الجزائرية تجاوبت بشكل جيد مع الضغوط الناجمة عن الجائحة حيث خططت لتنويع الاقتصاد، وتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والتجارة الدولية، وخلق مناخ موات يشجع الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر.

حيث بلغ إجمالي أصول المصرف نهاية 2021 ما قدره 2.04 مليار دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 1.98 مليار دولار نهاية 2020 أي بنسبة 3% وارتفعت حسابات العملاء من 1.67 مليار دولار في 2020 إلى 1.72 مليار دولار نهاية 2021 من جهة، ومن جهة أخرى شهدت الأصول التشغيلية انخفاضا من 1 مليار دولار في 2020 إلى 1.09 مليار دولار نهاية 2021، فاختار مصرف البركة الجزائري تعزيز أصوله في النقد والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى وخفض بيوع المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك كاستراتيجية خلال هذه الظروف الاقتصادية الصعبة الناجمة عن الجائحة.

[1] مصرف البركة، التقرير المالي لسنة 2019.

[2] مصرف البركة، تطور التمويل بمصرف البركة خلال الفترة 2020-2021 التقرير السنوي لصرف البركة 2021، ص 19 متوفر على الرابط : https://www.albaraka-bank.dz/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9d8%aa%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b1-8a%d8%a9/?lang=ar، تاريخ الاطلاع:2023/04/08.

الجدول رقم (04.02): يوضح تمويلات بنك البركة وكالة غرداية على المدى الطويل والمتوسط والقصير

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2020		2021	
على المدى الطويل	**القيمة**	**النسبة**	**القيمة**	**النسبة**
الاستصناع	245	97.22	305	98.07
الإجارة	7	2.7	6	1.9
المجموع	252	100	311	100
على المدى المتوسط	**القيمة**	**النسبة**	**القيمة**	**النسبة**
المرابحة	43525	87.69	47500	87.84
الإجارة	4350	8.76	4950	9.15
السلم	1255	2.53	1200	2.22
الاستصناع	500	1.01	420	0.8
المجموع	49630	100	54070	100
على المدى القصير	**القيمة**	**النسبة**	**القيمة**	**النسبة**
المرابحة	9510	75.71	9850	77.86
السلم	3050	24.28	2800	22.13
المجموع	12560	100	12650	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق بنك البركة وكالة غرداية

على المدى الطويل:

شهد التمويل بصيغة الاستصناع ما نسبته 98.07% سنة 2021 من مجموع التمويلات الممنوحة ما قيمته 305 مليون دينار جزائري، أما التمويل بصيغة الإجارة ما نسبته 1.9% سنة 2021 من مجموع التمويلات الممنوحة ما قيمته 6 مليون دينار جزائري فقط إنخفض مقارنة بسنة 2020 حيث كان 7 مليون دينار جزائري.

على المدى المتوسط:

بلغت نسبة صيغ التمويل (المرابحة، الإجارة، السلم، الاستصناع) ما نسبته % 87.84 ،9.15%، 2.22% ، 0.8% على التوالي خلال سنة 2021 من مجموع التمويلات التي بلغت 54070 مليون دينار جزائري.

على المدى القصير:

شهد التمويل بصيغة المرابحة ما نسبته 77.86% سنة 2021 من مجموع التمويلات الممنوحة 9850 مليون دينار جزائري. بينما شهد التمويل بصيغة السلم ما نسبته 22.13% سنة 2021 من مجموع التمويلات الممنوحة 2800 مليون دينار جزائري.

المطلب الثاني: مصرف السلام -الجزائر-:

يعتبر مصرف السلام ثاني مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتقدم مجموعة من الخدمات المصرفية وسنوضح ذلك فيما يلي:

-أولا: تقديم مصرف السلام:

نتيجة للتعاون الجزائري الخليجي بدأ مصرف السلام مزاولة نشاطاته سنة 2008 حيث يعمل على تقديم خدمات مصرفية تتماشى مع مبادئ وقيم الشعب الجزائري لتلبية حاجاتهم وتضبط معاملاته هيئة رقابة شرعية مكونة من كبار العلماء في الشريعة الإسلامية والاقتصاد تسهر على مراقبة مختلف النشاطات والعمليات التمويلية والاستثمارية للمصرف، والتأكد من سلامتها وشرعيتها وتكون مستقلة عن الإدارة العامة للمصرف كونها تقوم بمراقبة مدى شرعية المعاملات التي يقوم بها المصرف، وهي المسؤولة الوحيدة عن إصدار الأحكام الشرعية لكل ما يتم رفعه إليها من قضايا ومواضيع متعلقة بالعقود التي يبرمها المصرف مع متعامليه، والقيام بالرقابة على كافة أعمال الإدارة والفروع للتأكد من موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية مع إمكانية تجنيب الأرباح للمصرف ويساعدها في ذلك المدقق الشرعي للمصرف الذي يقوم برفع تقارير دورية للهيئة عن نشاط المصرف.[1]

ثانيا: القيم والأهداف الاستراتيجية لمصرف السلام الجزائر

لبنك السلام الجزائري مجموعة من الأهداف نبينها في الآتي:

2-الأهداف الاستراتيجية لمصرف السلام الجزائر: تتمثل أهداف بنك السلام فيما يلي:[2]

- العمل على نشر الخدمات المصرفية الإسلامية المتميزة والمساهمة الفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية استحداث خدمات ومنتجات مصرفية تتناسب مع احتياجات ورغبات كافة فئات المجتمع.
- السعي للحصول على رضى العملاء من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة.
- تحقيق مستوى ربحية مرض الطموحات مساهمي المصرف.
- الرفع من جودة وسرعة الخدمات نتيجة تطوير الأنظمة والإجراءات المصرفية تطوير ورفع كفاءة العنصر البشري العامل في المصرف ليتمكن من تقديم الخدمة بالصورة الأمثل.
- الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية انطلاقاً من هوية البنك.

[1] مصرف السلام الجزائر، تعريف مصرف السلام، متوفر على الرابط: https://www.alsalamalgeria.com تاريخ الاطلاع: 10/04/2023.

[2] مصرف السلام الجزائر، أهداف مصرف السلام، التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2018، متوفر على الرابط https://www.alsalamalgeria.com تاريخ الاطلاع 2023/04/10.

- التركيز على تطبيق أحدث الأنظمة الخاصة باعتبارها حجر الأساس لتأسيس الصرف الرقمي.

الفرع الثاني: الخدمات التي يقدمها مصرف السلام الجزائر

يقدم مصرف السلام تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية التي تتوافق واحتياجات شرائح المجتمع الجزائري، وفيما يلي نذكر أهم الخدمات التي يقدمها:[1]

-أولا: حسابات مصرفية إسلامية:

وتتمثل في:

1-حساب جاري: هو حساب يومي تشغيلي يلبي متطلبات الأعمال المصرفية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ويمنح الصرف في مقابله دفتر شيكات وبطاقة دفع مجانية لتسهيل العمليات المصرفية.

2-حساب التوفير: يفتح للأشخاص الطبيعيين قصد استثمار أموالهم وفقا لمبدأ الضارية الشرعية ويتحصل في مقابلة المودع المستمر على مكافأة بشكل ربع سنوي تبعا لمردودية المشروع بحيث تتوزع المكافأة بنسبة (55%) للمودع، ونسبة (45%) للمصرف.

3-حساب الاستثمار: يفتح للأشخاص الطبيعيين والمعنويين بشروط ملائمة تسمح باستثمار مدخراتهم عن طريق الاكتتاب في سندات الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقا لمبدأ المضاربة ويمنح الصرف مكافأة بشكل ربع سنوي تبعا لمردودية المشروع.

-ثانيا: خدمات مصرفية أخرى:

إضافة إلى ما سبق يقدم مصرف السلام خدمات تقليدية مثل: اكتتاب سندات الاستثمار وفتح دفتر التوفير (أمنيتي):

- بطاقة التوفير (أمنيتي)
- حسابات الاستثمار
- الخدمات المصرفية عن بعد
- خدمة " موبايل بنكينغ" وخدمة مايل سويفت "سويفتي"
- خدمة بطاقة الدفع الإلكترونية آمنة" وبطاقات السلام فيزا لدولية.

[1] مصرف السلام الجزائر الخدمات التي يقدمها مصرف السلام، متوفر على الموقع الرسمي لمصرف السلام https://www.alsalamalgeria.comتاريخ الاطلاع 2023/04/12.

-ثالثا: الهيكل التنظيمي لمصرف السلام الجزائر:

الشكل رقم (09.02): يوضح الهيكل التنظيمي لمصرف السلام

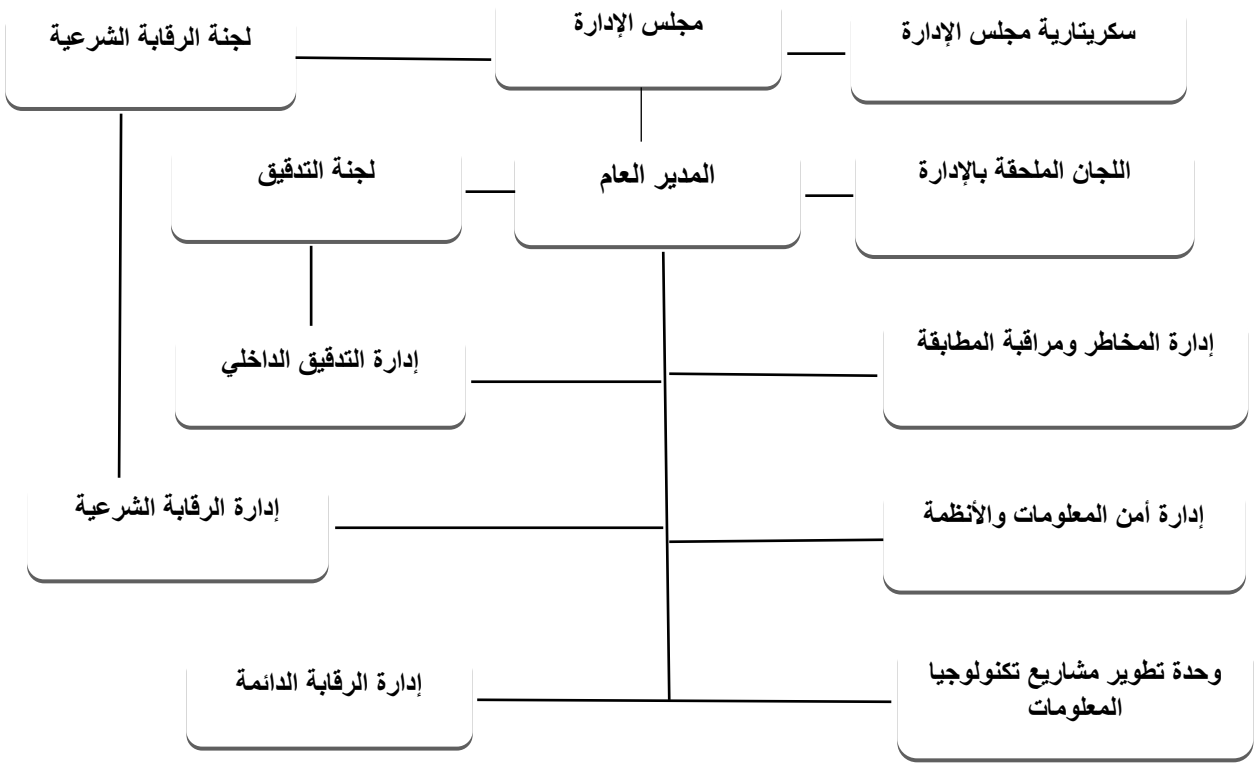

المصدر: مصرف السلام، متوفر على الموقع https://www.alsalamalgeria.com

الفرع الثالث: أهم الصيغ التي يقدمها مصرف السلام الجزائر

يقدم مصرف السلام مجموعة من الخدمات المصرفية الإسلامية منها ما هو موجه للمؤسسات ومنها ما هو موجه للأفراد حيث يقوم المصرف بتمويل المؤسسات والأفراد عن طريق مجموعة من الصيغ وهي المرابحة المضاربة والمشاركة الإجارة، السلم والاستصناع والبيع بالتقسيط.[1]

1-المرابحة: بالنسبة لتمويل المؤسسات يشترط لمنح هذه الصيغة توفر شرط توطين الحساب ويتم استخدام هذه الصيغة في مجموعة من التمويلات وهي تمويل الاستغلال تمويل معدات النقل تمويل معدات مهنية، تمويل معدات هندسية مدنية، وسنوضح طريقة التمويل بالمرابحة من خلال الشكل التالي:

[1] مصرف السلام الجزائر -أهم صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام، الموقع الرسمي لمصرف السلام، متوفر على الرابطhttps://www.alsalamalgeria.com تاريخ الاطلاع: 2023/04/12.

الشكل رقم (10.02): طريقة التمويل بصيغة المرابحة في مصرف السلام

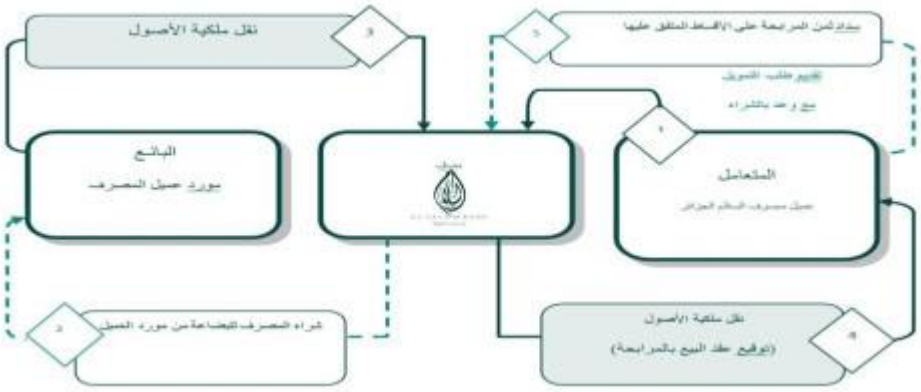

المصدر: مصرف السلام، طريقة التمويل بصيغة المرابحة، متوفر على الموقعhttps://www.alsalamalgeria.com

2-المضاربة: بالنسبة لتمويل المؤسسات يشترط لمنح هذه الصيغة توفر شرط امتلاك حساب جاري أو حساب شيك بالمصرف وذلك عند تمويل الاستثمارات وتوفر شرط توطين الحساب عند تمويل أشغال هندسية مدنية، وسنوضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (11.02): طريقة التمويل بصيغة المضاربة في مصرف السلام

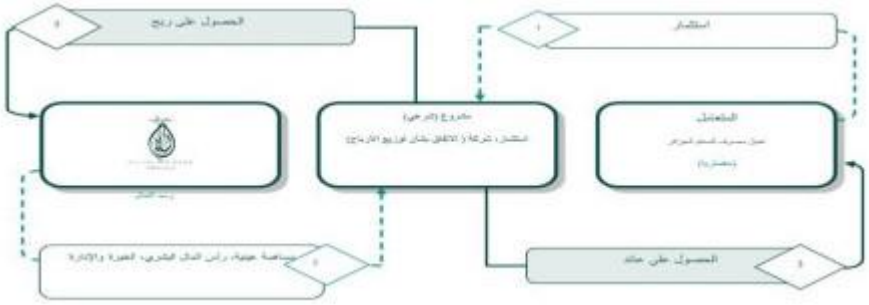

المصدر: مصرف السلام طريقة التمويل بصيغة المضاربة، متوفر على الموقعhttps://www.alsalamalgeria.com

3-الإيجارة: بالنسبة لتمويل المؤسسات يشترط لمنح هذه الصيغة توفر شرط تصريح حقيقي للميزانية وإثبات سنتين من النشاط المني على الأقل وذلك عند التمويل الإيجاري للشركات (السلام ليزينغ) وتمويل السلام إيجار وتوفر شرط توطين الحساب وقدرة الاستدانة كافية عند تمويل العقارات أما بالنسبة لتمويل معدات النقل وتمويل المعدات المهنية فيجب توفر شرط توطين الحساب.

أما بالنسبة لتمويل الأفراد فيشترط توفر مجموعة من الشروط عند منح الأفراد تمويل لامتلاك أو بناء وتوسيع منزل تتمثل فيما يلي:

- أن يكون السن ما بين 18و70 سنة تاريخ آخر قسط مدفوع
- أن يكون عقد العمل غير محدد المدة

- أن يكون موظف أو صاحب مهنة حرة، تاجر أو صاحب إيراد ثابت
- أن يكون جزائري الجنسية مقيما بالجزائر أو بالمهجر.
- أن تكون المداخيل الشهرية ثابتة ومنتظمة 40000 دينار جزائري وأكثر أن تكون المداخيل ثابتة ومنتظمة بالنسبة للمقيمين بالمهجر 1500 أورو وأكثر هامش ضمان الجدية يبتدئ من 10% من قيمة أشغال البناء أو التوسعة توطين الراتب لدى المصرف أو الاقتطاع الدائم من الحساب الجاري البريدي وسنوضح طريقة التمويل بصيغة الإجارة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (12.02): طريقة التمويل بصيغة الإجارة في مصرف السلام

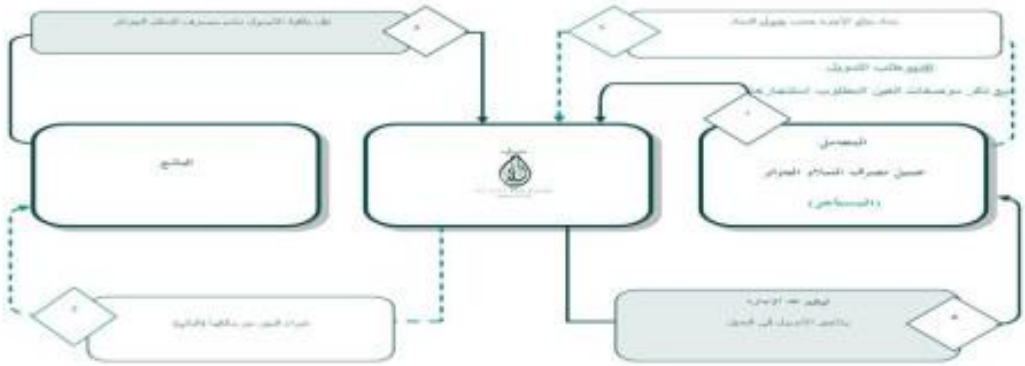

المصدر: مصرف السلام، طريقة التمويل بصيغة الإجارة، متوفر على الموقعhttps://www.alsalamalgeria.com

4-المشاركة: بالنسبة لتمويل المؤسسات يشترط لمنح هذه الصيغة توفر شرط توطين الحساب عند تمويل أشغال هندسية مدنية أما بالنسبة لتمويل الأفراد فيشترط لمنح هذه الصيغة توفر نفس شروط تمويل بناء أو توسيع منزل وذلك بالنسبة لمنح تمويل لتهيئة منزل وبالنسبة لتمويل LPPILPA يشترط توفر الشروط التالية:

- أن يكون السن ما بين 18و70 سنة تاريخ آخر قسط مدفوع
- أن يكون موظفا، صاحب مهنة حرة، تاجر أو صاحب إيراد ثابت
- أن يكون جزائري الجنسية مقيما بالجزائر
- أن تكون المداخيل الشهرية ثابتة ومنتظمة (40000 دينار جزائري وأكتر)
- أن تكون المساهمة في الشراكة لا تقل عن 30% من قيمة المسكن
- التزام الموثق برهن العقار لصالح مصرف السلام الجزائر مباشرة بعد حصول العميل على وثائق نقل الملكية العقارية توطين الراتب لدى مصرف السلام الجزائر.

وسنوضح طريقة التمويل بصيغة المشاركة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (13.02): طريقة التمويل بصيغة المشاركة في مصرف السلام

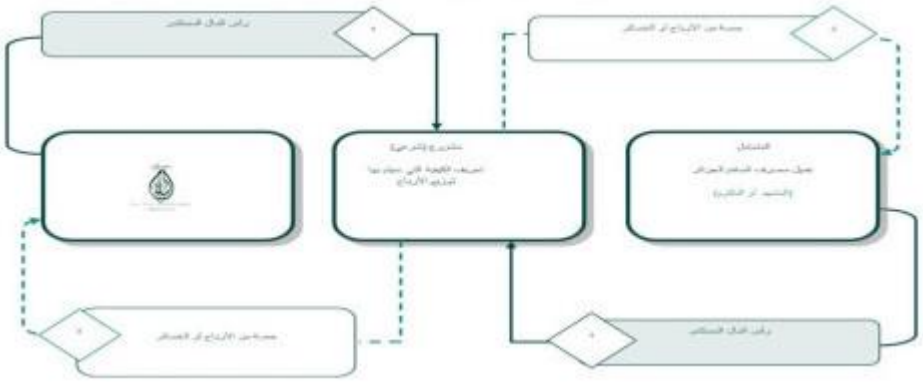

المصدر: مصرف السلام طريقة التمويل بصيغة المشاركة، متوفر على الموقعhttps://www.alsalamalgeria.com

5-الإستصناع: يشترط لمنح هذه الصيغة توفر شرط توطين الحساب عند تمويل أشغال هندسية مدنية وتوفر شرط توطين الحساب وقدرة الاستدانة كافية عند تمويل العقارات، وسنوضح طريقة التمويل بصيغة الإستصناع من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (14.02): طريقة التمويل بصيغة الإستصناع في مصرف السلام

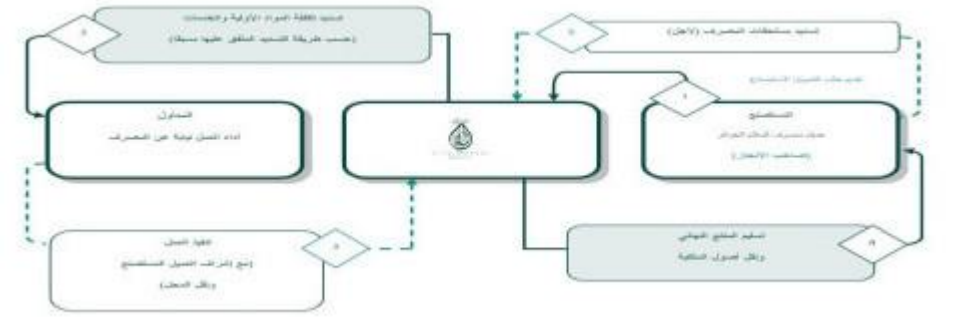

المصدر: مصرف السلام طريقة التمويل بصيغة الإستصناع، متوفر على الموقع https://www.alsalamalgeria.com

6-السلم: يشترط لمنح هذه الصيغة توفر شرط توطين الحساب عند تمويل الاستغلال.

وسنوضح طريقة التمويل بصيغة السلم من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (15.02): طريقة التمويل بصيغة السلم في مصرف السلام

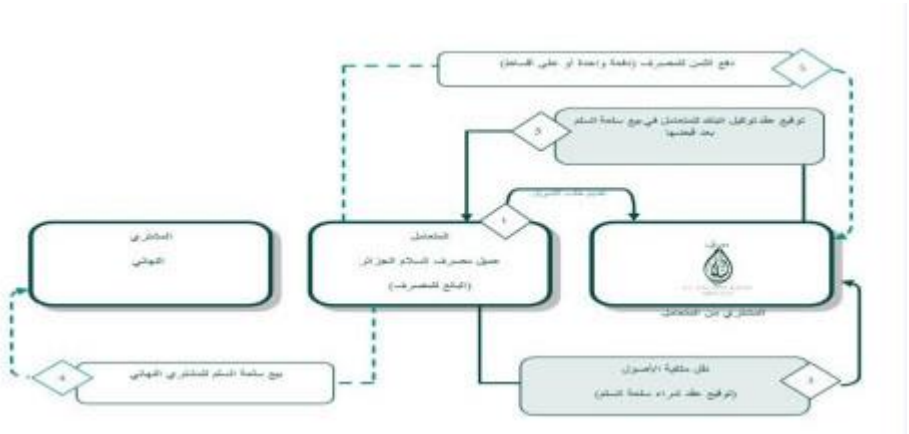

المصدر: مصرف السلام، طريقة التمويل بصيغة السلم متوفر على الموقع https://www.alsalamalgeria.com

7-البيع بالتقسيط: يشترط لمنح هذه الصيغة توفر مجموعة من الشروط بالنسبة لتمويل السيارات تتمثل في:

- السن مابين17و70 سنة (تاريخ آخر قسط)

- أن يكون موظف أو صاحب مهنة حرة أو تاجر أو صاحب إيراد ثابت أن يكون له مداخيل ثابتة ومنتظمة 40000 دينار جزائري على الأكثر.

- أن يكون مرسم في العمل وله أقدمية في العمل لا تقل عن 6 أشهر أن تكون له مستحقات شهرية لا تتعدى 30% من مداخيله الشهرية

- هامش ضمان الجدية يبتدئ من 20% من قيمة السيارة.

وسنوضح طريقة التمويل بصيغة البيع بالتقسيط من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (16.02): طريقة التمويل بصيغة البيع بالتقسيط في مصرف السلام

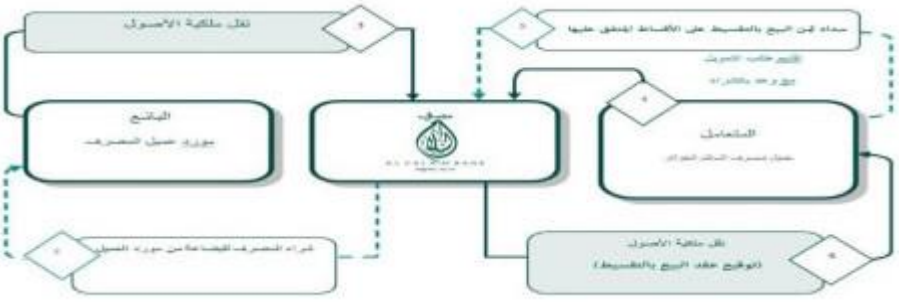

المصدر: مصرف السلام طريقة التمويل بصيغة البيع بالتقسيط متوفر على الموقع https://www.alsalamalgeria.com

-ثانيا: تطور التمويل بمصرف السلام حسب صيغ التمويل المعتمدة بالبنك: وذلك ابتداء من سنة 2013، نظرا لقلة المراجع والمعلومات المتعلقة بالتقارير المالية السنوية في السنوات الأولى بعد تأسيس مصرف السلام 2008 إلى سنة 2013.

1-تطور التمويل بمصرف السلام حسب صيغ التمويل المعتمدة بالبنك للفترة 2013-2017، وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(05.02): صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام-الجزائر خلال الفترة:2013-2017

السنوات	2013		2014		2015		2016		2017	
المرابحة	19.696.910	% 73،49	15.066.24	% 63،52	16.567.805	12 ،%72	20.169.054	% 68،55	27.143.656	% 70،56
المضاربة	7.104.262	% 26،51	8.649.378	48 ،%36	6.403.485	% 27،88	7.866.447	% 26،73	8.171.368	% 21،24
الإجارة	-	-	-	-	-	-	1.383.005	% 4،70	3.154.795	% 8،20
المجموع	26.801.172	100	23.715.612	100	22.971.290	100	29.418.506	100	38.469.819	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: آمنة بومعزة وآخرون تقييم مساهمة البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر في تمويل الاستثمار الوطني دراسة حالة بنكي البركة والسلام، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 03 العدد 01، 2020، ص180.

من خلال الجدول نلاحظ أن مصرف السلام-الجزائر يعتمد على مجموعة من الصيغ وهي المرابحة والمضاربة وصيغة الإجارة التي تعتبر حديثة على مستوى المصرف حيث نلاحظ أن المصرف يعتمد بشكل كبير على صيغة المرابحة والتي تتراوح قيمها ما بين 19

و27 مليون دينار جزائري بنسبة تفوق 73% في حين اعتمد على صيغة المضاربة بشكل متوسط حيث سجلت ارتفاع في قيمة التمويل سنة 2014 بمعدل نمو 48 36% مقارنة بسنة 2013 حيث قدر معدل النمو ب 26،51%كما سجلت انخفاض خلال سنة 2015 لترتفع بعد ذلك خلال سنتي 2016-2017 كما نلاحظ أنه ابتداء من سنة 2016 اعتمد المصرف على صيغة الإجارة ورغم أنها حديثة على مستوى المصرف إلا أنها سجلت ارتفاع سنة 2017 بمعدل نمو يقدر ب 8.20% مقارنة بسنة 2016.

-ثالثا: التمويلات الممنوحة من قبل مصرف السلام خلال الفترة 2018-2020

الجدول رقم (06.02): يوضح التمويلات الممنوحة من المصرف خلال سنة 2018

صيغ التمويل	النسبة
مرابحات محلية	% 15
مرابحات خارجية	% 36
السلم	% 0
إجارة منتهية بالتمليك	% 03
مضاربة	% 02

البيع بالتقسيط	% 16
البيع لأجل داخلي	% 04
الإستصناع	%03
البيع لأجل خارجي	%16
مشاركة	%06
قرض حسن	%02

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2018، ص 26-32

نلاحظ من خلال الجدول أن مصرف السلام-الجزائر يعتمد على10 صيغ تمويل حسب الحاجة وقد التمويل بصيغة المرابحة هو السائد مقارنة بصيغ التمويل الأخرى حيث سجلت نسبة نمو تقدر ب 36% في سجل التمويل بصيغة المشاركة والمضاربة والقرض الحسن والاستصناع والبيع لأجل نسب ضئيلة تقدر ب 2 إلى 6 % في حين سجل البيع بالتقسيط نسبة نمو قدرت ب 16% أما بالنسبة للتمويل بالإجارة سجل تطورا معتبرا حيث عرفت التسهيلات الممنوحة بصيغة الاعتماد الإيجاري نسبة نمو تقدر 30%

بالنسبة لسنة 2019 عرفت نشاطا مكثف من خلال دراسة ملفات التمويل الخاصة بالمؤسسات حيث وصل عددها إلى 467 ملف ما يعكس معدل نمو مقدر ب 6 % مقارنة بسنة 2018 كما سجل انخفاض في قيمة التمويلات بنسبة 3% قد تم رفض تمويل عدة ملفات إما لضعف مردودية نشاط الشركة أو ضعف البيانات المالية أو عدم توافق صيغة التمويل مع تعاليم الشريعة الإسلامية أو سياسة المصرف كما حقق المصرف نتائج جد مرضية من ناحية التمويل الإيجاري حيث سجل نسبة نمو تقدر ب 25 % بسنة 2018 حيث قدر مبلغ التمويلات المطلوبة 13 مليار دينار جزائري وبلغت قيمة التسهيلات الممنوحة 4.4 مليار دينار جزائري ما يعادل نسبة 34% كما عرف نشاط التمويلات الاستهلاكية نسبة مبيعات معتبرة حيث تم في هذا النطاق بيع 7357 سيارة نفعية وفق صيغة البيع بالتقسيط.[1]

[1] مصرف السلام الجزائر-**التمويلات الممنوحة من مصرف السلام لسنة 2019**، التقرير السنوي لصرف السلام لسنة 2019، عن الرابط https://www.alsalamalgeria.comتاريخ الاطلاع 15/04/2023.

بالنسبة لسنة 2020 سجل التمويل الممنوح للمتعاملين من قبل المصرف ارتفاعا يقدر 26% مقارنة بسنة 2019 كما قدرت قيمة التمويل الإيجاري 17،6 مليار دولار بمعدل نمو يقدر ب 36% مقارنة بسنة 2019 كما بلغت قيمة التسهيلات الممنوحة بصيغة الإجارة 9 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2019 والتي قدرت ب 4.4 مليار دينار جزائري بنسبة نمو تقدر ب109%[1]

المطلب الثالث: تقييم أداء المصارف العمومية والخاصة الناشطة في الجزائر خلال الفترة (2017/2021)

تعتبر المصارف الإسلامية من المؤسسات المالية التي لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني عامة وللجهاز المصرفي الجزائري خاصة، باعتبارها أحد مكوناته، ولقد عرفت المصارف الإسلامية الجزائرية نموا منذ فترة التسعينيات التي عرفت بداية الانفتاح البنكي إلى يومنا هذا، حيث عززت هذه المصارف السوق المصرفي بخدمات مصرفية جديدة تتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ويمكن القول بأن المصارف الإسلامية ساهمت في التنويع المصرفي ودعم الصيرفة الشاملة في الجزائر، إلا أن النظام المصرفي الجزائري يتميز بهيمنة المصارف العمومية التقليدية على سوق الودائع والقروض بنسبة 85.6% من إجمالي الأصول المصرفية، في حيت تبلغ حصة المصارف الخاصة 14.4%، حيث لا تتجاوز حصة المصارف الإسلامية 2% من إجمالي النشاط المصرفي الجزائري، وحوالي 15% من النشاط المصرفي الخاص.[2]

الفرع الأول: إجمالي الودائع المجمعة من طرف المصارف العمومية والخاصة خلال الفترة (2017-2021)

لمعرفة أداء المصارف الإسلامية الجزائرية ومدى مساهمتها في تطوير النظام المصرفي الجزائري نستعرض واقع النشاط المصرفي على

مستوى المنظومة المصرفية الجزائرية المكونة من المصارف العمومية والخاصة.

1-الودائع: من خلال الجدول الموالي يتضح لنا حجم الودائع في المصارف العمومية والخاصة خلال الفترة (2017/2021)

[1] مصرف السلام-الجزائر، **التمويلات الممنوحة من مصرف السلام لسنة 2020**، التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2020، عن الرابط https://www.alsalamalgeria.com تاريخ الاطلاع 15/04/2023.

[2] طارق مخلوفي، **دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 1، جامعة الجزائر 3، 2020، ص891.

الجدول رقم (07.02): إجمالي الودائع في المصارف العمومية والخاصة خلال الفترة (2017-2021).

مليار دينار					
طبيعة الودائع	2017	2018	2019	2020	2021
- الودائع تحت الطلب	4 499,0	4 880,5	4 313,0	4 159,1	5230,9
المصارف العمومية	3 765,5	4 054,7	3 456,3	3 270,4	4166,8
المصارف الخاصة	733,5	825,8	856,8	888,7	1064,1
- الودائع لأجل	4 708,5	5 232,6	5 531,4	5 757,8	6457,2
المصارف العمومية	4 233,0	4 738,3	4 986,0	5 150,6	5769,3
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	456,9	544,1	576,5	707,8	800,3
المصارف الخاصة	475,5	494,3	545,5	607,3	687,9
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	86,5	106,0	112,7	137,1	145,4
- الودائع كضمان	1 024,7	809,6	795,0	839,1	803,9
المصارف العمومية	782,1	626,7	635,2	690,5	633,9
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	2,1	2,9	5,6	1,6	6,4
المصارف الخاصة	242,6	182,9	159,9	148,5	170,0
بما فيها الودائع بالعملة الصعبة	4,6	6,2	14,5	9,6	4,6
- مجموع الودائع المجمعة	10 232,2	10 922,7	10 639,5	10 756,0	12492,0
مجموع المصارف العمومية	% 85,81	% 86,24	% 85,32	% 84,71	% 84,61
مجموع المصارف الخاصة	%14,19	%13,76	% 14,68	%15,29	%15,39

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2021، الموقع :https://www.bank-of-algeria.dz/ar

- نلاحظ من خلال الجدول أنه وحسب الإطار القانوني، في سنة 2021، سجلت الودائع تحت الطلب المجمعة من طرف المصارف العمومية والمصارف الخاصة وتيرة نمو أعلى مقارنة بما كانت عليه خلال السنتين السابقتين. حيث تطورت الودائع تحت الطلب المجمعة من طرف المصارف الخاصة بنسبة 19.7% في 2021، مقابل 3.7% في 2020 و3,8 في 2019، في حين أن تلك المجمعة من طرف المصارف العمومية عرفت ارتفاعا بنسبة 27,4% مقابل انخفاض 5.4% في 2020 و14,8 في 2019.

هذه التطورات أدت إلى رفع حصة الودائع تحت الطلب للمصارف العمومية في إجمالي الودائع تحت الطلب ب 1.1 نقطة مئوية مقارنة بنهاية 2020 (278,6) لتبلغ حصة (79,7) نهاية 2021، أما تلك المتعلقة بالمصارف الخاصة فقد تراجعت من 21,4% في 2020 إلى 203 في 2021.

- فيما يخص تطوّر الودائع لأجل، انتقل قائم هذه الودائع من 5757,8 مليار دينار نهاية 2020 إلى 6457,2 مليار دينار نهاية 2021، بزيادة قدرها 12,1%، مقابل زيادة قدرها 4.1 نهاية 2020، كانت هذه الزيادة أعلى لدى المصارف الخاصة (13,3 مقابل 11,3 في 2020 من تلك المسجلة على مستوى المصارف العمومية (12) مقابل 3.3% في 2020).

أما بالنسبة للودائع بالعملة الصعبة، التي تضم للودائع لأجل، فهي في ارتفاع بنسبة 11.9% نهاية 2021 مقابل ارتفاع بنسبة 22,6 نهاية 2020. وقد بلغ هذا النمو نسبة 13,1 في المصارف العمومية و6,1% لدى المصارف الخاصة يجدر الإشارة إلى أن حصة الودائع لأجل في إجمالي الودائع المجمعة (تحت الطلب ولأجل قد سجلت انخفاضا من 58.1% في 2020إلى 55,2 في 2021[1].

الفرع الثاني: إجمالي القروض الممنوحة من طرف المصارف العمومية والخاصة خلال الفترة (2017-2021):

2-القروض: يتضح من الجدول الموالي يتضح لنا إجمالي القروض الممنوحة من طرف المصارف العمومية والخاصة خلال الفترة (2017-2021).

الجدول رقم (08.02): إجمالي القروض الممنوحة من طرف المصارف العمومية والخاصة خلال الفترة(2017-2021)

معطيات أولية				مليار دينار؛ نهاية الفترة	
قروض المصارف/القطاعات	2017	2018	2019	2020	2021
القروض الموجهة للقطاع العمومي	4 311,8	4 944,2	5 636,6	5 793,3	4 262,6
المصارف العمومية	4 302,3	4 934,7	5 627,1	5 778,5	4 243,2
القروض المباشرة	4 154,0	4 786,0	5 478,6	5 630,9	4 095,5
شراء لسندات	148,3	148,7	148,5	147,7	147,7
المصارف الخاصة	9,5	9,5	9,5	14,8	19,4
القروض المباشرة	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
شراءلسندات	9,5	9,5	9,5	14,8	19,4
القروض الموجهة للقطاع الخاص	4 566,1	5 029,9	5 219,1	5 386,9	5 574,0
المصارف العمومية	3 401,7	3 701,4	3 918,7	4 093,6	4 169,8

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي لسنة 2021**، الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/ar، تاريخ الاطلاع 2023/04/13.

القروض المباشرة	3 401,7	3 701,4	3 918,7	4 093,6	4 169,8
شراء لسندات	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
المصارف الخاصة	1 164,4	1 328,5	1 300,4	1 293,3	1 404,2
القروض المباشرة	1 164,4	1 328,5	1 300,4	1 293,3	1 404,2
شراء لسندات	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
مجموع القروض	8 877,9	9 974,0	10 855,6	11180,2	9 836,6
مجموع المصارف العمومية:	86,78%	86,59%	% 87,93	% 88,30	% 85,53
مجموع المصارف الخاصة:	13,22%	13,41%	% 12,07	% 11,70	% 14,47

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2021، الموقع https://www.bank-of-algeria.dz/ar

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أنه 5,67% مقارنة بسنة 2020 (8163 11 مليار دينار). تجدر الإشارة إلى أنّ الخزينة العمومية قد أعادت شراء في نهاية 2021، مبلغ 1977,1 مليار

دينار من القروض المشتركة طويلة الأجل من المصارف العمومية مقابل سندات بآجال استحقاق تتراوح بين 10و15 عاما.

حسب الإطار القانوني، سجّل قائم القروض الممنوحة للقطاع العمومي بعد طرح القروض المشتركة انخفاضا بنسبة 26,42% في 2021 لتصل إلى 4262,6 مليار دينار بما في ذلك عمليات استرداد الديون، حيث ارتفعت هذه الاعتمادات بنسبة 7,71 نتيجة لعمليات الاسترداد، حيث انخفضت حصتها من إجمالي القروض بنسبة 8,49 نقطة مئوية إلى 43,33% وبلغت القروض الممنوحة للقطاع العمومي، وبشكل رئيسي من قبل المصارف العمومية باستثناء استرداد الديون 4243,2 مليار دينار نهاية 2021 مقابل 778,5 5 مليار دينار نهاية 2020 بانخفاض قدره 26,57 بعد زيادة بلغت 2,69 سجلت في 2020

كما أن قائم إجمالي القروض التي تمنحها المصارف الخاصة لفائدة القطاع العمومي لا يزال هامشيًا، فقد بلغ 19.4 مليار دينار في 2021 مقابل 14,8 مليار دينار في 2020، مسجلا بذلك زيادة جديدة مقدرة بنسبة 31,58، بعد أن حققت نسبة 55,92% خلال سنة 2020.

من جهة أخرى، ارتفع قائم القروض الممنوحة لفائدة القطاع الخاص بنسبة 3,47% في 2021، لتصل إلى 5574,0 مليار دينار مقابل 5386,9 مليار دينار في 2020. ونتيجة لإعادة شراء القروض المشتركة من قبل الخزينة العمومية داخل المصارف العمومية، قفزت حصة القروض الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 8,48 نقطة مئوية، لتصل إلى 56,68 في 2021 منها 10,17 للأسر مقابل 48,19% في 2020، منها 8,19% للأسر.

بالنسبة للقروض الممنوحة للقطاع الخاص من طرف المصارف العمومية فقد ارتفعت بشكل طفيف بنسبة 1,86 مقابل ارتفاع قدره 4,46% محقق خلال السنة السابقة، حيث انتقل من 4093,6 مليار دينار في 2020 إلى 4169,8 مليار دينار في 2021. أما بالنسبة للقروض الممنوحة للقطاع الخاص من طرف المصارف الخاصة، فقد بلغ مجموعها 1404,2

مليار دينار في 2021 مقابل 1293,3 مليار دينار نهاية 2020 مسجّلة ارتفاع قدره 8,58%، بعد انخفاض قدره 0,55 سجل نهاية 2020.

وفيما يلي التمثيل البياني لإجمالي القروض الممنوحة من طرف المصارف العمومية والخاصة خلال الفترة(2017-2021):

الشكل رقم (17.02): التمثيل البياني لإجمالي القروض الممنوحة من طرف المصارف العمومية والخاصة

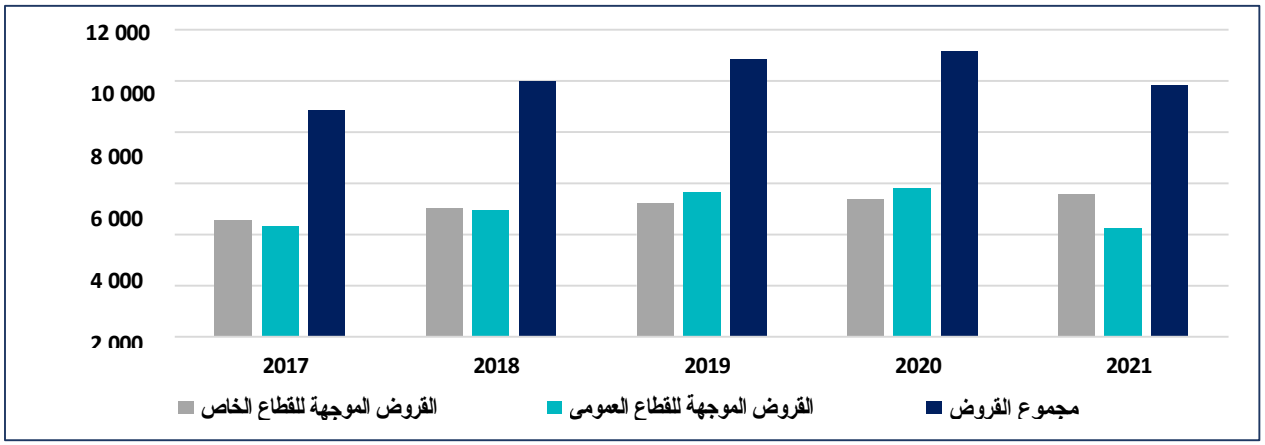

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(05).

كما يمكن التعبير نسبيا عن هيمنة المصارف العمومية على النشاط المصرفي مقارنة بالمصارف الخاصة.

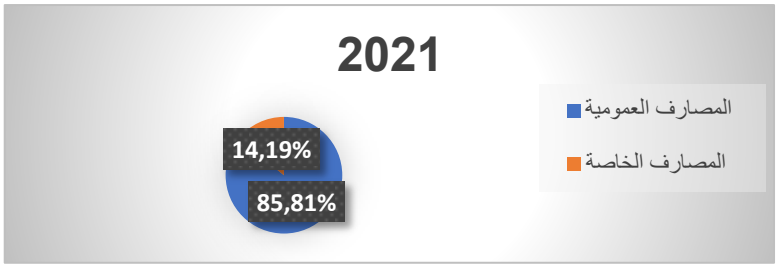

الشكل رقم (18.02): نسبة هيمنة المصارف العمومية على النشاط المصرفي سنة2021

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم15.

خلاصة الفصل:

إنّ النهوض بالصيرفة الإسلامية في الجزائر يحتاج إلى تضافر جهود كل المخلصين من أبناء الوطن من اقتصاديين وفقهاء وماليين وخبراء في البنوك وكما يحتاج إلى توفير الشروط الضرورية من طرف السلطات النقدية وجدية المؤسسات المالية في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية لتقديم البديل غير الربوي.

اتجاه المصارف التقليدية إلى دمج خدماتها المصرفية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية أساسه الدافع الديني وتطبيق المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والبنكية فقد تعددت أساليب التحول المصرفي حيث تمثلت أغلبها في إنشاء نوافذ إسلامية تقوم على أساس الالتزام بالضوابط الشرعية تحت رقابة هيئة شرعية تعمل على التحقق من شرعية العقود التي تعمل بمقتضاها.

إلا أن التحول إلى المصارف الإسلامية أو فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية تعترضه عدة عقبات أهمها صعوبة التكيف السريع ومتطلبات العمل المصرفي بعد التحول، وكدا ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية الذي ينتج عنه تضارب في الفتاوى الفقهية للمعاملات، لذا لا بد من توفير عنصر الاستقلالية عند إصدار الفتاوى وتفعيل عنصر الرقابة الشرعية.

خاتمة

أن الظروف الاقتصادية المعاصرة أدى إلى إحياء الصيرفة الإسلامية وسارع في توسعها وانتشارها، حيث استطاعت أن تثبت قدرتها على التصدي لمختلف الأزمات، وهذا بسب خصوصيتها في إدارة الأصول المالية والتوجيه المباشر لمواردها نحو الاستثمار الحقيقي، فهي تعمد إلى بناء نظام اقتصادي متكامل بعيدا كل البعد عن المعاملات المحرمة شرعاً. ولقد اعترضت المصارف الإسلامية عدة عقبات للحد من تطورها واستمرارها، سواء من الناحية العقائدية حيث تعرضت للكثير من المعارضات والانتقادات عند تطبيقها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، أو من ناحية عدم إحاطتها بالحماية والدعم من طرف الدولة خاصة في ظل تواجدها في بيئة مصرفية تقليدية مسيطرة على السوق المصرفي.

ولقد حاولنا من خلال دراستنا إلى تسليط الضوء على تشخيص واقع الصيرفة الاسلامية في البنوك الجزائرية من خلال تحول المصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، ولقد عمدت الجزائر في السنوات الماضية القليلة إلى تبني الصيرفة الإسلامية وهذا بعد التعديلات التي قامت بها السلطة النقدية على قانون النقد والقرض، الذي نتج عنه صدور نظامين (النظام 18-02 والنظام 20-02) تم الإعلان من خلالهما بميلاد الصيرفة الإسلامية بشكل رسمي في الجزائر وهذا بالسماح لمختلف المصارف بتسويق مختلف المنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، ببعد تجربة كل من بنك البركة ومصرف السلام، تعزز الجهاز المصرفي الجزائري بالعديد من النوافذ الإسلامية التي تم إنشاؤها على مستوى المصارف التقليدية على غرار البنك الوطني الجزائري الذي كان سباقا إلى فتح نوافذ إسلامية على مستوى فروعه في العديد من ولايات الوطن، وهذا سعيا نحو تلبية رغبات عملائها التي تطالب بتوفير المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وإن إدماج وتبني أدوات التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية الجزائرية تحكمه مجموعة من المتطلبات وتعترضه العديد من المعيقات وهذا ما يفرض على القائمين على المنظومة المصرفية الإسلامية في الجزائر اتخاذ التدابير المناسبة خاصة تلك المتعلقة بالإطار القانوني والتشريعي وتأهيل الكوادر البشرية. لمواجهة التحديات وتعزيز تفعيل أسس التمويل الإسلامي في النظام المصرفي الجزائري.

إختبار صحة الفرضيات:

انطلاقا من النتائج المذكورة أعاله، وكذا الإحاطة بجوانب الموضوع قمنا باختبار الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: "إن تحول المصارف التقليدية الجزائرية إلى الصيرفة الإسلامية يمكن أن يكون بدافع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية والابتعاد عن الربا المحرم شرعا"، وهي فرضية لم يثبت صحتها، بمعنى أن الدراسة خلصت إلى أن دافع تحول المصارف التقليدية الجزائرية إلى الصيرفة الإسلامية هو الدافع ربحي وتسويقي محض، وجذب السيولة المتداولة في السوق الموازية

التي تمتلكها شريحة من المواطنين الذين يرفضون التعامل بالربا المحرم شرعا، وليس دافعا عقائديا، وخير دليل على ذلك اكتفاء المصارف المتحولة بالتحول الجزئي من خلال فتح نوافذ إسلامية موازاتا مع العمل المصرفي التقليدي الذي لا تزال تمارسه.

الفرضية الثانية: " تواجه عملية تحول المصارف نحو الصيرفة الإسلامية العديد من العقبات القانونية والشرعية والإدارية تحول دون نجاحها مما يؤثر سلبا على وضعية المصرف "، ولقد تأكد صحة الفرضية، حيث تعترض عملية التحول إلى الصيرفة الإسلامية عدة عقبات تؤثر سلبا على أدائها وربحيتها، كالعقبات القانونية خاصة عند تعاملها مع البنك المركزي الذي يعامل هذه المصارف المتحولة نفس معاملة المصارف التقليدية، وكذلك العقبات الشرعية المتمثلة في تضارب الفتاوى وعدم توحدها مما يثير الشبهات حول منتجاتها وخدماتها المصرفية الإسلامية، إلى جانب عقبات محاسبية وإدارية كضعف مستوى الكوادر البشرية حول العمل لمصرفي الإسلامي، وكذا صعوبة استحداث نظام محاسبي مستقل عن المصرف الرئيسي.

الفرضية الثالثة: يعتمد تبني الصيرفة الإسلامية وإدخالها إلى النظام المصرفي على مداخل واليات مختلفة تشكل سبيلا لتوفير الخدمات المصرفية الإسلامية، وقد اعتمدت السلطات النقدية الجزائرية على آلية فتح النوافذ الإسلامية في تفعيل الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية من اجل تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية ضمن الخدمات التقليدية باعتبار هذه الآلية أهم آلية تسمح بتعبئة أكبر للمدخرات المالية وفتح المجال أمام الإفراد للاستفادة من خدمات الصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى تلبية مختلف الرغبات والاحتياجات المتنوعة لشريحة كبيرة من العملاء الذين يجدون الأسواق الموازية منفذا لهم، من خلال توفير النوعين من الخدمات في نفس البنك سواء التقليدية أو الخدمات الإسلامية للأفراد الذين لا يرغبون بالتعاملات الربوية، أي تسمح بتغطية وإرضاء اغلب فئات المجتمع المختلفة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

نتائج الدراسة:

- عدم التحول الكامل إلى الصيرفة الإسلامية من طرف المصارف التقليدية واكتفاءها بفتح فروع ونوافذ إسلامية دليل على عدم نية أصحابها على التوبة وتطهير الأموال من الربا، وهي لا تعتبر مصارف إسلامية إلا بعد إتمامه للتحول الكلي.
- تستوجب عملية التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية التدرج ولا يمكن أن تكون مباشرة دفعة واحدة لتعارض هذا الأمر مع الأنظمة والقوانين المعمول بها في المجتمع ففي هذه الحالة يمكن التعامل مع النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية.
- يساهم التحول إلى الصيرفة الإسلامية في تحسين الأداء المالي للمصرف مما يؤدي إلى تشجيع المصارف التقليدية الأخرى للتحول إلى الصيرفة الإسلامية.
- تساهم النوافذ الإسلامية في التحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر بتبني المصارف التقليدية تقديم خدمات مصرفية إسلامية موازاتا مع خدماتها الربوية، وبالتالي تعبئة المزيد من المدخرات.

- تدعيم الإطار القانوني والتشريعي لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر بصدور القانون 02-20 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية لا سيما المتعلق بفتح النوافذ الإسلامية.
- تواجه عملية تحول المصارف التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر عدة تحديات منها المنافسة من طرف المصارف الإسلامية القائمة (بنك البركة الجزائري، ومصرف السلام)، ومنها تحدي نقص الوعي الخبرة والتأهيل بالنسبة للموظفين في مختلف النوافذ والفروع الإسلامية التابعة للمصرف التقليدي، مما يؤثر سلبا على آداءها وربحيتها.
- يواجه تفعيل التمويل الإسلامي في البنوك الجزائرية العديد من التحديات وذلك بسبب إختلاف المبادئ التي يقوم عليها كل من المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي، إفتقار الموظفين للتأهيل والكفاءة اللازمين بالإضافة إلى عدم تطور النظم المحاسبية.

التوصيات والاقتراحات:

وبناءا على النتائج التي تم التوصل إليها، هنالك مجموعة من التوصيات والاقتراحات يجب الإشارة إليها ويمكن إجمالها بما يلي:

- ضرورة الإسراع في توفير أرضية تشريعية وتنظيمية مناسبة للعمل المصرفي الإسلامي في الجزائر؛ خاصة تعديل قانون النقد والقرض بما يتناسب وخصوصية العمل المصري الاسلامي، وكذا القانون التجاري، قانون الضرائب، قوانين الاستثمار، قانون الشركات وغيرها بما يتناسب وعقود التمويل الإسلامي؛
- ضرورة تأهيل وتدريب الكوادر البشرية في البنوك الجزائرية تدريبا مناسبا للعمل المصرفي الاسلامي وطبيعة عمله وضوابطه، مع ضرورة تنمية الوعي بالمصرفية الإسلامية لدى الأفراد والمؤسسات؛
- الاستفادة من تحارب بعض الدول الرائدة في التحول محو الصيرفة الاسلامية، على غرار دول الخليج وماليزيا، هذه التجارب، ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر. حيث أوضحت عدة تحارب أن والعمل على تقييم نجاح المصرفية الإسلامية في ظل بيشة محلية وعالمية متغيرة تمثلت أساسا في الدعم الحكومي، ورسم السياسات والاستراتيجيات السليمة، وتأسيس الهيئات المدعمة للنظام المصرفي (هيئات الرقابة الشرعية، إنشاء سوق مالي إسلامي، إصدار الصكوك المتوافقة مع الشريعة.)
- إدماج برامج المالية الإسلامية في المعاهد والجامعات لضامن التكوين المتكامل وانشاء مركز ابحاث متخصص في الصناعة المالية الاسلامية يرصد تطوراها ويتابع تطبيقا ها مستجداها؛
- الإسراع في تكوين هيئات رقابية شرعية ومحاسبية لكسب ثقة المواطنين وإنجاح التوجه نحو المالية الاسلامية.

آفاق البحث:

يعد موضوع تشخيص الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية من المواضيع الحديثة والواسعة، كما أن له دور فعال في نجاح واستمرار العمل المصرفي الإسلامي، كما تعتبر عملية التحول خطوة هامة لأسلمة النظام المالي وتحويل كل البنوك للعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وبالرغم من دراستنا لتشخيص واقع الصيرفة الاسلامية في البنوك الجزائرية، إلا أنه لا يزال هناك العديد من الجوانب التي يمكن للباحثين دراستها، حيث أن التطرق لموضوع مذكرتنا وبالشكل السابق جعلنا نكشف إمكانية مواصلة البحث في هذا الموضوع من جوانب أخرى متعددة:

- دور البنوك المركزية في دعم عملية تحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي.
- تقييم عملية تحول المصارف التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية.
- دور هيئة الرقابة الشرعية في دعم تحول المصارف التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

بهذا نرجو أن نكون قد ساهمنا من خلال هذه الدراسة ولو بقدر ضئيل في تكملة جهود الطلبة اللذين سبقونا في هذا المجال، ونتمنى التوفيق للطلبة المهتمين بهذا الموضوع ونسأل الله أن نكون قد وفقنا إلى ما كنا نسعى إليه والله الموفق والهادي لحسن السبيل.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- أحمد النجار، منهج الصحوة الإسلامية: بنوك بلا فوائد، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1989
- أحمد صبحي العيادي، أداوت الاستثمار الإسلامية-البيوع-القروض-الخدمات المصرفية، دار الفكر، عمان، 2010
- بن حدو فؤاد، البنوك الإسلامية والأزمة المالية العالمية، ألفا للوثائق، قسنطينة، 2018
- جلال وفاء البدرى محمدين، البنوك الإسلامية-دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008
- سليمان، ناصر، قراءة عامة في التنظيمات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، جامعة البويرة: كتاب جماعي، متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، 2020
- شوقي بورقبة، التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية-دراسة مقارنة من حيث المفاهيم والإجراءات والتكلفة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013
- عمر الطاهر حسين، البنوك الإسلامية وأثرها في مشاريع الدعوة إلى الله-بالتطبيق على بنكي فيصل والبركة الإسلامي، أم درمان، 2009
- عصام عمر احمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية-النظام المصرفي-نظرية التمويل الإسلامي-البنوك الإسلامية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013
- عبير ضفدعي الطوال، التمويل التأجيري، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2014
- فهمي، حسين كامل، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي، جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2006
- محمد محمود المكاوي، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، المكتبة العصرية، مصر، 2008
- محمود الأنصاري، حسن إسماعيل، مصطفى متولي سمير، البنوك الإسلامية، الرسالة للإعلام، الإسكندرية، 2002
- محمد عبد الله شاهين، البنوك الإسلامية أساس التنمية الاقتصادية والخلاص من المعاملات الربوية، المكتبة العصرية، المنصورة، 2015

المذكرات الجامعية:

- الصمادي منتهى نوري سلمان. الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: شرعيتها وضوابطها-دراسة تطبيقية على البنوك التقليدية الأردنية. أطروحة دكتوراه في المصارف الإسلامية. الأردن: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية بعمان، 2010

- تيقان عبد اللطيف، تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي-دراسة مجموعة من البنوك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تمويل ونقود، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2017/2016
- حمزة داودي، تحليل قدرة المؤسسات المصرفية الإسلامية على مواجهة الأزمات-دراسة مقارنة مع اتفاقيات بازل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مناجمنت المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019-2020
- زيد أيمن، أثر إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وفقا لمقررات لجنة بازل -دراسة تطبيقية على مصرف البركة الجزائري خلال الفترة 1995-2019، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2020/2019
- مريم رستم سعد، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية-نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، 2014
- مختاري مصطفى، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية-دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة بن يوسف بن خدة، 2009/2008
- هاجر زرارقي، إدارة المخاطر الائتماني في المصارف الإسلامية-دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011

الملتقيات والمجلات:

- أسماء خيضر ياس واحمد صبحي جميل، دور المصارف الإسلامية العراقية في تقديم خدمات التمويل الإسلامية-دراسة حالة في مصرف النهرين الإسلامي والمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية، مجلة الدنانير، المجلد 01، العدد 19، 2020
- اشعلال سارة وخالفي وهيبة، دور الصيرفة الإسلامية في جذب الودائع ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، عدد خاص، 2018

- بعزيز سعيد ومخلوفي طارق، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 07/06 ديسمبر 2017
- بنوجعفر عائشة، الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المركز الجامعي علي كافي تندوف، المجد 07، العدد 01، مارس 2020
- جعوتي، س، معوقات التمويل بصيغة المضاربة وسبل معالجتها في المصارف الإسلامية في الجزائر، ب. أ. المالية مجلة بيت المشورة، العدد 12، أفريل الجزائر، 2020.
- حسان بخيت، عبد الحميد لخديمي. "قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي". مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية: قسم العلوم الاقتصادية والقانونية. 2014، جانفي، العدد 11
- رشام كهينة، تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية–الآليات والمعوقات، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة محمد أكلي اولحاج–البويرة، العدد 03، مارس 2016
- سليم موساوي، المصرفية الإسلامية في الجزائر مبررات التحول ومتطلبات النجاح، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 13، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية كلية الشريعة والاقتصاد، قسنطينة، الجزائر، جوان 2018
- سليمان ناصر، وعبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد السابع، 2010
- سعيدة تلخوخ، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر: حالة مصرف البركة الجزائري المستدامة، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية، المجلد 06، العدد 01، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، جوان 2021
- سعد عبد محمد، العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية(40)، 2014
- طارق مخلوفي، دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 1، جامعة الجزائر 3، 2020
- عبد الرزاق بلعباس، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي، (المعهد والاسلامي للبحوث والتدريب، المحرر) مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد 02، الجزائر، 2013.

- عبد الرزاق بوعيطة، واقع وآفاق مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 09، 2018
- غربي عبد الحليم، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، في: الندوة الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الجزائر: جامعة فرحات عباس بسطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 18-19 أفريل 2010
- كبيش جمال، قدام جمال، تحويل البنوك الربوية إلى بنوك إسلامية بين الإمكانيات والآليات. في: الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية. الجزائر: جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، 5-6 ماي 2009
- موسى عبد العزيز شحاده، "فلسفة ومنهجية العمل المصرفي الإسلامي". مجلة المصارف العربية: عدد خاص بالمصارف الإسلامية. 1991، ديسمبر، المجلد 11، العدد 132
- يوسف عودة غانم، وآخرون، إشكاليات إخضاع المصارف الإسلامية لوسائل رقابة البنك المركزي التقليدية: دراسة قانونية مقارنة، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، 433، (30)01، 2007

المؤتمرات:

- حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع وتحديات المستقبل، صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية، 20-21 مارس2010.
- صالح صالحي، مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار في آفاق 2024م، المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، الجزائر: جامعة سطيف، 5-6 ماي 2014
- محمد النوري، التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا: المسارات، التحديات والآفاق، مؤتمر المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في دورته التاسعة عشر، 30 جوان -04 جويلية 2009، تركيا: إسطنبول
- محيسن، ف.م، الأزمة المالية العالمية وآثارها على المؤسسات المالية الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، سوريا، 01جوان 2019.
- محمد بوجلال كمال، بوزيدي، الأسس الشرعية والقانونية للبنوك الإسلامية بالجزائر، يوم الدراسي حول لصيرفة الإسلامية" الواقع والآفاق الجزائر: اللجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني، أبريل 2018

- نافذ فايز الهرش. إنجازات التمويل والصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها: واقع النمو والتوقعات المستقبلية. في: المؤتمر العلمي الدولي الثاني عشر حول الصيرفة الإسلامية بعد أربعة عقود على نشأتها، 3-4 ماي 2017. الأردن: جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
- ناصر الغريب. التمويل المصرفي الإسلامي. في: ندوة حول التطبيقات الاقتصادية الإسلامية المعاصرة، 5-8 ماي 1998. المغرب: الجمعية المغربية للدراسات والبحوث في الاقتصاد الإسلامي بالدار البيضاء

المواد القانونية:

- المادة 4 من النظام رقم 18-2002 المؤرخ في 4 نوفمبر سنة 2018 المؤرخ في 4 نوفمبر سنة 2018، الذي يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية بتاريخ 9 ديسمبر سنة 2018، العدد 73
- المادة 8/1 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحدّدة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.
- المادة 13 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020.
- المادة 15 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020.
- المادة 7 من تعليمة بنك الجزائر رقم 03-2020 المؤرخ في 02 أبريل 2020.
- تجدر الإشارة إلى أن نظام بنك الجزائر رقم 20-2001 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020 حدّد في المادة 7 منه مبدأ وضع مدونة تحت إشراف مصالح بنك الجزائر، توثق فيها المنتجات والخدمات البنكية المرخصة وإذا كانت المنتجات الصيرفة الإسلامية موثقة في هذه المدونة فإنّ المؤسسات المالية تلتزم بالتصريح فقط أمام بنك الجزائر دون تقديم طلب الترخيص.
- المادة 19 من النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020.

المواقع الإلكترونية:

- مجموعة البركة الإسلامية، 2020، التقرير السنوي 2019
- مصرف السلام، 2020، التقرير السنوي 2019
- مصرف البركة، التقرير المالي لسنة 2019.
- مصرف البركة، تطور التمويل بمصرف البركة خلال الفترة 2020-2021 التقرير السنوي لصرف البركة 2021، ص 19 متوفر على الرابط-https://www.albaraka :

bank.dz/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9d8%aa%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b1-8a%d8%a9/?lang=ar، تاريخ الاطلاع:2023/04/08.

- مصرف السلام الجزائر-التمويلات الممنوحة من مصرف السلام لسنة 2019، التقرير السنوي لصرف السلام لسنة 2019، عن الرابط https://www.alsalamalgeria.com تاريخ الاطلاع 15/04/2023.
- مصرف السلام-الجزائر، التمويلات الممنوحة من مصرف السلام لسنة 2020، التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2020، عن الرابط
- بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2021، الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/ar، تاريخ الاطلاع 2023/04/13.
- وكالة الأنباء الجزائرية، البنك الوطني الجزائري ينطلق رسميا في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، 2020/04/08، http://www.aps.dz/ar/economie.
- كحال، ح، البنك المركزي الجزائري يجند البنوك لمواجهة أزمة السيولة، Retrieved from https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/2/19
- الجريدة الرسمية بتاريخ 25 سبتمبر سنة 2014 العدد 56، ص21-28.
- الجريدة الرسمية بتاريخ 27 أوت سنة 2003، العدد 52
- لمزيد من التفاصيل ارجع إلى الرابط الإلكتروني الآتي-https://www.albaraka-bank.com/finance : islamique/?lang=ar#comite
- الجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس سنة 2020، العدد 16، ص31-32.
- الجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس سنة 2020، العدد 16
- المادتان 17-18 من نظام بنك الجزائر رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس سنة 2020، الذي يحدّد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس سنة 2020، العدد 16
- موقع بنك الخليج، الموقع الإلكتروني لبنك الخليج، الجزائر،https://www.agb.dz2021/01/14 :
- نظام رقم 18-02، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (73)، 20، 2018/11/04.

- نظام رقم 20-02، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 16، 33، 15/03/2020
- المجلس الإسلامي الأعلى، 2021، الموقع الإلكتروني للمجلس الإسلامي الأعلى، 24 01، 2021، http://hci-dz.com
- بنك البركة، تعريف مصرف البركة، متوفر على الموقع https://www.albaraka-bank.dz تاريخ الاطلاع 2023/04/05، الوقت 15:00.
- بنك البركة، تعريف مصرف البركة، متوفر على الموقع https://www.albaraka-bank.dz تاريخ الاطلاع 2023/04/05.
- بنك البركة، https://www.albaraka-bank.dz/المؤسسات-و-المهنيين/تمويل-المؤسسات/تمويل-المنتجات-النصف-المصنعة.lang=ar?/
- مصرف البركة، طريقة التمويل بصيغة السلم، متوفر على الموقعhttps://www.albaraka-bank :
- مصرف البركة، طريقة التمويل بصيغة الإجازة، انظر الموقعhttps://www.albaraka-bank :
- مصرف البركة، لمؤسسات-و-المهنيين/تمويل-المهنيين/تمويل-العقارات/https://www.albaraka-bank.dz
- مصرف البركة، خدمات للأفراد، تاريخ الاطلاع:2023/04/03، الموقعhttps://www.albaraka- : bank.dz
- مصرف البركة، دار البركة لبناء مسكن، تاريخ الاطلاع:2023/04/03، الموقعhttps://www.albaraka- : bank.dz
- مصرف السلام الجزائر، تعريف مصرف السلام، متوفر على الرابط https://www.alsalamalgeria.com : تاريخ الاطلاع: 10/04/2023.
- مصرف السلام الجزائر، قيم مصرف السلام، متوفر على الرابط https://www.alsalamalgeria.com تاريخ الاطلاع 2023/04/11
- مصرف السلام الجزائر، أهداف مصرف السلام، التقرير السنوي لمصرف السلام لسنة 2018، متوفر على الرابط https://www.alsalamalgeria.comتاريخ الاطلاع 2023/04/10.
- مصرف السلام الجزائر الخدمات التي يقدمها مصرف السلام، متوفر على الموقع الرسمي لمصرف السلام https://www.alsalamalgeria.comتاريخ الاطلاع 2023/04/12.

- مصرف السلام الجزائر –أهم صيغ التمويل المعمول بها في مصرف السلام، الموقع الرسمي لمصرف السلام، متوفر على الرابط https://www.alsalamalgeria.comتاريخ الاطلاع: 2023/04/12.
- https://www.alsalamalgeria.comتاريخ الاطلاع 15/04/2023.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Clarisse, Y, Le Parlement donne le feu vert aux obligations islamiques, lepoint.fr,17/09/2009. Retrieved from http://www.lepoint.fr/actualites-economie//le-parlement-donne-le-feu-vert-aux-obligations-islamiques/916/0/378138.
- ICD, Islamic Finance Development Report 2019. The Islamic Corporation for Development, 2020, Retrieved from: Https://icd-ps.org/uploads/files/IFDI%202019%20DEF%20digital1574605094_7214.pdf.
- Housing bank, Produits Islamique, 06/12/2021, https://housingbankdz.com/index.php/fr/nos-produits/produits-islamique